

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل



التقرير السنوي 2014

يونيو 2015

تقرير السنة المالية 2014

مقدم إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية
من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي، يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لعام 2014. ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية بالإضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني الأنف الذكر.

سيدي الرئيس،

تميز نشاط الاقتصاد العالمي خلال العام 2014 بهبوط أسعار المواد الأولية وخاصة النفط وأرتفاع قيمة الدولار مقارنة بأبرز العملات خلال النصف الثاني من السنة، وفي هذه الظروف استقر نمو الاقتصاد العالمي عند 3,4% في حين شهد معدل التبادلات التجارية نموا طفيفا مع تراجع لمعدل التضخم وخاصة في البلدان المتقدمة. وعلى الصعيد النقدي واصلت البنوك المركزية الرئيسية اعتماد سياسات نقدية توسعية اتسمت بتطبيق فوائد تقارب الصفر وبضخ هائل للسيولة من أجل تحفيز البنوك على زيادة الائتمان بهدف دعم النشاط الاقتصادي. وفي البلدان المتقدمة بلغت نسبة النمو 1,8% مقابل 1,4% عام 2013 في حين سجل نمو اقتصادات الدول الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو 4,6% عام 2014 مقابل 5% العام السابق.

وعلى المستوى المحلي، ورغم الظرفية الاقتصادية الدولية الغير ملائمة ونقص التساقطات المطرية المسجل خلال العام، تسارع نمو الاقتصاد الوطني بفضل ديناميكية نشاط كل من قطاعات الصيد، إنتاج مناجم الحديد، البناء والأشغال العامة و الخدمات كما ظل مستوى التضخم خلال هذه الفترة محدودا. غير أن رصيد الميزانية والرصيد الخارجي تراجعا بشكل كبير بفعل انخفاض الإيرادات المنجمية نتيجة هبوط أسعار المنتجات المعدنية. وقد سمح ما تراكم من فوائض في الميزانية ورصيد الحساب الخارجي خلال العامين الأخيرين من رفع مستوى نفقات الميزانية وتغطية الواردات من السلع والخدمات، وذلك بفضل انتعاش القطاع المنجمي خلال هذه الفترة.

وسجل الاقتصاد الوطني نموا مضطربا حيث كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 6,4% عام 2014 مقابل 5,7% العام السابق. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى الزيادة المعتبرة في وتيرة نشاط قطاعات، الصيد (+62,5%)، البناء والأشغال العامة (+18,5%) ومناجم الحديد (+14,4%)، في حين شهدت الزراعة وتنمية المواشي نموا محدودا بلغ على التوالي نسب (+0,9%) و(+3,1%). وبالمقابل تقلص مستوى الإنتاج النفطي والأنشطة المعملية من حيث قيمتها المضافة على التوالي بـ 19,6% و 4,6%.

وبالنسبة للتضخم، بقي ارتفاع الأسعار محدودا مع زيادة المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك بـ 3,5% كمعدل سنوي و 4,7% كانزلاق سنوي مقابل، على التوالي، 4,1% و 4,5% عام 2013. وساهم الاستمرار في اعتماد سياسة نقدية حذرة ودعم أسعار بعض المواد ذات الأولوية لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة إلى الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وفيما يخص التعاملات الخارجية فقد شهدت تطورا غير ملائم في محيط دولي طبعه هبوط أسعار صادرات المواد المنجمية وخاصة الحديد. وهكذا فإن عجز رصيد المبادلات الخارجية قد اتسع بأكثر من 82% ليلبلغ 215,2 مليار أوقية عام 2014 متأثرا بانخفاض إيرادات التصدير بنسبة 26,6%، وفي المقابل ساهم انخفاض الواردات بنسبة 13% إلى التخفيف من أثر تراجع الصادرات على رصيد المبادلات.

وشمل الانخفاض في إيرادات التصدير كلا من النفط والنحاس والذهب وبشكل خاص مناجم الحديد الذي تراجعت قيمة صادراته بأكثر من 46% بعد هبوط حاد في الأسعار. كما تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع من 87% عام 2013 إلى 73,1% عام 2014.

وقد بلغ عجز المعاملات الجارية نسبة 16,6% ليستقر عند 444,7 مليار أوقية ليمثل نسبة 29% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 مقابل 25% العام السابق، وذلك رغم تراجع عجز رصيد الخدمات والدخل بنسبة 13%. وبالمقابل فإن الفائض في حساب رأس المال والعمليات المالية قد تقلص بأكثر من 22% ليستقر عند 369,9 مليار أوقية وهو ما

عكس انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المنجمي نتيجة هبوط الأسعار العالمية للمعادن الأساسية. وبفعل هذه التطورات فإن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد سجل عجزاً قدره 93,5 مليار أوقية مقابل فائض بلغ 4,5 مليار عام 2013. وأدى هذا الوضع إلى تراجع احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الموريتاني ليلبلغ مع نهاية السنة 639,1 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4,5 شهر من واردات السلع والخدمات (خارج الصناعات الاستخراجية) مقابل 5,7 شهر عام 2013.

وبعد تنفيذ سياسة صرف موجهة نحو الاستقرار الخارجي للعملة الوطنية فقد بقي سعر الصرف الاسمي للأوقية مستقرًا كمعدل سنوي مقارنة بالدولار واليورو عام 2014. ومن حيث الانزلاق السنوي سجل سعر الصرف انخفاضاً بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار وزيادة بنسبة 7,8% مقابل اليورو.

وعلى مستوى المالية العامة، فقد شهد تنفيذ الموازنة خلال هذه السنة زيادة طفيفة في الإيرادات العامة قبالها توسع في وتيرة الإنفاق العام مما أدى إلى تفاقم عجز الميزانية الكلية. وهكذا فقد ارتفع إجمالي الإيرادات (بما في ذلك الهبات) بنسبة 0,3% ليلبلغ 424 مليار أوقية عام 2014، ويأتي هذا التطور نتيجة زيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة 4,2% وتراجع في الإيرادات غير الضريبية والهبات بنسبة 10%. أما نفقات الميزانية فقد زادت بنسبة 9,7% عام 2014 لتبلغ 479,1 مليار أوقية نتيجة ارتفاع الأعباء الجارية ونفقات التجهيز على التوالي بـ 7,7% و 12,9%.

وبالنظر إلى هذه التطورات فإن إجمالي رصيد الميزانية الكلية قد سجل عجزاً بلغ 55 مليار أوقية أي بنسبة 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 14 مليار أي ما يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013. وبذلك فإن عجز الميزانية الحاصل يعكس جهود الاستثمارات التي قامت بها الدولة والتي تواصلت عام 2014 بفضل حصول هوامش إضافية في الميزانية خلال السنتين الأخيرتين إثر ارتفاع العائدات المنجمية من جهة وتعبئة دعم ميزانوي كبير من ناحية أخرى. كما أن احتياجات التمويل لدى الخزينة تمت تغطيتها باللجوء إلى الموارد المتراكمة لدى البنك المركزي وكذلك عن طريق التمويل الخارجي بشروط ميسرة ودرجة أقل عن طريق اللجوء إلى سوق أذونات الخزينة بأسعار فائدة منخفضة إلى حد ما.

وعلى الصعيد النقدي بقي تنفيذ السياسة النقدية بدون تغيير خلال 2014 بحكم التضخم المحدود. وتم الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية لدى البنك المركزي ونسب الاحتياطي الإلزامي على التوالي عند 9% و 7%. ومن جهة أخرى، فقد تواصل ضبط السيولة أساساً على شكل سحب السيولة الزائدة بواسطة مناقصات أسبوعية لأذونات الخزينة.

وفيما يخص تطور المجاميع النقدية، فقد تباطأ نمو الكتلة النقدية ليستقر عند 8,6% عام 2014 مقابل 13,6% عام 2013 متأثراً بانخفاض صافي الموجودات الخارجية. وقد تقلصت هذه الأخيرة بنسبة 45% عام 2014 في حين أن صافي الديون على الدولة والقروض إلى الاقتصاد تزايدت على التوالي بـ 40,7% و 11,2%.

وبالرغم من تطور غير ملائم للوضع المالي عام 2014 فقد تم الحفاظ على التوازن الاقتصادي الكلي وإن كان لا يزال يواجه تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني وخاصة استمرار ضعف وتذبذب أسعار المواد الأولية التي تشكل أهم بنود الصادرات. وهكذا، ظل تطور ميزان المدفوعات والمالية العامة يعكس ارتباط التوازنات الخارجية والداخلية بالصادرات من المواد الأولية وخاصة الحديد وهو ما يعكس ضعف تنوع الاقتصاد الوطني وهشاشته إزاء تقلب وتذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، تم إحراز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة مع اعتماد مدونة جديدة للاستثمار وإنشاء منطقة حرة في انواذيبو واعتماد إستراتيجية عشرية



للنهوض بالقطاع الخاص حيث تقرر تنفيذها خلال الفترة 2015 - 2025. وفي هذا الاتجاه تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مدونة التجارة ومدونة الالتزامات والعقود على أن يشكل اعتمادهما عام 2015 خطوة هامة باتجاه تحسين الإطار العام للنشاط الاقتصادي. وبالنسبة لسوق العمل فإن الجهود المبذولة ستعزز ضمان المواءمة بين التكوين واحتياجات الاقتصاد.

ويبقى تسريع وتعميق الإصلاحات الرامية إلى خلق محيط ملائم للاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا في طليعة الأولويات لتحسين وتنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية ولتشجيع نمو مطرد يسمح بالاستجابة للتطلعات في مجال محاربة الفقر والبطالة. وينتظر أن تدرج هذه الإصلاحات في إطار متكامل ومتناسق. ولهذا الغرض فإن إستراتيجية التنمية لما بعد 2015 والتي يجري وضع اللمسات الأخيرة عليها تشكل فرصة وإطارا مناسباً لإعداد إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد مراعاة لهذه الاهتمامات من أجل النهوض بنمو شامل قادر على خلق فرص عمل وتوطيد التلاحم الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالقطاع المالي فقد سمح انفتاح القطاع المصرفي أمام المنافسة خلال السنوات الأخيرة بخلق ظروف ملائمة لتخفيض تكاليف التمويل وتحسين النفاذ إلى الخدمات المالية لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. وقد نتج عن تزايد عدد البنوك العاملة من 10 عام 2009 إلى 15 عام 2014 وتكثيف التنافس بين هذه البنوك، تخفيف ملحوظ في هوامش الوساطة المالية مما ساعد على تخفيض تكاليف التمويل لصالح الاقتصاد. وهكذا فإن المعدل الترجيحي للائتمان المصرفي قد انتقل من 15,1% عام 2012 إلى 11,4% عام 2014.

وفي الوقت ذاته تواصلت عصرة نظام الدفع كما يبرهن على ذلك التطور السريع للتنفيذ الإلكتروني مع تعميم استخدام البطاقات المصرفية وشبائك توزيع النقود التي زاد عددها بنسبة 25% عام 2014. كما أن معظم البنوك تصدر بطاقات دفع تعمل بنظام Visa للمدفوعات الخارجية والتي تمنح مستخدمها سقف معاملات يعتبر من الأرفع في المنطقة.

ونظرا للتحديات التي يمثلها نمو النظام المصرفي من حيث الإشراف وضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي، فقد عززت السلطات النقدية أنشطتها باعتماد إجراءات جديدة للتحكم بشكل أفضل في المخاطر وخاصة ما يتعلق بتصنيف الديون المصرفية وحكامة مؤسسات الائتمان. ومن جهة أخرى تم تعزيز الإشراف المصرفي بفضل اكتتاب وتكوين أطر جدد متخصصين في هذا المجال.

كما أن تعزيز الرقابة التحوطية للمؤسسات المالية وتطبيق النظم المعمول بها بشكل أكثر صرامة تجسد في سحب اعتماد أحد البنوك وإحدى المؤسسات المالية المتخصصة ووضعها في حالة تصفية قضائية. وباتخاذ هذه الإجراءات، فقد أرادت السلطات النقدية أن تحافظ على حسن سير نظام المدفوعات واستقرار النظام المالي تفاديا لانتقال مثل هذه الأزمة إلى باقي النظام المالي. وبحكم ضعف حصة هاتين المؤسساتين في السوق فإن توقف نشاطهما لم يؤثر على النظام المصرفي.

وقد أدى الاستمرار في تنقية محفظة البنوك إلى انخفاض ملحوظ في القروض غير الكفوءة التي تراجعت نسبتها من 27% عام 2012 إلى 21% عام 2014 ومن شأن هذه الحصة أن تتراجع أكثر فأكثر باستبعاد الديون المشكوك فيها من موازنات البنوك والتي تم التحوط لها بالكامل. كما أن مشروع القانون الجديد حول تحصيل الديون الذي أعد في 2014 سيسمح بتسريع إصلاح محافظ البنوك، على أن يكمل هذا القانون بنصوص تطبيقية لتبسيط وتسريع الإجراءات القضائية في مجال تحصيل الديون المعطلة.

وبخصوص التمويل الخفيف، تواصلت الجهود لإصلاح هذا القطاع وضمان استمراره. وفي هذا الاتجاه قام البنك المركزي بسحب اعتماد 8 مؤسسات تمويل خفيف خلال العام 2014. وفي نفس الوقت سجل القطاع ميلاد شبكة جديدة تضم 30 هيئة تمويل خفيف



تغطي جزءا واسعا من التراب الوطني وخاصة المناطق الريفية وهو ما سيساعد على نفاذ سكان الريف إلى الخدمات المالية.

وقد أظهر تطبيق النصوص المتعلقة بالإشراف المصرفي والمالي خلال السنوات الأخيرة عددا من مكامن النقص على مستوى الترسنة القانونية وخاصة ما يتعلق بحل الأزمات المصرفية وبالبعد القانوني لقرارات البنك المركزي. ولتصحيح هذا النقص وتكييف الإطار القانوني والتنظيمي حول الإشراف المصرفي مع التطور الاقتصادي والمالي الذي تشهده البلاد، فإن الأمر القانوني المتضمن القانون المصرفي والأمر القانوني المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي يجري تعديلهما وينص مشروع القانون الأساسي الجاري إعداده على تعزيز استقلالية البنك المركزي على المستوى القانوني والمؤسسي وتزويده بهيئات جديدة لتسهيل إنجاز مهامه. أما مشروع القانون المصرفي الجديد فسيعزيز دور البنك المركزي في مجال الإشراف على هيئات الائتمان وخاصة فيما يتعلق بتفادي حدوث أزمات مصرفية وحلها.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم إدراج تعديلات جديدة على القانون المنظم لها سعيا إلى تحسينه واستجابته للتوصيات والنظم الدولية.

ومراعاة للتطور الذي شهده نظام التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة، يجري إعداد إطار قانوني ملائم للعمليات المصرفية الإسلامية بالتعاون مع مكتب متخصص في هذا المجال.

وسيوصل البنك المركزي نشاطه لتوسيع الاندماج المالي وتسهيل النفاذ إلى القروض خاصة لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل تحسن شروط تمويل الاقتصاد وتوفير موارد جديدة. وفي هذا الإطار يأتي الحصول على خط تمويل بملغ 50 مليون دولار مقدم من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة و سيكون جاهزا عام 2015 ليكون بمثابة رافعة لدفع نشاط هذه المؤسسات.

وأخيرا تميز عام 2014 بتقييم معمق لاستقرار القطاع المالي بفضل دعم المصالح المختصة في صندوق النقد الدولي. وسمحت هذه المهمة التي شملت جميع أوجه النشاط ومكونات القطاع المالي بالتعرف على مكامن القوة والضعف على جميع المستويات وبصياغة توصيات لتعزيز قدراته واستقراره. وهكذا فإن الأنشطة المقام بها لتحسين الوضع المالي للبنوك ستتواصل وستتعزيز من أجل أن تستجيب هذه الأخيرة وبسرعة لقواعد الحيطه بما يتيح توطيد استقرار النظام المالي وتمكينه من رفع مساهمته في المجهودات الساعية إلى تنمية البلاد.

انواكشوط 15 يونيو 2015

عبد العزيز ولد الداهي

7

البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2014

الفهرس

11	الجزء الأول:
11	المحيط الدولي
12	I. النمو العالمي
14	II. التضخم
16	III. التجارة الدولية
17	IV. الأسواق المالية
17	1-1-4. نسب الفائدة
17	1-4. تطور أهم الأسواق المالية
18	2-1-4. سوق الصرف
18	1-2-1-4. الدولار الأمريكي
18	2-2-1-4. اليورو
19	3-2-1-4. الجنيه الإسترليني
19	4-2-1-4. الين
20	V. سوق المواد الأولية
20	1-5. النفط
21	2-5. الذهب
22	3-5. النحاس
22	4-5. الحديد
22	5-5. السكر
23	6-5. القمح
24	7-5. الأرز
25	الجزء الثاني:
25	I. الوضع الاقتصادي والمالي الوطني
26	II. النشاط الاقتصادي
27	2-1. الطلب
27	1-1. التحليل القطاعي
27	1-1-1. القطاع الأول
27	1-1-1-1. الزراعة
27	2-1-1-1. تنمية المواشي
27	3-1-1-1. الصيد البحري
28	2-1-1. القطاع الثاني
28	1-2-1-1. النشاطات الاستخراجية
29	2-2-1-1. الصناعات المعملية
29	3-2-1-1. البناء والأشغال العامة
30	3-1-1. القطاع الثالث
30	1-3-1-1. النقل والمواصلات
30	2-3-1-1. التجارة
30	3-3-1-1. الإدارات العمومية
31	1-2-1. الاستهلاك
31	2-2-1. الاستثمار
32	II. التضخم
35	III. القطاع الخارجي
35	المعاملات الجارية 3-1
36	1-1-3. الميزان التجاري
36	1-1-1-3. الصادرات
40	2-1-1-3. الواردات
42	2-1-3. الخدمات



43	3-1-3.العائدات
43	4-1-3.التحويلات الجارية
43	2-3.حساب رأس المال والعمليات المالية
46	IV. الدين الخارجي
46	1-4.مخزون الدين الخارجي
47	1-1-4.الديون الثنائية
47	2-1-4.الديون متعددة الأطراف
47	3-1-4.رصيد الدين حسب العملة
48	4-1-4.رصيد الدين حسب المقرض
48	2-4.خدمة الدين الخارجي
49	1-2-4.خدمة الدين حسب الدائن
49	2-2-4.خدمة الدين حسب المدين
50	3-2-4.خدمة الدين حسب العملة
50	3-4.السحب على القروض الخارجية
51	1-3-4.السحب على القروض الثنائية
52	2-3-4.السحب على القروض متعددة الأطراف
52	3-3-4.توزيع عمليات السحب حسب المستفيد
53	4-3-4.السحب حسب العملة
53	4-4.الالتزامات الخارجية الجديدة
55	V. المالية العمومية
55	1-5.قانون المالية لعام 2014
55	2-5.تنفيذ الميزانية
56	1-2-5.إيرادات الميزانية
56	1-1-2-5.الإيرادات الضريبية
57	2-1-2-5.الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات
58	3-1-2-5.الهبات
58	2-2-5.نفقات الميزانية
59	1-2-2-5.النفقات الجارية
59	2-2-2-5.نفقات الاستثمار والقروض الصافية
60	3-2-5.رصيد الميزانية وتمويله
61	VI. النقد
61	1-6.السياسة النقدية
61	2-6.المجاميع النقدية
62	1-2-6.الكتلة النقدية M2
62	2-2-6.مقاييل الكتلة النقدية
62	1-2-2-6.العائدات الخارجية الصافية
63	2-2-2-6.القروض الداخلية
65	سوق رؤوس الأموال VII.
65	1-7.سوق أذونات الخزينة
66	1-1-7.نسبة الفائدة على أذونات الخزينة
66	2-7.السوق المصرفي البيني
67	1-2-7.نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيني
67	3-7.عمليات غرفة المقاصة
68	4-7.عمليات التتقيد الالكتروني
70	VIII. الإشراف المصرفي
71	1-8.مكونات القطاع المالي
71	2-8.نشاط الرقابة والإشراف المصرفي
71	1-2-8.قواعد الحيلة
71	1-1-2-8.السيولة



72الأصول الخاصة الصافية.2-1-2-8
72التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة.3-1-2-8
72تغطية المخاطر.4-1-2-8
733-8. ربحية البنوك
744-8. نشاط القطاع المالي
741-4-8. البنوك
741-1-4-8. التوزيع المصارفي للقروض
752-1-4-8. بنية وتطور الودائع
775-8. هيئات التمويل الصغيرة
771-5-8. القروض
782-5-8. الودائع
79IX. الكشف المالية للبنك المركزي
80I. حسابات الموازنة
82II. حساب النتائج
85III. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني
88X. الملحق

الجزء الأول:

المحيط الدولي

في عام 2014 بقيت وتيرة تقدم النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي مشابهة إلى حد ما لما تحقق في العام السابق، وإن كان هناك تراجع هام للتضخم في معظم الدول المتقدمة والناهضة والسائرة في طريق النمو. وفي هذا السياق واصلت أسعار المواد الأساسية اتجاهها التنازلي وخاصة النفط والحديد في حين أن قيمة الدولار ارتفعت مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

I. النمو العالمي



استقرت نسبة نمو الاقتصاد العالمي التي قدرت بنحو 3,4% عام 2014 عند نفس المستوى في عام 2013 وكان تباطؤ النمو في البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو قد عوضته مئاة النمو في اقتصاد الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقد سجلت اقتصاديات البلدان المتقدمة نمواً بنسبة 1,8% عام 2014 مقابل 1,4% عام 2013 بفضل حسن أداء الاقتصاد الأمريكي حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة 2,4% عام 2014 مقابل 2,2% عام 2013 نتيجة ارتفاع الإنتاج الصناعي وتحسين ظروف التمويل وتطور الاستثمارات غير المقيمة.

وبالنسبة للمملكة المتحدة حافظ النشاط الاقتصادي على ديناميكيته للسنة الثانية على التوالي مدعوماً بسياسة نقدية مناسبة وبحسن أداء التجارة الخارجية. وهكذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,6% عام 2014 مقابل 1,7% عام 2013.

وعلى مستوى منطقة اليورو بلغت نسبة النمو الاقتصادي 0,9% عام 2014 مقابل تراجع بنحو 0,5% عام 2013. ويعزى هذا الانتعاش إلى زيادة الاستهلاك الخاص لبعض البلدان وانخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة اليورو وإطلاق البنك المركزي الأوروبي لما يعرف ببرنامج المرونة الكمي.

وفي ألمانيا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,6% عام 2014 مقابل 0,2% عام 2013 بفضل ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر وتوسع صادرات السلع والخدمات. ومن ناحيتها شهدت فرنسا عام 2014 نمواً بنسبة 0,4% مقابل 0,3% عام 2013 إثر زيادة الاستهلاك الداخلي. وفي إسبانيا توطد الانتعاش بفضل تحقيق نسبة نمو بلغت 1,4% عام 2014 مقابل تراجع بنسبة 1,2% عام 2013 تحت تأثير زيادات الاستهلاك الأسري والإنتاج الصناعي. أما في إيطاليا فقد عانى الاقتصاد من الكساد للسنة الثالثة على التوالي بعد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,4% عام 2014.

وفي اليابان تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة 0,1% عام 2014 مقابل ارتفاع 1,6% عام 2013 بسبب انخفاض الطلب الداخلي وخاصة الاستثمار المقيم.

وفي البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو، تباطأت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتستقر عند 4,5% عام 2014 مقابل 5% عام 2013 متأثراً بالتباطؤ الحاصل في الاقتصادات الرئيسية.

وفي الصين استقر تطور الناتج المحلي الإجمالي عند 7,4% عام 2014 مقابل 7,8% عام 2013 بالارتباط مع تراجع الاستثمار وتباطؤ نمو الصادرات. أما الاقتصاد البرازيلي

فقد سجل نموا طفيفا في الناتج المحلي الإجمالي قدره 0,1% عام 2014 مقابل 2,7% عام 2013 بفعل تقلص الإنتاج الصناعي والانخفاض الكبير للصادرات. أما في روسيا فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0,6% عام 2014 مقابل 1,3% في العام السابق كنتيجة للأزمة الأوكرانية التي أدت إلى انخفاض قوي في قيمة الروبل وإلى خروج كبير لرؤوس الأموال الأجنبية في سياق عام يطبعه تراجع أسعار النفط.

ومن جانبه سجل الاقتصاد الهندي نموا بنسبة 7,2% عام 2014 مقابل 6,9% عام 2013 بعد زيادة الإنتاج الصناعي. وعرفت اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2,6% عام 2014 مقابل 2,1% عام 2013 كما أن نمو الناتج الحقيقي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء سجل انخفاضا خفيفا حيث استقر عند 5% عام 2014 مقابل 5,2% عام 2013.

II. التضخم



في عام 2014 واصل التضخم العالمي اتجاهه التنازلي ليستقر عند 3,2% مقابل 3,6% عام 2013. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تراجع أسعار الطاقة والمواد الأولية في معظم البلدان.

وعلى مستوى البلدان المتقدمة استمر التضخم عام 2014 بنفس الوتيرة التي شهدها عام 2013 أي 1,4%. وفي الولايات المتحدة تراجع التضخم إلى 0,8% عام 2014 مقابل 1,5% عام 2013 وذلك ناتج أساسا عن تراجع أسعار منتجات الطاقة.

أما في منطقة اليورو، فقد واصل التضخم اتجاهه التنازلي للسنة الثالثة على التوالي ليسجل تراجعا بـ 0,2% عام 2014 مقابل 1,3% عام 2013 ويرتبط هذا التطور بانخفاض أسعار الطاقة وبضعف مستوى النشاط الاقتصادي.

وفي فرنسا سجل التضخم زيادة خفيفة بنسبة 0,5% عام 2014 مقابل 0,9% عام 2013. وفي إسبانيا سجل مستوى الأسعار تراجعا بنسبة 0,2% عام 2014 مقابل ارتفاع بنسبة 1,5% عام 2013. أما في ألمانيا فقد بلغ التضخم 0,9% عام 2014 مقابل 1,5% عام 2013. ومن جانبه سجل الاقتصاد الإيطالي ارتفاعا خفيفا في مستوى الأسعار بلغ 0,2% عام 2014 مقابل 1,2% عام 2013.

وفي المملكة المتحدة عاد ارتفاع الأسعار إلى 1,5% عام 2014 مقابل 2,6% عام 2013 نتيجة الانخفاض القوي في أسعار الطاقة وارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الياباني تسارعت نسبة التضخم لتصل 2,7% عام 2014 مقارنة بنسبة 0,4% الملاحظة عام 2013 وهو ما يعكس تأثير زيادات القيمة المضافة والرواتب عام 2014.

وفي البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو استقر التضخم عند 5,1% عام 2014 مقابل 5,9% عام 2013. ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وهبوط النشاط الاقتصادي.

وعلى مستوى روسيا استقر التضخم عند 7,4% عام 2014 مقابل 6,8% عام 2013 تحت تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض قيمة الروبل. وبالمقابل تباطأ التضخم في الصين والهند ليستقر على التوالي عند 2% و 7,8% عام 2014 مقابل 2,6% و 9,5% عام 2013. أما في البرازيل فقد ظل مستوى التضخم شبه مستقر من سنة إلى أخرى عند حدود 6,4% عام 2014 مقابل 6,3% عام 2013.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تراجع التضخم ليستقر عند 7,6% عام 2014 مقابل 9% عام 2013. ومن ناحيتها سجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء زيادة في الأسعار بلغت 6,3% عام 2014 مقابل 5,7% عام 2014.

III. التجارة الدولية



بالرغم من تباطؤ ديناميكية المبادلات بين البلدان الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو وما وقع من أزمات جيوسياسية في أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط فإن حجم التجارة الدولية قد زاد بنسبة 2,8% عام 2014 مقابل 2,4% عام 2013 بفضل متانة نمو الاقتصاديات المتقدمة. وبلغت قيمة الصادرات 18 427 مليار دولار فيما بلغت قيمة الواردات 18 574 مليار دولار أي بزيادة 1% لكل منهما عام 2014 مقابل، على التوالي، 2% و1% عام 2013.

وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة زادت كميات البضائع المصدرة بنسبة 2,2% عام 2014 بينما زادت قيمة الواردات بـ3,2% مقابل 1,6% و0,2% على التوالي عام 2013 وذلك بالارتباط مع الديناميكية التي ميزت هذه الاقتصادات عام 2014.

وبالنسبة للاقتصادات الناهضة والسائرة في طريق النمو ارتفع حجم الصادرات بنسبة 3,3% عام 2014 مقابل 3,9% عام 2013 بينما بلغت كمية الواردات 2% قياسا إلى 5,3% عام 2013.

وفيما يتعلق بصادرات الخدمات التجارية العالمية عام 2014 فقد استقرت عند 4 860 مليار دولار أي بارتفاع 4% تمثل حصة البلدان الأوروبية 48% و منطقة آسيا 25% و بلدان أمريكا الشمالية 16% وبقية البلدان 11%.

أما واردات الخدمات التجارية فقد بلغت 4 740 مليار دولار أي بزيادة 5% مثلت حصة أوروبا منها 46% و28% لبلدان آسيا و13% لأمريكا الشمالية و13% للآخرين.

IV. الأسواق المالية

4-1. نسب الفائدة

تميز عام 2014 بإعلان الخزينة الفيدرالية التخلي عن سياسة المرونة الكمية في أكتوبر. وقد تم العمل بهذه السياسة التي تم اعتمادها في نهاية 2008 لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية واللجوء إليها لاحقاً في كل من نوفمبر 2010 وسبتمبر 2012 وهو ما سمح البنك الفيدرالي الأمريكي بضخ أكثر من 3 000 مليار دولار في الاقتصاد.

4-1. تطور أهم الأسواق المالية

عرفت الأسواق المالية عام 2014 زيادات محدودة باستثناء مؤشر القيم التكنولوجية الذي كان مرتفعاً طوال العام. وهكذا فإن الأسواق المالية بقيت مستقرة خلال ثلاثة أرباع السنة الأولى قبل أن تهبط مع بداية أكتوبر. وبعد ذلك عادت الأسواق المالية إلى الارتفاع حيث بلغت أعلى مستوياتها في شهر ديسمبر.

وهكذا كان تطور أهم الأسواق العالمية كالتالي:
تقدم الداو جونز بنسبة 8,4% عام 2014 حيث انتقل من 16.441 إلى 17.823 نقطة؛
الداكس زاد بنسبة 4,1% حيث انتقل من 9.400 إلى 9.805 نقطة؛
النازداك ارتفع بأكثر من 19% حيث انتقل من 3.563 إلى 4.236 نقطة؛
النيكاي زاد بأكثر من 9% أي من 15.908 إلى 17.450 نقطة.

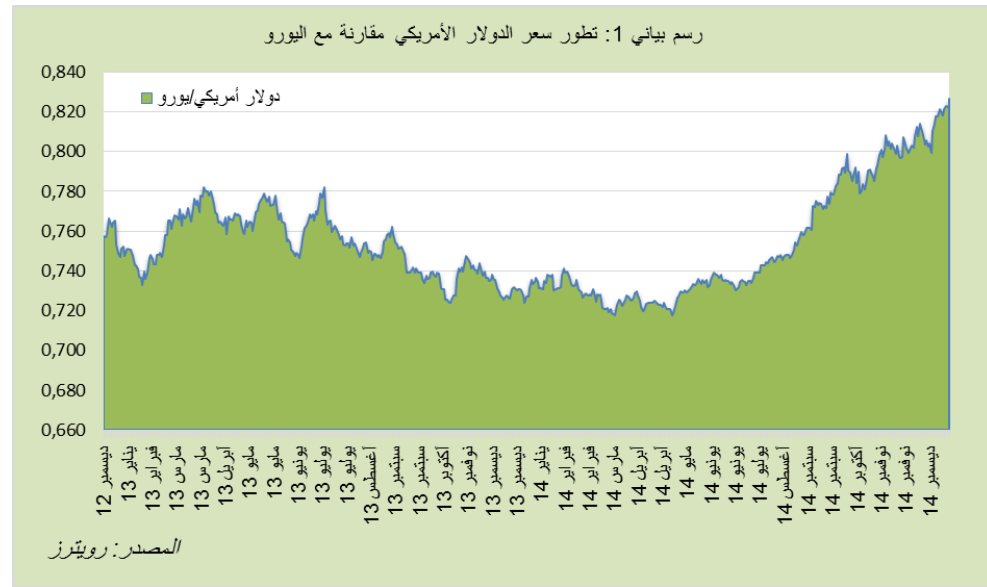
وعموماً بقيت نسبة الفائدة المركزية للفيدرالي الأمريكي بدون تغيير عام 2014 عند 0,25%. وقرر بنك إنكلترا الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية الخاصة به عند 0,5% وأكد برنامجه لإعادة شراء أصول بحدود 478 مليار أورو وفقاً لقراره في بداية العام. أما البنك المركزي الأوروبي فقد خفض فائدته المركزية إلى 0,05% بتاريخ 4 سبتمبر 2014. وكان هذا القرار وهو الثاني من نوعه خلال العام بعد الذي اتخذته في يونيو 2014 حيث تم تخفيض نسبة الفائدة المركزية إلى 0,15% بهدف مواجهة ضعف التضخم وتحريك النمو في منطقة اليورو. ومن جانبه حافظ بنك اليابان على نسبة فائدته المركزية بدون تغيير عند 0,1% عام 2014 وذلك منذ أكتوبر 2010.

2-1-4. سوق الصرف

بقي سوق الصرف مستقرا نسبيا خلال النصف الأول من عام 2014. وخلال النصف الثاني شهد الدولار الأمريكي زيادة بالمقارنة مع مختلف العملات بحكم حسن توجه الاقتصاد الأمريكي.

1-2-1-4. الدولار الأمريكي

على مدار عام 2014 سجل الدولار الأمريكي ارتفاعا بنسبة 12% مقارنة مع اليورو حيث انتقل من 0,7 في نهاية دجمبر 2013 إلى 0,8266 في نهاية دجمبر 2014 وقياسا إلى الجنيه الاسترليني ارتفعت قيمة الدولار بـ 6% حيث تم تبادله بـ 1,5573 دولار للجنيه الاسترليني في نهاية دجمبر 2014 مقابل 1,6563 في نهاية دجمبر 2013 وبالمقارنة مع الين الياباني ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بقوة إلى 119,68 ين لكل دولار في نهاية دجمبر 2014 مقابل 105,23 في نهاية دجمبر 2013 أي بارتفاع بلغ 14%.



وقد استمر ارتفاع الدولار اعتبارا من شهر يونيو بسبب حسن أداء الاقتصاد الأمريكي حتى نهاية العام. وفي الفترة الممتدة ما بين نهاية يونيو ونهاية دجمبر فقد اليورو أكثر من 11% من قيمته والجنيه الاسترليني أكثر من 9% والين الياباني أكثر من 18% مقارنة مع الدولار.

2-2-1-4. اليورو

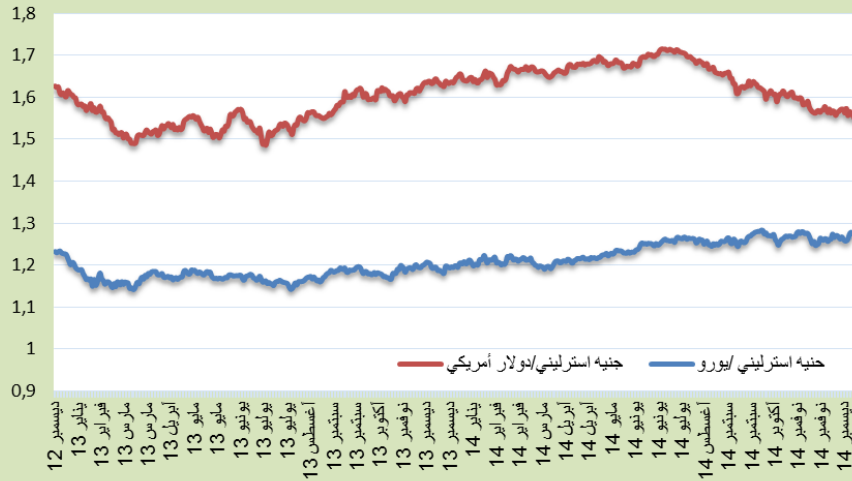
في عام 2014 شهد اليورو انخفاضا قويا في قيمته مقابل الدولار بنسبة 12%. وكذلك تراجعت العملة الأوروبية بالمقارنة مع الين الياباني خلال ثلاثة أرباع السنة الأولى من العام حتى بلغت أدنى مستوياتها عام 2014 وتم تبادله مقابل الين بـ 135,49 في منتصف أكتوبر. وانقلب هذا الاتجاه بعد إعلان بنك اليابان في نهاية أكتوبر عن توسيع برنامج المرونة النقدية. وتواصل ارتفاع قيمة اليورو حتى نهاية العام حيث سجل أعلى مستوى له مقابل

الين أي عند 149 في شهر دجمبر، وفي الفترة الفاصلة بين بداية يناير ونهاية دجمبر ارتفعت قيمة اليورو بنحو 1,4% حيث انتقلت من 143 إلى 145 ين ياباني. وبالمقارنة مع الجنيه الاسترليني سجل اليورو انخفاضا ضعيفا واستمر في هذا الاتجاه مقابل الجنيه حيث بلغ الانخفاض 6% في نهاية العام بالارتباط مع تطورات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

4-2-1-3. الجنيه الإسترليني

في عام 2014 شهد الجنيه ارتفاعا مستمرا مقابل اليورو وفي الفترة ما بين يناير ودجمبر زاد الجنيه بـ 6% حيث انتقل من 1,2032 إلى 1,2795 يورو مقابل الجنيه. وبالعكس انخفضت قيمته مقارنة بالدولار بنحو 6% ما بين يناير ودجمبر حيث انتقلت من 1,6563 إلى 1,5573 دولار. وحصل هذا الانخفاض اعتبارا من الربع الثالث من العام متزامنا مع زيادة قيمة العملة الأمريكية مقابل مختلف العملات الأخرى في حين زادت قيمة الجنيه بـ 4,5% في النصف الأول من 2014 مقابل الدولار.

رسم بياني 2: تطور سعر الجنيه الإسترليني مقابل اليورو والدولار

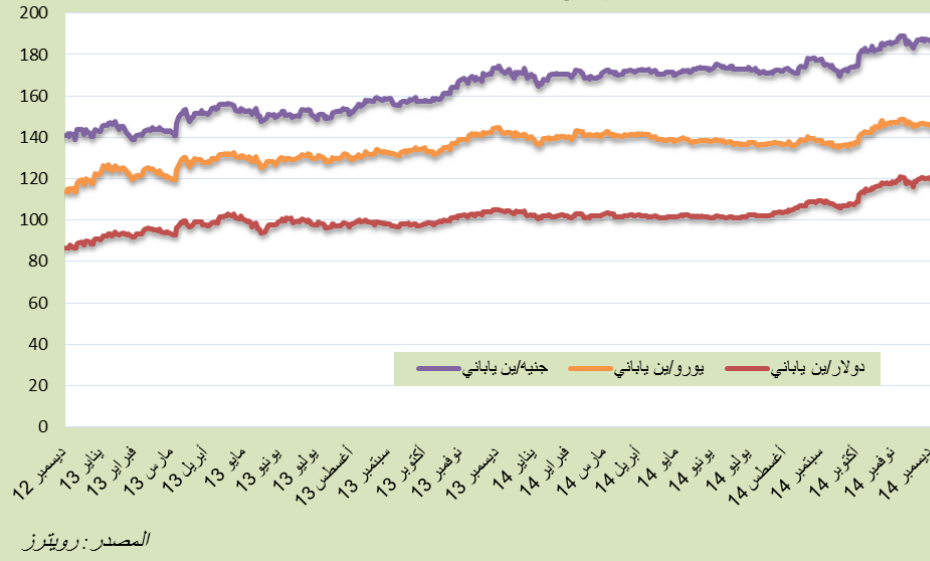


المصدر: رويترز

4-2-1-4. الين

خلال عام 2014 انخفضت قيمة العملة اليابانية بـ 14% مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقلت من 105 إلى 119 ين للدولار ما بين يناير و ديسمبر.

رسم بياني 3: سعر اللين مقابل العملات الرئيسية



وازداد هذا الانخفاض خلال النصف الأول من العام كما هو حال جميع العملات الأخرى مقارنة بالدولار الأمريكي. وبالنسبة لليورو خسر اللين الياباني 1,4% حيث انتقل من 143 إلى 145 ين ما بين يناير وديسمبر. وكما هو الحال بالنسبة للجنيه الاسترليني انخفضت قيمة اللين بـ 7% حيث انتقلت من 174,298 إلى 186,378 ما بين يناير وديسمبر.

V. سوق المواد الأولية

في عام 2014 سجلت أسعار المواد الأولية انخفاضا قويا وخاصة النفط والحديد والأرز حيث خسرت نصف قيمتها. ويعود هذا التراجع إلى هبوط النشاط الاقتصادي للدول الناهضة وتلك السائرة في طريق النمو وإلى ضعف الاقتصاد الأوروبي وارتفاع قيمة الدولار.

5-1. النفط

خسر سعر البرميل حوالي نصف قيمته وخاصة في النصف الثاني من 2014 حيث بلغ 57,3 دولار بتاريخ 31 دجمبر، مقابل 110,8 في 31 دجمبر 2013 أي بانخفاض 48,3%. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الطلب العالمي وضخامة العرض المرتبط جزئيا باستغلال نفط الفحم الحجري في الولايات المتحدة ورفض منظمة الأوبك تخفيض إنتاجها.

رسم بياني 4: تطور الين مقارنة بالدولار الأمريكي



2-5. الذهب

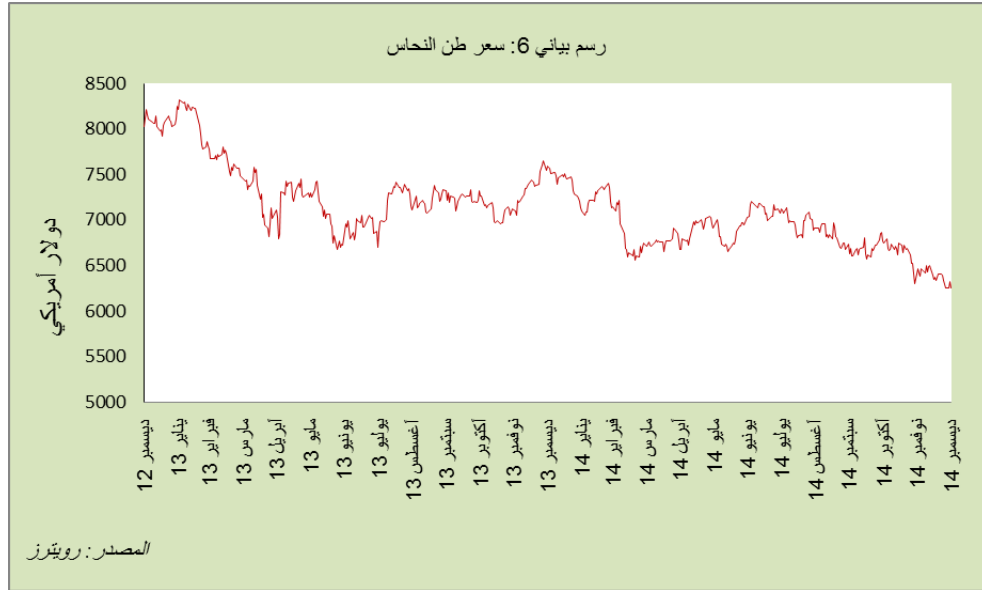
بعد تراجع قوي في سعره عام 2013 استقر الذهب بحدود 1266,3 دولار للأونصة كمتوسط أي بانخفاض 8,4%. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الطلب في أكبر دولتين مستهلكتين وهما الصين (38%) والهند (14%) وإلى ارتفاع قيمة الدولار خلال الربع الأخير من السنة وطفرة أسواق الأسهم.

رسم بياني 5: سعر أونصة الذهب



3-5. النحاس

خلال عام 2014 بلغ معدل سعر النحاس 6898,8 دولار للطن مقابل 7389,1 دولار عام 2013 أي بانخفاض 7% نتيجة تباطؤ النمو الدولي وخاصة الاقتصاد الصيني الذي يمثل أكبر مستورد عالمي. وهكذا فإن انخفاض نفقات البنى التحتية للصين وتراجع طلبات الولايات المتحدة من السلع المعمرة مما ساهم في تراجع الطلب على النحاس وبالتالي انخفاض سعره.

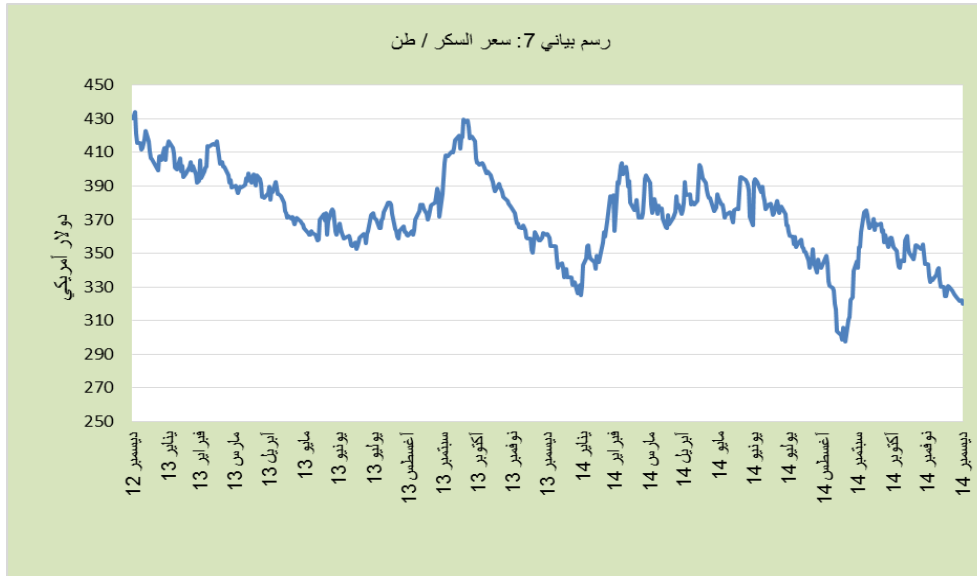


4-5. الحديد

عرف سعر الحديد انخفاضا مستمرا منذ بداية العام وهو ما يعود أساسا إلى ارتفاع المعروض من جهة وإلى تراجع الطلب العالمي من جهة أخرى. وهكذا فقد انتقل سعر الطن الواحد من الحديد من 135 دولار أمريكي إلى 71,2 دولار ما بين 2 يناير و31 ديسمبر 2014 أي بانخفاض 47%.

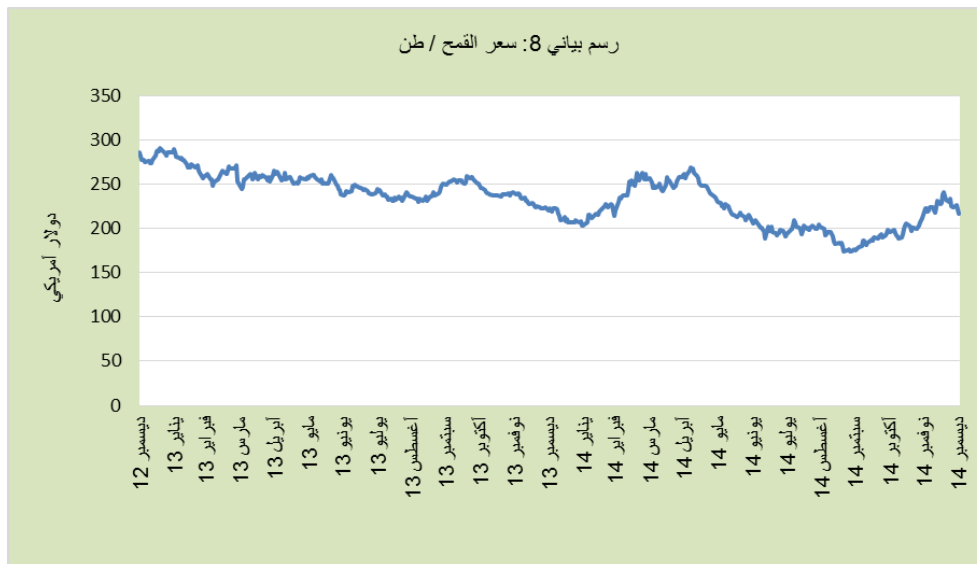
5-5. السكر

انخفض سعر السكر بنسبة 11% ليستقر عند 320 دولار للطن في شهر ديسمبر مقابل 359 دولار في يناير 2014. وهكذا ففي الربع الأول من العام زاد سعر السكر بحوالي 7% بالارتباط مع تأثير الجفاف على الإنتاج البرازيلي. وخلال الربع الثاني والربع الثالث شهد سعر السكر انخفاضات متتالية بلغت علي التوالي 2% و15% بفعل تضاعف عوامل منها زيادة قيمة الدولار ووفرة العرض لدى أبرز المنتجين في العالم وهما البرازيل وتايلندا.



5-6. القمح

على مدار عام 2014 سجل سعر القمح انخفاضا بنسبة 14% ليستقر عند 216 دولار للطن مقابل 251,3 عام 2013. و من الملاحظ حصول زيادة بنسبة 5,7% ما بين الربيعين الأولين من السنة بسبب الأزمة الأوكرانية والجفاف في الولايات المتحدة. وفي الربع الثالث تراجع سعر القمح بـ 19% ليستقر عند 194,2 دولار للطن. وبالمقابل وخلال الربع الأخير من العام عاد السعر إلى الارتفاع بنسبة 5,2% ليبلغ 204,3 دولار للطن.



في عام 2014 سجل متوسط سعر الأرز اتجاهها تنازليا اعتبارا من النصف الثاني بعد أن استقر ما بين فبراير ومايو. وقد بلغ سعر الأرز 238,3 دولار للطن في ديسمبر 2014 مقابل 306,4 دولار في شهر يناير أي بانخفاض 27,2%.



الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

الجزء الثاني:

25

البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2014

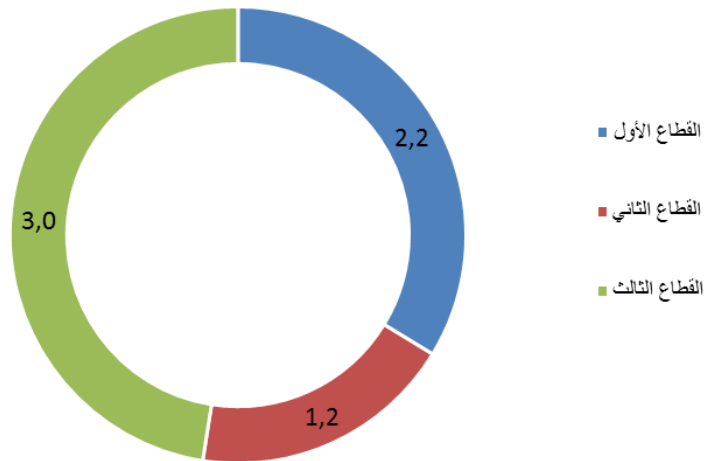
I. النشاط الاقتصادي



بالرغم من ظرفية اقتصادية دولية غير ملائمة طبعها نمو عالمي منخفض وتراجع كبير في أسعار المواد الأولية، سجل الاقتصاد الوطني نموا مطردا حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة اعتمادا على بيانات مؤقتة زيادة بنسبة 6,4% عام 2014 مقابل 5,7% في العام السابق وقد ساهم في دعم هذه الديناميكية كل من القطاعين الثالث والأول وبدرجة أقل القطاع الثاني. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7,1% مقابل 6,4% عام 2013. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج النفط فقط زاد بنسبة 7,3% مقابل 6,1% عام 2013. وبالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1533,5 مليار أوقية أي بزيادة 0,8% مقارنة مع عام 2013. ويجدر التنويه في هذا الإطار بأن التقدير المؤقت للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهد إعادة تقييم خلال العام 2014 بعد مراجعة الحسابات الوطنية من طرف المكتب الوطني للإحصاء.

من ناحية المساهمة في النمو الاقتصادي فإن القطاعين الثالث والأول شاركا بشكل أساسي حيث بلغت حصة كل منهما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوالي 3 نقاط و2,2 نقطة عام 2014 في حين بلغت مساهمة القطاع الثاني 1,2 نقطة.

رسم بياني 10: المساهمة القطاعية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي - 2014



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

1-1. التحليل القطاعي

1-1-1. القطاع الأول

رغم العجز الملاحظ في مستوى التساقطات المطرية خلال العام 2014، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأول زيادة بنسبة 7,3% بالأسعار الثابتة و12% من حيث الأسعار الجارية مقابل 4% و3,9% على التوالي عام 2013. ويعود هذا التسارع أساسا إلى حسن أداء نشاط الصيد الذي عوض تباطؤ نشاط فروع تنمية المواشي والزراعة. وبالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول 331,1 مليار أوقية عام 2014 أي 21,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 19,4% عام 2013.

1-1-1-1. الزراعة

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الزراعي تباطؤا قويا بالأسعار الثابتة حيث تراجع إلى 0,9% بعد ارتفاع بنسبة 20% عام 2013. ويعزى هذا التطور إلى عدم كفاية الأمطار المسجلة عام 2014 مما أثر سلبا على إنتاج محاصيل الزراعة المطرية التقليدية. غير أن تراجع هذا الإنتاج تم تعويضه بزيادة إنتاج الزراعة المروية بفضل الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتسهيل انطلاق وسير الحملة الزراعية 2013 - 2014 وخاصة ما يتعلق بالنفاد إلى القروض وتوفر جودة البذور وكذا زيادة المساحات المستصلحة. وبالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي لفرع الزراعة 61,4 مليار أوقية أي 4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014.

2-1-1-1. تنمية المواشي

استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتنمية المواشي عند 3,1% عام 2014 بفعل الظروف الزراعية والرعية الجيدة لعام 2013 والإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأعلاف وتحسين أساليب تنمية المواشي ومكافحة الأمراض الحيوانية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لتنمية المواشي 236,3 مليار أوقية أي بارتفاع 14,3% بدل 4,6% عام 2013. ويعزى هذا التطور من ناحية الأسعار الجارية إلى ارتفاع أسعار الحيوانات في السوق وخاصة في النصف الثاني من عام 2014. وهكذا فإن حصة تنمية المواشي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد انتقلت من 13,6% عام 2013 إلى 15,4% عام 2014.

3-1-1-1. الصيد البحري

في عام 2014 كان أداء الصيد البحري ملحوظا حيث تجسد في تحسن كبير في الكميات المصطادة وخاصة أسماك السطح بعد تزايد رخص هذه الفئة من المصائد. وشهدت الكميات المصدرة كذلك ارتفاعا ملحوظا عام 2014. وقد تزايد الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصيد بنسبة 62,5% بالأسعار الثابتة و25,3% بالأسعار الجارية. إلا أن حصة نشاط الصيد في

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مازالت ضعيفة حيث مثلت نسبة 2,2% عام 2014 مقابل 1,8% عام 2013.

2-1-1. القطاع الثاني

شهدت القيمة المضافة للقطاع الثاني زيادة أسرع مما كانت عليه في العام السابق متأثرة بتسارع نمو إنتاج منجم الحديد وبنشاط البناء والأشغال العامة حيث ارتفع ناتجهما الداخلي الحقيقي على التوالي بـ 14,4% و 18,5% عام 2014 مقابل 6,8% و 5,6% عام 2013 وبالمقابل تقلصت القيمة المضافة لكل من الإنتاج النفطي واستخراج الذهب والنحاس والصناعات المعملية على التوالي بـ 19,6% و 4,8% و 4,6% عام 2014. وإجمالاً سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثاني نمواً بنسبة 4,4% بوتيرة أسرع من نسبة 2,9% المسجلة عام 2013. وبالأسعار الجارية تقلص الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بـ 13,1% بعد ارتفاع خفيف بلغ 0,7% في العام السابق. وقد مثل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاع الذي بلغ 515,9 مليار أوقية 33,6% من الناتج الداخلي ككل مقابل 39% في العام السابق.

1-2-1-1. النشاطات الاستخراجية

تميز نشاط الصناعات الاستخراجية بضعف النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أي 1,8% على الرغم من أنه كان أهم مما تحقق عام 2013 أي 0,3%. ومن حيث القيمة الإسمية تقلص هذا الناتج بنسبة 27,8% بسبب هبوط الأسعار في السوق العالمي. وهكذا فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 264,1 مليار أوقية أي 17,2% من الناتج المحلي الإجمالي ككل بدل 24% عام 2013.

1-1-2-1-1. المعادن

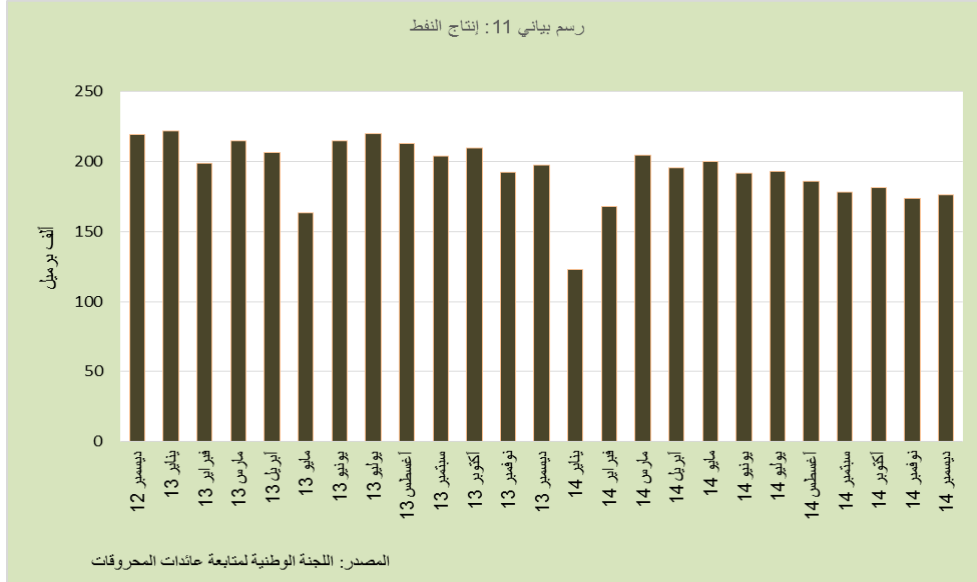
تميز نشاط استخراج المعادن عام 2013 بزيادة إنتاج الحديد والذهب في حين انخفض إنتاج النحاس. وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذه الأنشطة قد سجل ارتفاعاً بنسبة 9,1% بعد تباطؤ بنسبة 2,2% عام 2013 أما الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة فقد بلغ 215,5 مليار أوقية أي بانخفاض 30,4% مقارنة بعام 2013 ومثل 14,1% من الناتج المحلي الكلي.

بلغ الإنتاج السنوي لمنجم الحديد لأول مرة 13,3 مليون طن عام 2014 مقابل 12,5 مليون طن في العام السابق. وهكذا زادت القيمة المضافة بـ 14,4% بالأسعار الثابتة مقابل 6,8% عام 2013. وبالمقابل فإن القيمة المضافة لإنتاج الحديد بالأرقام الاسمية والذي بلغ 166,2 مليار أوقية قد حققت تراجعاً سنوياً بنحو 33,5% تحت تأثير هبوط أسعار الحديد في السوق العالمي. وبذلك فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد انتقلت من 16,4% إلى 10,8% من سنة إلى أخرى.

وفيما يخص الذهب شهد الإنتاج تباطؤاً بنسبة 1,7% عام 2014 ليبلغ 309,4 ألف أونصة. أما منجم النحاس فإن إنتاجه تقلص إلى 33,1 ألف طن أي بانخفاض 10,8% مقارنة مع عام 2013. وبالنظر إلى هبوط الأسعار لدى التصدير فإن القيمة المضافة لكل من الذهب والنحاس قد عرفت تراجعاً بنسبة 4,8% بالأسعار الثابتة و 17,5% من حيث القيمة الإسمية لتستقر عند 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي ككل بعد أن كانت 3,6% عام 2013 و 6% عام 2012.

2-1-2-1-1. النفط

خلال عام 2014 سجل إنتاج النفط انخفاضا بنسبة 11,6% مقارنة مع عام 2013 ليستقر عند 2,2 مليون برميل. وكان مستوى الإنتاج الشهري في المتوسط عند 180,9 ألف برميل مقابل 204,6 ألف برميل عام 2013. ويعزى المنحني التنازلي للإنتاج النفطي إلى انخفاض احتياطي حقل شنقيط وإلى الصعوبات الفنية التي أدت إلى توقفات في الإنتاج.



وقد تقلصت القيمة المضافة الحقيقية للنشاط النفطي بنسبة 19,6% عام 2014. ومن حيث القيمة الإسمية استقر الناتج المحلي الإجمالي النفطي عند 31,4 مليار أوقية أي بانخفاض 23,5% ولم يعد يمثل سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي ككل مقابل 2,7% عام 2013.

2-2-1-1. الصناعات المعملية

في عام 2014 سجل الناتج المحلي للنشاط المعملية بالأسعار الثابتة انخفاضا بنسبة 4,6%. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض مؤشر إنتاج الوحدات المعملية بنسبة 11,3% كمتوسط مقارنة مع مستوى الإنتاج لعام 2013. ولم يكن التحسن الحاصل في مستوى إنتاج الكهرباء (+7,1%) والماء (6,7%) وصناعة المعادن (+2,4%) وصناعة الورق والكرتون والمواد المصنوعة منهما (+13%) بالقدر الكافي الذي يعوض تأثير انخفاض المكونات الأخرى. وقد بقيت مساهمة إنتاج الوحدات المعملية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ككل شبه ثابتة بحدود 7,5% خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

3-2-1-1. البناء والأشغال العامة

تسارعت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط البناء والأشغال العامة بنسبة 18,5% بدل 5,6% بالارتباط مع تعزيز الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية الأساسية وتحريك الاستثمارات الخصوصية في مجال البناء. ومن حيث القيمة استقر الناتج المحلي

الإجمالي لقطاع البناء والأشغال العامة عند 135,6 مليار أوقية أي بارتفاع 22,7% مقارنة مع عام 2013 في حين كانت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الكلي قد انتقلت من 7,3% عام 2013 إلى 8,8% عام 2014.

3-1-1. القطاع الثالث

بقي نشاط القطاع الثالث باستبعاد الخدمات غير التجارية التي قدمتها الإدارات العمومية مطردا عام 2014 رغم تباطؤ خفيف ناتج عن تراجع النمو على مستوى فرع النقل والمواصلات وفرع التجارة. وهكذا فإن القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثالث بالأسعار الثابتة قد تزايدت بنسبة 6,7% مقابل 7,7% عام 2013 في حين زاد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بـ 8,7% ليستقر عند 604 مليار أوقية أي 39,4% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي بدل 36,5% عام 2013. وفيما يتعلق بالإدارات العمومية فإنها عرفت تباطؤا في نشاطها حيث عادت وتيرة الزيادة إلى 2% خلال السنة مقابل 4,5% عام 2013.

1-3-1-1. النقل والمواصلات

في عام 2014 عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنشاط النقل والمواصلات ارتفاعا بنسبة 9,4% مقابل 9,9% عام 2013. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمواصلات إلى 9,7% مقابل 14,5% عام 2013. وتقدر القيمة المضافة الاسمية للمجموع بـ 70,7 مليار أوقية أي بزيادة 9% وهو ما يرفع حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الكلي إلى 4,6% مقابل 4,3% عام 2013.

1-2-3-1. التجارة

تواصل تباطؤ نشاط فرع التجارة الذي لوحظ عام 2013 من جديد في عام 2014 حيث كانت نسبة النمو 7,1% مقابل 8,5% عام 2013. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقد بلغ 132,6 مليار أوقية أي بزيادة 8,6% بدل 7,9% عام 2013 حيث كانت حصته من الناتج المحلي الإجمالي الكلي 8,6% بدل 7,9% عام 2013.

1-3-3-1. الإدارات العمومية

بعد تسارعها بنسبة 4,5% عام 2013 سجلت نسبة نمو القيمة المضافة الحقيقية لنشاط الإدارات العمومية تباطؤا لتصل إلى 2%. ومن حيث القيمة الاسمية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لفرع الإدارات العمومية بـ 3% مقابل 9,6% عام 2013 ليستقر عند 154,7 مليار أوقية أي 10,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2014 ما مجموعه 1533,5 مليار أوقية مسجلا ارتفاعا خفيفا بنسبة 0,8% مقارنة مع العام السابق. وبالتوازي مع ذلك قدر الطلب الداخلي بـ 1936,2 مليار أي بزيادة 2,9% من سنة إلى أخرى متأثرا بارتفاع الاستهلاك في حين انخفض الاستثمار.

وفي هذه الظروف تعمق عجز الموارد المالية حيث انتقل من 362,3 مليار إلى 402,7 مليار أوقية أي بفارق 11,1% كنتيجة لهبوط عائدات الصادرات بسبب ضعف أسعار المنتجات المعدنية.

1-2-1. الاستهلاك

بلغ الاستهلاك النهائي الكلي مقاسا بالأسعار الجارية 1248,3 مليار أوقية عام 2014 أي بزيادة 11,8% مقارنة مع السنة المالية السابقة. ويعزى هذا التزايد أساسا إلى ارتفاع استهلاك الأسر بنسبة 12,4%. أما استهلاك الإدارات العمومية فقد زاد بـ 10,2% بسبب زيادة نفقات التسيير للدولة. وكانت حصة استهلاك الأسر من الناتج المحلي الإجمالي قد انتقلت من 53,1% عام 2013 إلى 59,2% عام 2014 في حين زاد إنفاق الإدارات العمومية من 20,3% إلى 22,2%.

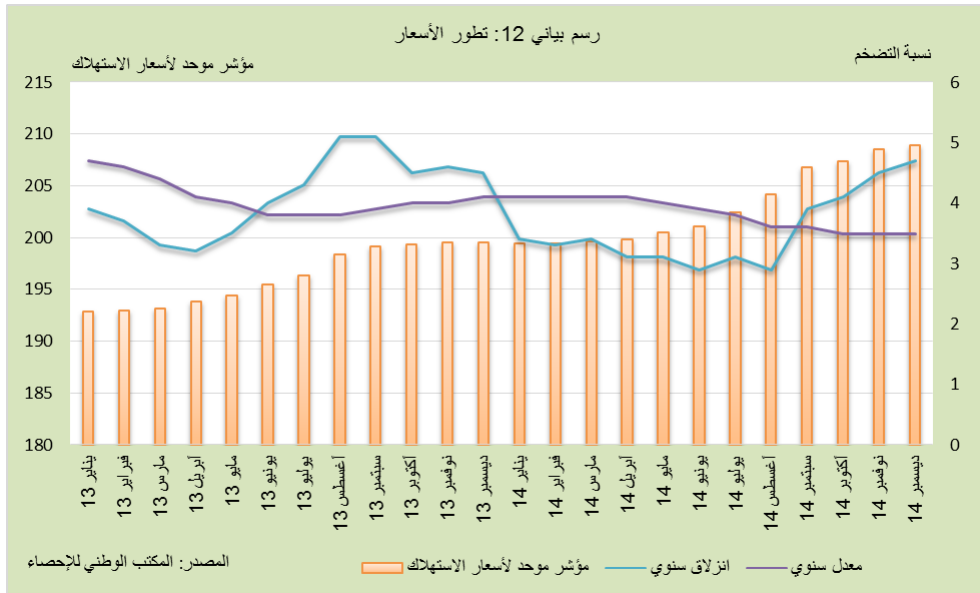
1-2-2. الاستثمار

شهدت النفقات الاستثمارية التي بلغت 688 مليار أوقية بالأسعار الجارية عام 2014 تراجعاً بنسبة 10% مقارنة بمستواها عام 2013 بسبب تباطؤ الاستثمارات الخصوصية للقطاع المنجمي بالارتباط مع هبوط أسعار المنتجات المعدنية. أما الاستثمارات العمومية فقد شهدت زيادة بنسبة 13% عام 2014. وإجمالاً انتقلت نسبة الاستثمار من 55,7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 إلى 43,6% عام 2014.

II. التضخم



يظهر تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك أن التضخم بقي بمستوى معتدل عام 2014. ويعكس هذا التطور تقلبات ضعيفة إلى حد ما خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام مع زيادة هذه التقلبات خلال بقية العام.



ومع نهاية عام 2014 استقر التضخم عند 3,5% كمعدل سنوي وعند 4,7% كانزلاق سنوي مقابل 4,1% و 4,5% على التوالي عام 2013 وقد تم التحكم في ارتفاع الأسعار عند مستوى معتدل باعتماد سياسة نقدية حذرة والاستمرار في برامج تهدف إلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية ذات الأولوية بالنسبة للسكان الأكثر هشاشة إضافة إلى انخفاض أسعار الاستيراد.

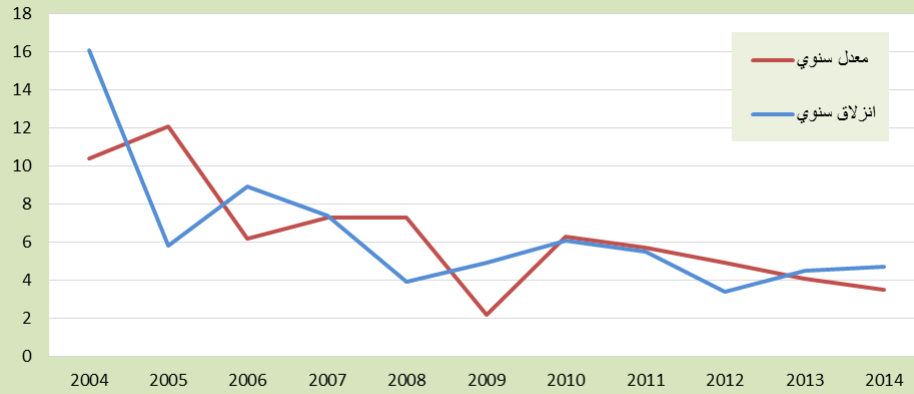
جدول 1 : تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك					
الإسهام بالنقاط	تغير %		معدل سنوي		
	انزلاق سنوي	معدل سنوي	2014	2013	2012
1. مواد غذائية، مشروبات غير كحولية	3,6	4,9	230,3	219,6	209,7
خبز وحبوب	1,6	5,8	209,6	198,0	186,3
لحوم	0,9	7,0	244,1	205,3	179,5
أسماك وثمار بحرية	0,4	8,5	424,0	428,2	438,3
حليب، جبن وبيض	(0,0)	(0,2)	191,9	185,7	179,9
زيوت وشحوم	0,0	0,2	185,3	181,1	175,7
فواكه	0,2	17,5	224,4	209,1	179,9
خضار	0,5	14,4	213,1	234,3	254,3
سكر، مربى، عسل وشوكولاته وحلويات	(0,1)	1,0	224,7	226,4	228,6
مشروبات	(0,1)	(1,6)	159,2	160,9	156,5
2. تبغ و منبهات ومؤثرات	0,1	7,8	242,2	239,5	245,0
3. مليوسات وأخذية	0,0	0,2	206,7	204,0	194,0
4. سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى	0,5	3,6	179,9	176,9	170,3
5. أثاث، تجهيزات منزلية	0,1	1,0	193,5	189,1	186,4
6. صحة	0,0	(0,1)	173,0	173,1	169,7
7. نقل	0,0	0,1	154,5	154,5	146,0
8. مواصلات	0,0	0,0	59,9	59,9	59,9
9. ترفيه عروض وثقافة	0,0	(0,2)	99,3	96,5	87,1
10. تعليم	0,0	0,0	108,8	108,8	129,1
11. فنادق، مقاهي ومطاعم	0,0	0,0	169,6	169,6	164,0
12. سلع وخدمات أخرى	0,0	0,0	185,1	179,7	119,0
مؤشر عام	4,7	4,7	203,2	196,2	188,5

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء

في عام 2014 كان التضخم ناتجا في الأساس عن زيادة 6,8% التي سجلتها أسعار المواد الغذائية والتي تمثل 49% من مؤشر الأسعار الاستهلاكية. أما تطور أسعار المواد الغذائية فقد نجم أساسا عن ارتفاع أسعار فئات "الخبز والحبوب" (+10,8%)، "الأسماك وثمار البحر" (+8,5%) "اللحوم" (+7%) "الفواكه" (+17,5%) و"الخضار" (+9,5%).

وقد تم تخفيف أثر الزيادة في أسعار المواد الغذائية على المؤشر العام للأسعار بفعل الانخفاض المسجل على مستوى بنود "القهوة، الشاي، والكافكاو" (-13,7%)، "السكر والحلوى" (-2,5%) و"الحليب، الجبن والبيض" (-0,2%). وساهمت المنتجات غير الغذائية أيضا في التضخم. وهكذا فإن الأسعار المتعلقة ببند "التبغ والمنبهات" زادت بـ7,8% أما بند "السكن، الماء والغاز والكهرباء" فقد ارتفعت بـ3,6% ومن جانبها فإن العناصر الأخرى للمؤشر أي "الصحة، النقل، المواصلات، التعليم، الترفيه والثقافة، الفنادق والمطاعم والبضائع والخدمات المتفرقة" بقيت مستقرة إلى حد ما عام 2014.

رسم بياني 13: تطور التضخم



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

وساهمت المواد الغذائية في عام 2014 بـ 3,6 نقاط في التضخم كإنزلاق سنوي في حين أن مساهمة المنتجات الأخرى مثلت 1,1 نقطة.

ومن جهة أخرى سجلت أسعار المنتجات المستوردة ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع أسعار المنتجات المحلية أي على التوالي 5,8% و 3,9%. كما أن أسعار المنتجات الطازجة ومنتجات الطاقة ارتفعت على التوالي بـ 12,8% و 5,8% حيث ساهمت بذلك في ارتفاع المؤشر العام.

وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة شهد التضخم انخفاضا شبه مستمر حيث انتقل من 16,1% عام 2004 إلى 4,7% عام 2014 كإنزلاق سنوي ومن 10,4% إلى 3,5% كمعدل سنوي. وخلال العشرية 2005 - 2014 بلغ معدل التضخم السنوي 6%.

III. القطاع الخارجي



جرت المبادلات الخارجية عام 2014 في ظرفية دولية يطبعها هبوط أسعار الصادرات وخاصة الحديد والذهب والنحاس والنفط. وفي هذا السياق شهدت الحسابات الخارجية بوجه عام تطوراً غير ملائم انعكس في تعميق عجز ميزان المدفوعات الجارية وانخفاض فائض حساب رأس المال والعمليات المالية وانخفاض مستوى احتياطي الصرف الرسمي.

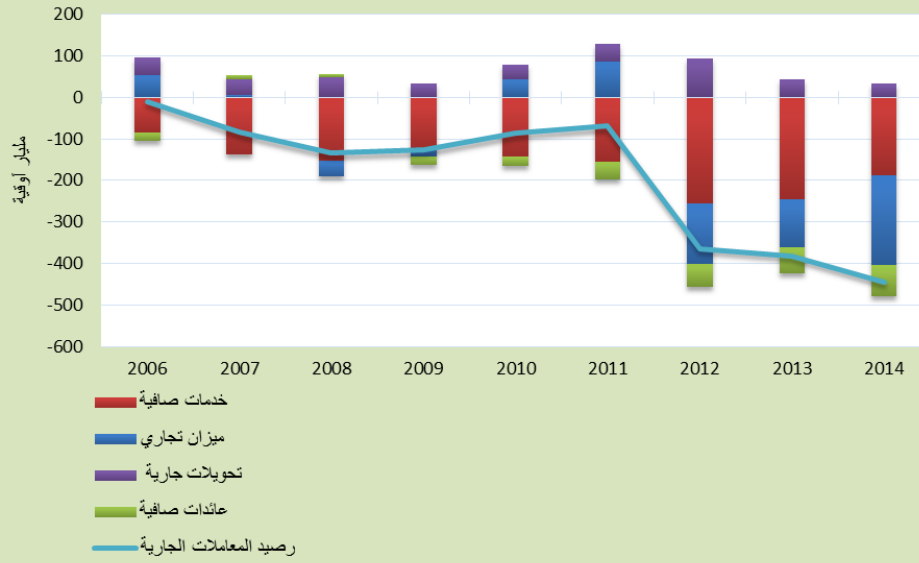
وقد تعمق عجز المعاملات الجارية ليستقر عند 444,7 مليار أوقية أي ما يعادل 29% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 مقابل 381,3 مليار أوقية أو 25,1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق تحت تأثير تدهور الميزان التجاري. أما حساب رأس المال والعمليات المالية فقد سجل فائضه تراجعاً بنسبة 21,6% ليستقر عند 369,9 مليار أوقية عام 2014. وهكذا حقق الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزاً بمبلغ 93,5 مليار أوقية بعد أن سجل فائضاً 4,5 مليار عام 2013. وتبعاً لذلك انخفض احتياطي الصرف الرسمي ليلبلغ 639,1 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4,5 أشهر من واردات السلع والخدمات (بعد استبعاد واردات الصناعات الاستخراجية) بدل 5,7 أشهر من الواردات في العام السابق.

2014	2013	2012	جدول 2: تطور أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
(444,7)	(381,3)	(371,3)	رصيد المعاملات الجارية
369,9	472,1	537,3	حساب رأس المال والعمليات المالية
(18,7)	(86,2)	(20,1)	خطاً وسهواً
(93,5)	4,5	145,8	الميزان العام
1 533,5	1 520,8	1 437,2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
(29,0)	(25,1)	(25,3)	نسبة الرصيد الجاري / الناتج الداخلي الإجمالي

المعاملات الجارية 1-3.

خلال عام 2014 سجل حساب المعاملات الجارية عجزاً بلغ 444,7 مليار أوقية أي 29% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 381,3 مليار أوقية أي 25% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة السابقة. وجاء هذا التطور كنتيجة لتدهور الميزان التجاري. وإذا كان تدهور الرصيد الجاري في عامي 2012 و2013 ناتجاً في الأساس عن ارتفاع واردات السلع والخدمات من طرف الشركات المنجمية في إطار استثماراتها فإن تدهور الحساب الجاري لعام 2014 يعود في الأساس إلى انخفاض عائدات التصدير بسبب تراجع الأسعار العالمية للمنتجات المعدنية.

رسم بياني 15: رصيد المعاملات الجارية

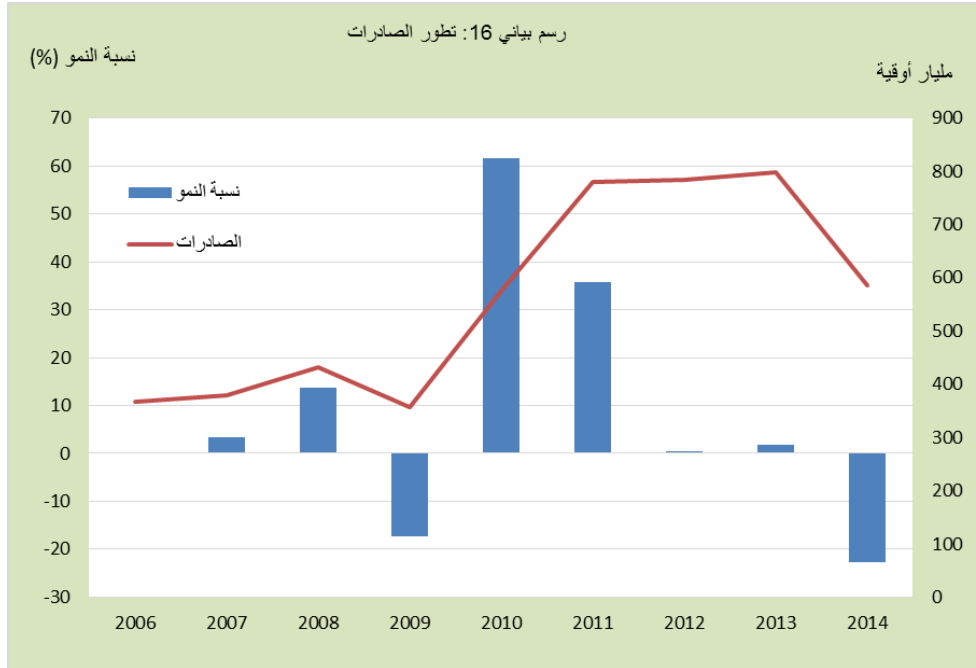


1-1-3. الميزان التجاري

تعمق عجز الميزان التجاري حيث انتقل من 117,8 مليار أوقية عام 2013 إلى 215,2 مليار أوقية عام 2014 متأثرا بانخفاض الصادرات بنسبة 26,6% أما الواردات فقد انخفضت بـ 12,5%. وفي هذه الظروف عادت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 73,1% بدل 87,1% في العام السابق.

1-1-1-3. الصادرات

بلغت صادرات السلع مقدرة بالفوب 585,1 مليار أوقية عام 2014 حيث سجلت انخفاضا بنسبة 26,6%. وبذلك فإنها عادت إلى مستواها في عام 2009 حيث إن الأسعار الدولية لأهم منتجاتنا التصديرية سجلت أدنى مستوى لها بسبب الكساد الناتج عن الأزمة المالية لعام 2008. ويعكس تراجع الصادرات عام 2014 انخفاض صادرات الحديد والنحاس والذهب والنفط بالارتباط مع ظرفية دولية غير ملائمة يطبعها انخفاض أسعار المواد الأساسية. وبالمقابل فقد سجلت صادرات الصيد زيادة بنسبة 15% ناتجة في الأساس عن ارتفاع الأسعار وخاصة رأسيات الأرجل.



استقرت صادرات منجم الحديد عند 220,6 مليار أوقية عام 2014 بدل 408,2 مليار أوقية عام 2013 حيث بلغ التراجع 46%.

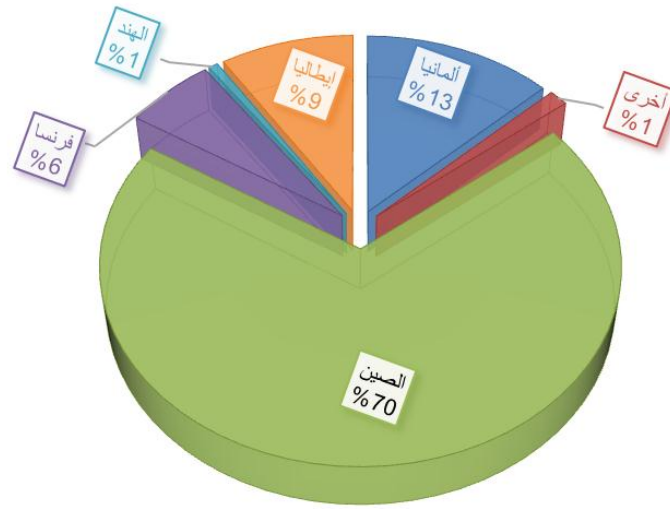
وبما أن الكميات المباعة بقيت مستقرة حول 13 مليون طن فإن انخفاض عائدات التصدير يعزى إلى هبوط أسعار الحديد عالمياً التي تسارعت اعتباراً من النصف الثاني من 2014.

جدول 3: تطور صادرات الحديد		
2014	2013	
220,6	408,2	الصادرات (مليار أوقية)
(46,0)	21,8	% النمو
45,0	92,6	متوسط السعر
(51,4)	(7,3)	النمو (%)

بلغت صادرات منجم الحديد 220,6 مليار أوقية عام 2014 بدل 408,2 مليار أوقية عام 2013 أي بتراجع 46%.

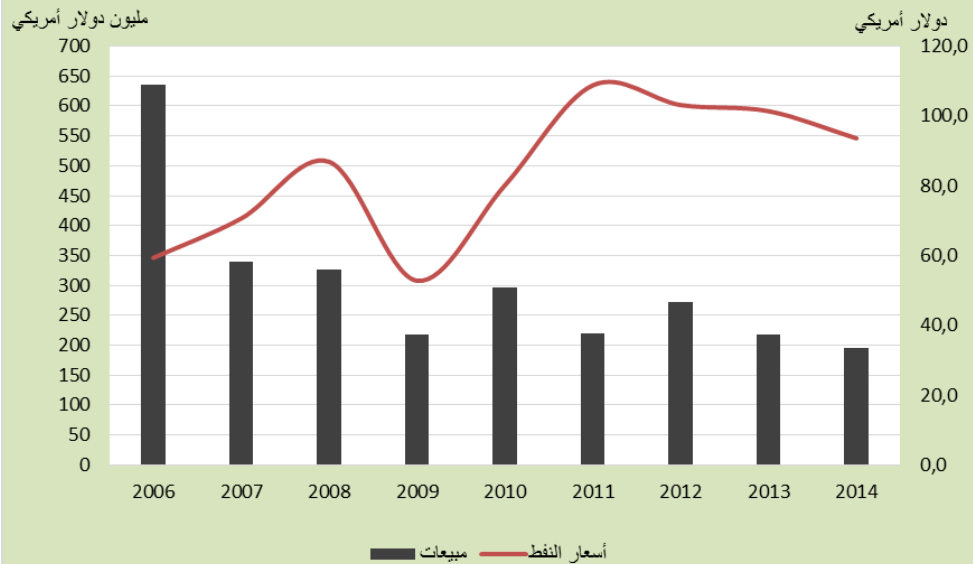
وبما أن الكميات المباعة بقيت دون تغيير عند حوالي 13 مليون طن فإن انخفاض عائدات التصدير يعود إلى هبوط أسعار الحديد في العالم التي تسارعت اعتباراً من النصف الثاني من عام 2014.

رسم بياني 17: التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد



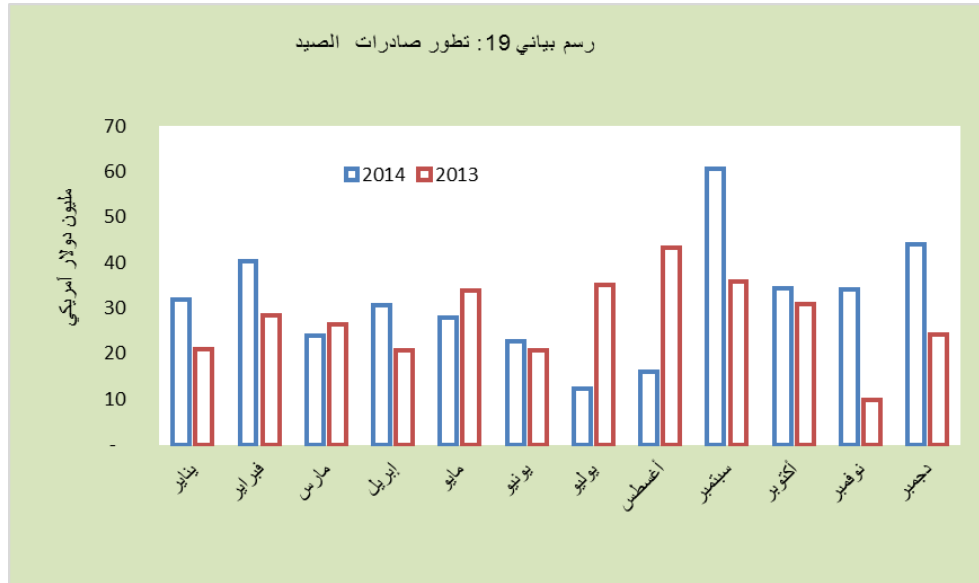
وقد بيع إنتاج شركة الصناعة والمناجم سنيم عام 2014 بمعدل 56 دولار للطن أي بانخفاض 40% مقارنة مع العام السابق وذلك عائد أساسا إلى انخفاض الطلب وخاصة من جانب الصين بالتزامن مع زيادة عرض الحديد على المستوى العالمي. ويحتل منجم الحديد المركز الأول في التصدير غير أن نصيبه في إجمالي الصادرات قد تراجع إلى 37,7% عام 2014 مقابل 51,2% في السنة السابقة. أما من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد فقد بقي بدون تغيير عام 2014 أي بنسبة 70% من المبيعات للصين و28% لأوروبا.

رسم بياني 18: صادرات وأسعار النفط



وبالنسبة لصادرات الذهب فقد قدرت بـ 123,2 مليار أوقية مقابل 141,7 مليار أوقية عام 2013 أي بانخفاض سنوي بحدود 13% نتيجة انخفاض الكميات المباعة بالتزامن مع انخفاض الأسعار. وهكذا فإن كمية مبيعات الذهب بلغت 324,1 ألف أونصة بانخفاض 5,1% في حين أن متوسط سعر الأونصة كان 380 ألف أوقية أي بتراجع 8,4%

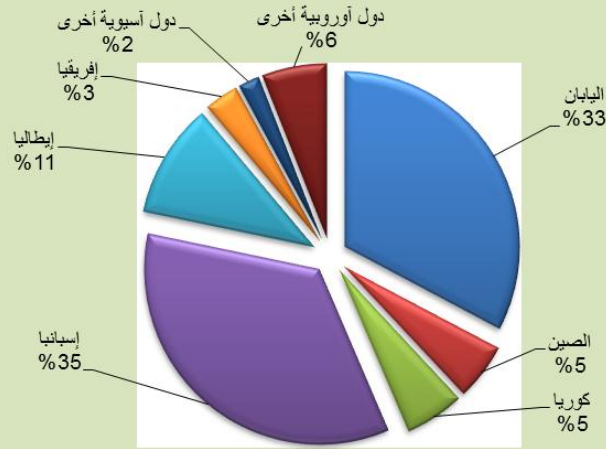
وفيما يتعلق بصادرات النحاس فقد انتقلت من 65,1 مليار أوقية عام 2013 إلى 50,2 مليار أوقية عام 2014 أي بانخفاض 23% تحت تصافر تأثير انخفاض 18,6% من حجم الصادرات 5,6% من متوسط سعر طن النحاس.



ومن جانبها استقرت صادرات النفط عند 58,9 مليار أوقية عام 2014 مسجلة بذلك انخفاضا سنويا بنحو 10% بسبب تقلص كمية المبيعات بنسبة 3,2% تزامنا مع انخفاض متوسط سعر بيع البرميل بحدود 7%. وهكذا فإن هبوط أسعار النفط الخام خلال النصف الثاني من 2014 لم يؤثر إلا قليلا على صادرات النفط لأن أهم المبيعات قد تم قبل هبوط الأسعار.

بعد تراجعها بأكثر من 30% عام 2013 زادت قيمة صادرات منتجات الصيد بنسبة 15% لتبلغ 114,4 مليار أوقية عام 2014. ويعزى هذا التحسن، في آن واحد، إلى زيادة العائدات المتأتية من مبيعات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك ومبيعات الصيد التقليدي التي مثلت على التوالي 73% و27% من إجمالي صادرات الصيد. وإجمالا فإن الكميات المباعة بلغت 137 ألف طن بدل 125 ألف طن عام 2013 في حين أن متوسط سعر الطن المباع قد زاد بـ 4,4% عام 2014.

رسم بياني 20: التوزيع الجغرافي لصادرات السمك
(الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك)



وقد بلغت قيمة صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك 83,1 مليار أوقية عام 2014 مقابل 72,7 مليار أوقية في العام السابق أي بزيادة 14,3%. وقد استفادت الصادرات بشكل أساسي من ارتفاع سعر العينات ذات القيمة التجارية العالية وخصوصا رأسيات الأرجل التي انتقل متوسط سعرها بالطن من 4891,9 دولار إلى 6927,6 دولار عام 2014 أي بزيادة تقارب 42%. في حين تناقصت الكميات المصدرة بـ 6,3% أي 62,5 ألف طن.

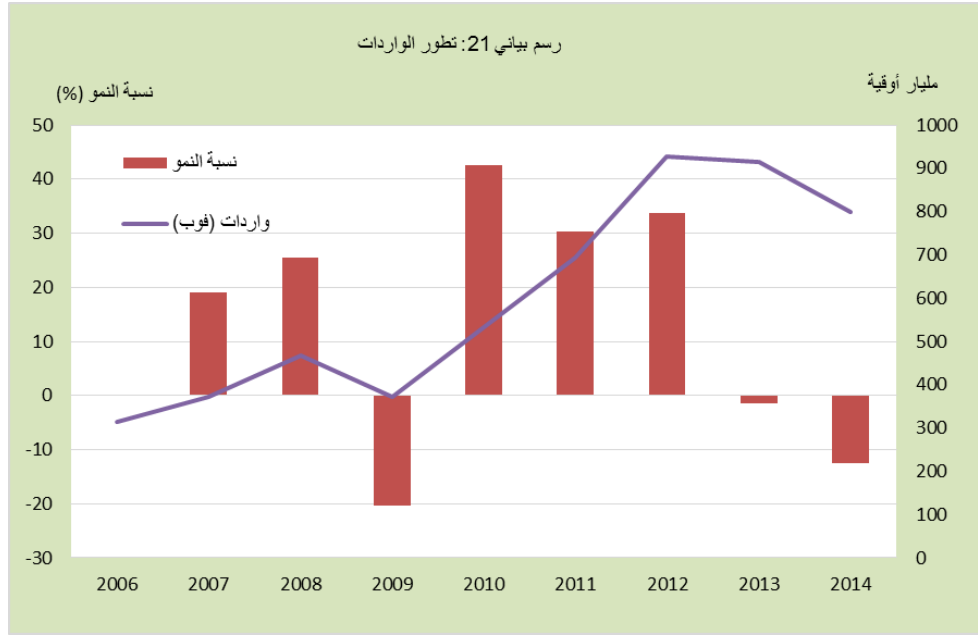
وخلال عام 2014 تم توجيه معظم مبيعات شركة تسويق الأسماك نحو أوروبا أي بنسبة 51% من السوق على حساب حصة اليابان التي أصبحت الوجهة الثانية للصادرات بنسبة 32,7%. وتراجعت حصة الصين إلى 5,3% مقابل 14% عام 2013 في حين استقرت حصة إفريقيا بحدود 3%.

وبخصوص الصيد التقليدي، سجلت الصادرات تقدما بنسبة 17,7% لتبلغ 31,2 مليار أوقية بدل 26,5 مليار أوقية عام 2013 تحت تأثير زيادة الكميات المباعة من أسماك السطح ودقيق السمك. وتمثلت الصادرات في كمية قدرها 74,4 ألف طن أي بزيادة 27,8% في حين وصل متوسط سعر الطن إلى 1402,1 دولار متراجعا بنسبة 9,5%.

وفيما يتعلق ببنية الصادرات، فإنها تميزت بزيادة حصة منتجات الصيد التي انتقلت من 12,5% إلى 19,5%. وبالعكس شهد منجم الحديد انخفاض حصته من 51,2% إلى 37,7%.

3-1-2. الواردات

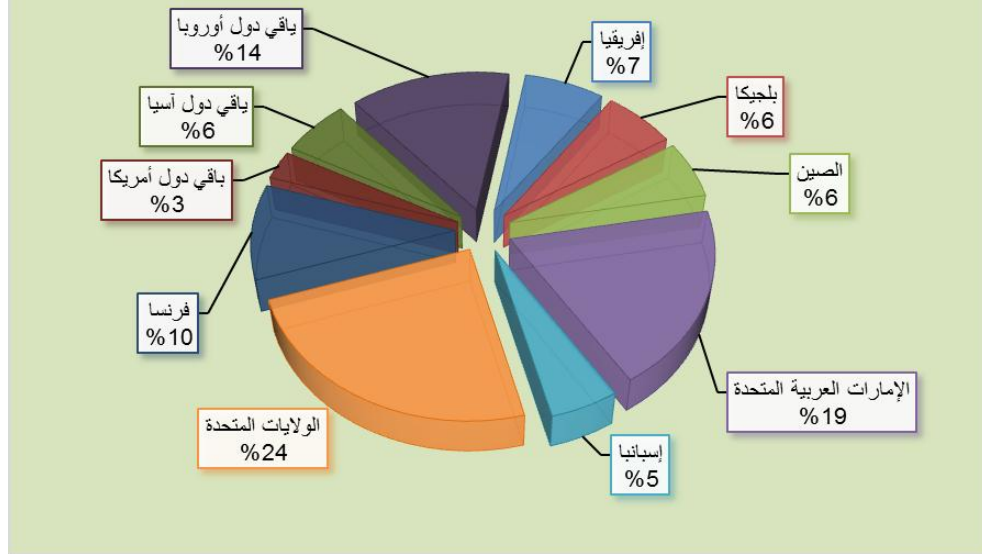
في عام 2014 بلغت قيمة واردات السلع بالفوب 800,3 مليار أوقية مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12,5% مقارنة مع العام السابق. ويعكس هذا التطور انخفاضا في إنفاق الصناعات الاستخراجية بنسبة 35% وتراجعا في الفاتورة النفطية بحدود 5,4%. وبالمقابل فإن الواردات الأخرى التي تتألف أساسا من المواد الغذائية ومعدات البناء والتجهيزات والأقمشة والملبوسات وغيرها من البضائع الاستهلاكية قد زادت بنسبة 25%.



استقرت قيمة واردات قطاع الصناعات الاستخراجية التي تتألف أساساً من مشتريات التجهيزات عند 308,1 مليار أوقية أي بتراجع 35,1% مقارنة مع المستوى الذي تحقق عام 2013. وتعلق هذا الانخفاض بكل من القطاعين النفطي والمنجمي، حيث سجلت واردات الشركات النفطية تراجعاً بنحو 21,8% عام 2014 لتبلغ 84,6 مليار أوقية لكنها بقيت بمستوى عالي نسبياً منذ 2013 بالارتباط مع ارتفاع مشتريات التجهيز لإنتاج الكهرباء اعتماداً على الغاز من جهة وبنشاط الاستكشاف من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالقطاع المنجمي أسفر عن انخفاض أسعار الذهب والحديد تباطؤ في الاستثمارات المنجمية مما أدى إلى انخفاض واردات الشركات التي تنتج هذه المناجم. وهكذا عرفت نفقات التجهيز لأغراض إنتاج الذهب انخفاضاً سنوياً بحدود 78% لتبلغ 39,6 مليار أوقية في نهاية 2014. كما أن واردات السلع التي تدخل في إنتاج الحديد قد تراجعت بنسبة 13,4% عام 2014 لتبلغ 127,3 مليار أوقية. وبالمقابل فإن مشتريات التجهيز لإنتاج منجم النحاس قد سجلت زيادة بنسبة 35% مقارنة مع عام 2013 لتصل 56,5 مليار أوقية كنتيجة لاستمرار الاستثمارات المقام بها لزيادة الطاقة الإنتاجية.

وفيما يتعلق باستيراد منتجات الطاقة، فقد وصلت الفاتورة النفطية عام 2014 إلى 180,1 مليار أوقية متراجعة بـ 10,4 مليار أوقية أي بنسبة 5,4% مقارنة مع العام السابق. وهكذا فإن زيادة الكميات المستوردة بـ 3,9% قد تم التخفيف من أثرها إلى حد كبير بفعل تراجع متوسط الأسعار لدى الاستيراد. وفيما يخص استيراد المواد الغذائية فقد بلغ 112,7 مليار أوقية أي تقريباً نفس مستواه في عام 2013 حيث أن زيادة الكميات المستوردة قد تم تعويضها إجمالاً بانخفاض الأسعار لدى الاستيراد.

رسم بياني 22: التوزيع الجغرافي للواردات



وبخصوص الواردات الأخرى التي تتألف أساسا من معدات البناء و سلع التجهيز وغيرها من السلع الاستهلاكية فقد قدرت بـ 199,4 مليار أوقية مقابل 136,8 مليار أوقية عام 2013 أي بزيادة 62,5 مليار أوقية بالارتباط مع انتعاش النشاط الاقتصادي لعام 2014.

وقد بقي التوزيع الجغرافي للواردات دون تغيير عام 2014. ورغم انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي ، فإنه مازال يتصدر موردي موريتانيا ويحتل المرتبة الأولى بنسبة 35% من استيراد السلع بدل 48% عام 2013 تليه آسيا بنسبة 31% مقابل 34% عام 2013. وتغرز مركز الولايات المتحدة حيث انتقل من 11% عام 2013 إلى 24% هذا العام بينما بقيت حصة إفريقيا بدون تغيير أي بحدود 7%.

2-1-3. الخدمات

انخفض رصيد عجز تبادل الخدمات بشكل ملحوظ عام 2014 حيث تراجع إلى 187,6 مليار أوقية مقابل 244,5 مليار أوقية عام 2013 أي بانخفاض 23% نتيجة تحسن بحدود 50% من العائدات وتراجع الإنفاق في الخدمات بنسبة 10%. وقد شهدت العائدات في مجال الخدمات والتي قدرت بـ 84,2 مليار أوقية توسعا بلغ 28,2 مليار أوقية تحت تأثير زيادة الدخل المتأتي من رخص الصيد. وقد زادت هذه العائدات بقوة عام 2014 لتبلغ 33,3 مليار أوقية مقابل 8,4 مليار أوقية عام 2013 بالارتباط مع زيادة عدد الرخص في مجال الصيد السطحي التي عوضت النقص الحاصل في عدم دفع أتاوات الصيد من طرف الاتحاد الأوروبي.

ومن جانبها سجلت واردات الخدمات نقسا لتستقر في عام 2014 عند 271,7 مليار أوقية مقابل 300,4 مليار أوقية أي بانخفاض 28,7 مليار أوقية وهو ما يعزى إلى حد كبير لتراجع نفقات القطاعين المنجمي والنفطي على التوالي بـ 33% و 34%.

3-1-3. العائدات

تعمق عجز ميزان العائدات عام 2014 ليلغ 76,4 مليار أوقية أي بزيادة 25% مقارنة مع عام 2013 وهو ما يعزى أساسا إلى تراجع المداخل بفعل عدم دفع أتاوة الصيد لأن المباحثات مع الاتحاد الأوروبي حول تجديد اتفاقية الصيد لم تتوصل إلى حل في عام 2014. ومن جهة أخرى فإن تحويلات العائدات قد تقلصت بـ 15,5% لتبلغ 81,9 مليار أوقية مقابل 97 مليار أوقية عام 2013 بعد انخفاض خروج الأموال بنسبة 48% على أساس أرباح وأجور الشركات المعدنية.

3-1-4. التحويلات الجارية

تقلص فائض التحويلات الجارية من جديد ليستقر عند 34,4 مليار أوقية بدل 42,2 مليار أوقية عام 2013 أي بانخفاض 18,6% بسبب التراجع الحاصل في التحويلات العمومية والخصوصية. وهكذا فإن الرصيد الإيجابي للتحويلات العمومية التي تتألف أساسا من الهبات قد سجل انخفاضا بنسبة 23,1% ليستقر عند 19,3 مليار أوقية في حين تقلص التدفق الصافي للتحويلات الخاصة بـ 12% ليلغ 15,1 مليار.

3-2. حساب رأس المال والعمليات المالية

تراجع فائض حساب رأس المال والعمليات المالية من جديد عام 2014 إلى 369,9 مليار أوقية بدل 472,1 مليار في السنة السابقة بعد انخفاض التدفقات الصافية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المنجمي والسلف الخارجية والتي ساهم في تخفيفها تزايد العائدات الصافية المتأتية من العمليات الأخرى للقطاع الخاص.

2014	2013	2012	جدول 4: تطور أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية (مليار أوقية)
369,9	472,1	541,5	حساب رأس المال والعمليات المالية
4,8	1,4	11,9	حساب رأس المال
365,1	470,6	529,6	حساب العمليات المالية

وهكذا فإن فائض العمليات المالية قد تراجع بشكل ملحوظ من 470,6 مليار أوقية إلى 365,1 مليار. ونتج هذا التدهور عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت تدفقاتها 151,7 مليار أوقية بدل 338,5 مليار في العام السابق نتيجة تقلص الاستثمارات المنجمية وخاصة الاستثمارات في قطاع إنتاج الذهب التي انتقلت من 177,5 مليار أوقية عام 2013 إلى 10 مليار أوقية عام 2014 بالارتباط مع تراجع الطلب و انخفاض الأسعار العالمية للذهب. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي قد سجلت تباطؤا حيث تراجعت التدفقات الصافية إلى 80,1 مليار أوقية بعد أن كانت 123,3 مليار عام 2013.

ومن جانبها بلغت التدفقات المتأتية من السلف الخارجية على المدى المتوسط والطويل ما مجموعه 36,8 مليار أوقية أي بانخفاض 27,9 مليار أو 43% بسبب انخفاض السحوبات على القروض بالتزامن مع زيادة مبلغ سداد الدين الخارجي.

وبلغت عمليات السحب على السلف الخارجية في هذا العام 81,3 مليار أوقية مقابل 94,8 مليار عام 2013 أي بانخفاض 14% وهو ما يعزى إلى انخفاض عمليات السحب التي تقوم بها شركة اسنيم والتي بلغت 3,9 مليار أوقية عام 2014 مقابل 41,6 مليار في العام السابق بالارتباط مع انتهاء برنامج استثمارات الشركة من جهة ومع تباطؤ أو تأجيل

الاستثمارات الجديدة بسبب مستويات أسعار الحديد المنخفضة نسبياً من جهة أخرى. وبالمقابل زادت عمليات السحب على القروض المقدمة إلى الحكومة بـ46% لتبلغ 77,4 مليار أوقية بالارتباط مع تسارع برنامج الاستثمار العمومي.

أما عمليات الدفع على أساس سداد ديون الدولة والمؤسسات العمومية فقد انتقلت من 30,1 مليار أوقية عام 2013 إلى 44,4 مليار عام 2014 منها 24 مليار على نفقة الخزينة العامة.

ومع ذلك انخفض تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة والمداخيل الصافية على أساس القروض الخارجية بفعل التحسن الملحوظ في التدفقات الصافية لبند "العمليات المالية الأخرى" وبند "الخطأ والسهو" التي بلغت على التوالي 176,5 مليار أوقية و-18,7 مليار عام 2014 أي بتحسّن بلغ على التوالي 109,1 مليار أوقية و67,5 مليار لعام 2013.

وبالنظر إلى هذه التطورات فقد سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزاً بمبلغ 93,5 مليار أوقية عام 2014 بعد فائض قدره 4,5 مليار عام 2013 وانعكس هذا التدهور في التوازن الخارجي على انخفاض احتياطي الصرف الرسمي الذي تراجع إلى 639 مليون دولار في نهاية 2014 أي ما يعادل 4,5 شهر من واردات السلع والخدمات (خارج واردات الصناعات الاستخراجية) مقابل 5,7 شهر عام 2013.

2014	2013	2012	2011	جدول 5: ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
(215,2)	(117,8)	(154,3)	79,0	الميزان التجاري
585,1	797,2	783,2	7,4	صادرات
220,6	408,2	335,2	413,3	حديد
58,9	65,3	80,2	62,0	نفط
50,2	65,1	70,6	65,8	نحاس
123,2	141,7	132,2	113,6	ذهب
114,4	99,3	142,3	114,7	صيد
17,9	17,7	22,7	3,1	أخرى
(800,3)	(915,1)	(928,4)	(693,4)	واردات فوب
(112,7)	(112,9)	(113,2)	(81,7)	منتجات غذائية
(180,1)	(190,5)	(195,3)	(147,5)	منتجات بترولية
(30,9)	(32,9)	(32,7)	(24,4)	منه شركة أسنيم
(13,4)	(13,9)	(14,7)	(12,2)	شركة نحاس موريتانيا
(1,2)	(30,4)	(33,3)	(18,2)	تازيازت
(308,1)	(474,9)	(481,6)	(338,0)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(127,3)	(147,1)	(142,9)	(101,6)	منه شركة أسنيم
(56,5)	(42,0)	(47,6)	(43,6)	شركة نحاس موريتانيا
(39,6)	(177,5)	(286,7)	(160,5)	تازيازت
(84,6)	(108,3)	(4,5)	(32,3)	استكشافات نفطية
(199,4)	(136,8)	(138,2)	(126,3)	واردات أخرى
(263,9)	(305,7)	(311,5)	(198,8)	خدمات وعائدات (صافية)
(187,6)	(244,5)	(256,6)	(155,1)	خدمات (صافية)
33,3	8,4	3,5	16,4	منها رخص الصيد
(76,4)	(61,2)	(56,0)	(43,7)	عائدات (صافية)
-	27,2	26,7	29,3	منها تعويضات صيد
34,4	42,2	95,6	42,5	تحويلات جارية (صافية)
15,1	17,1	12,6	8,8	تحويلات خصوصية (صافية)
19,3	25,1	83,0	33,7	تحويلات رسمية
-	-	0,3	0,7	منها تخفيف ديون متعددة الأطراف
(444,7)	(381,3)	(371,3)	(77,2)	ميزان المعاملات الجارية
369,9	472,1	537,3	140,3	حساب رأس المال والعمليات المالية
4,8	1,4	9,2	-	حساب رأس المال
4,8	1,4	9,2	-	أخرى
365,1	470,6	528,0	140,3	حساب العمليات المالية
151,7	338,5	410,4	165,5	استثمار مباشر صافي
80,1	123,3	6,7	21,6	منه: صناعات نفطية (صافي)
36,8	64,7	150,2	68,3	قروض رسمية متوسطة وطويلة المدى
81,3	94,8	180,0	86,2	عمليات سحب
(44,4)	(30,1)	(29,7)	(17,9)	أصل رأس المال مستحق الأداء
176,5	67,4	(32,6)	(93,5)	معاملات رأسمالية أخرى خصوصية
(18,7)	(86,2)	(20,1)	8,0	خطأ وسهو
(93,5)	4,5	145,8	71,1	ميزان إجمالي
93,5	(4,5)	(145,8)	(71,1)	تمويل
89,9	(7,9)	(120,6)	(75,1)	أصول خارجية صافية
93,9	(8,5)	(141,7)	(55,0)	البنك المركزي (صافي)
98,1	(10,8)	(137,0)	(64,6)	موجودات
(4,2)	2,4	(4,7)	9,6	التزامات
(5,3)	1,8	25,3	(7,2)	بنوك تجارية (صافي)
1,3	(1,2)	(4,1)	(13,0)	حساب نفطي
3,2	3,3	(25,3)	4,0	تمويل استثنائي
				المصدر البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

IV. الدين الخارجي



1-4. مخزون الدين الخارجي

بلغ مخزون الدين الخارجي العمومي 3398,2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014 مسجلا بذلك زيادة خفيفة بنحو 1% مقارنة مع مستواه في نهاية سنة 2013. ويعكس هذا التطور تدفقا صافيا إيجابيا من التمويلات الخارجية كنتيجة لمستوى عمليات السحب على القروض الخارجية يفوق من حيث الحجم عمليات السداد.

وبقيت تركيبة مخزون الدين تغطي عليها الحصة المستحقة للدائنين متعددي الأطراف بنسبة 62,7% من الدين الخارجي مقابل 37,3% للدائنين الثنائيين. وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن مخزون الدين الخارجي قد ارتفع من 65,6% عام 2013 إلى 66,9% عام 2014.

جدول 6: مخزون الدين الخارجي						مليون دولار أمريكي
2014		2013		2012		
النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	
100,0%	3 398,2	100,00%	3 363,100	100,0%	3 124,4	مجموع
37,3%	1 267,4	35,50%	1 192,700	35,1%	1 095,4	أ. ثنائيين
62,7%	2 130,7	64,50%	2 170,400	64,9%	2 029,0	ب. متعددي الأطراف
77,1%	2 622,8	74,01%	2 491,189	76,2%	2 380,0	الدولة
29,2%	994,6	26,38%	889,465	26,3%	821,3	1. ثنائيين
47,9%	1 628,2	47,63%	1 601,4	49,9%	1 558,7	2. متعددي الأطراف
4,6%	157,8	5,29%	177,988	5,5%	170,9	البنك المركزي
0,7%	23,5	0,77%	25,760	0,9%	26,9	1. ثنائيين
4,0%	134,3	4,53%	152,228	4,6%	144,0	2. متعددي الأطراف
18,2%	618,2	20,63%	693,934	18,4%	573,6	شركة سنيم
7,3%	249,4	8,25%	277,519	7,9%	247,2	1. ثنائيين
10,9%	368,8	12,38%	416,415	10,4%	326,4	2. متعددي الأطراف
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

4-1-1. الديون الثنائية

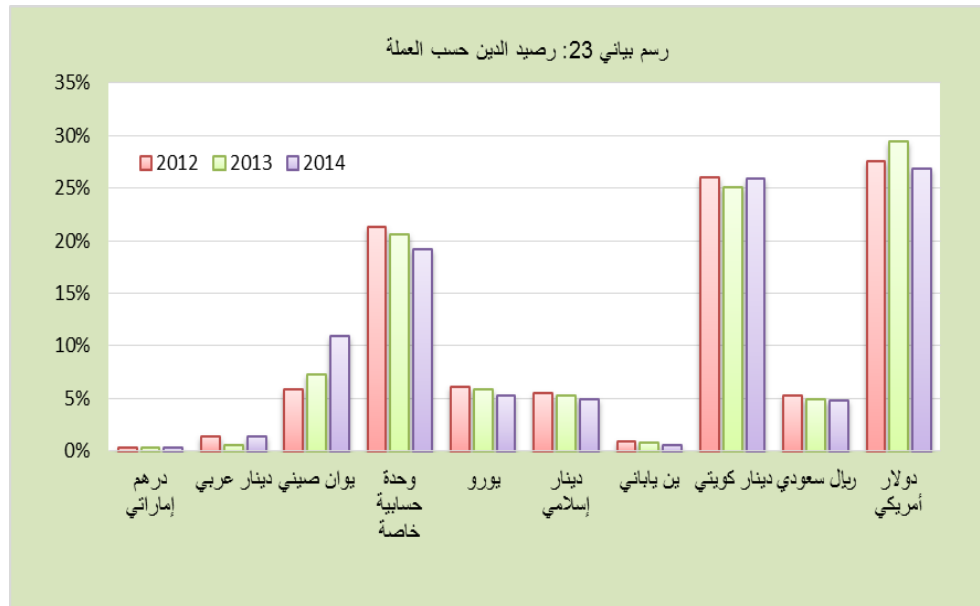
في عام 2014 بلغ مخزون الدين المستحق لدائنين ثنائيين 1267,4 مليون دولار أي بزيادة 6,3% مقارنة مع العام السابق وهو مستحق بنسبة 39,8% لدائنين ثنائيين عرب وبنسبة 30,6% لثنائيين أعضاء في نادي باريس وبنسبة 29,3% للصين.

4-1-2. الديون متعددة الأطراف

بلغ مخزون الدين 2130,7 مليون دولار أمريكي وتشكل هيئات التنمية متعددة الأطراف الفريق الأول لدائني موريتانيا بنسبة 62,7% من الدين الخارجي العمومي مقابل 64,5% في العام السابق. ويعزى هذا التطور إلى حد كبير لتراجع المداخل الصافية المتأنية من تدفقات مالية منحتها هيئات متعددة الأطراف عام 2014. ويتصدر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دائني موريتانيا بنسبة 34,3% من الديون متعددة الأطراف تليه رابطة التنمية الدولية التي تستحوذ على 17,7% ثم البنك الإسلامي بنسبة 9,8%.

4-1-3. رصيد الدين حسب العملة

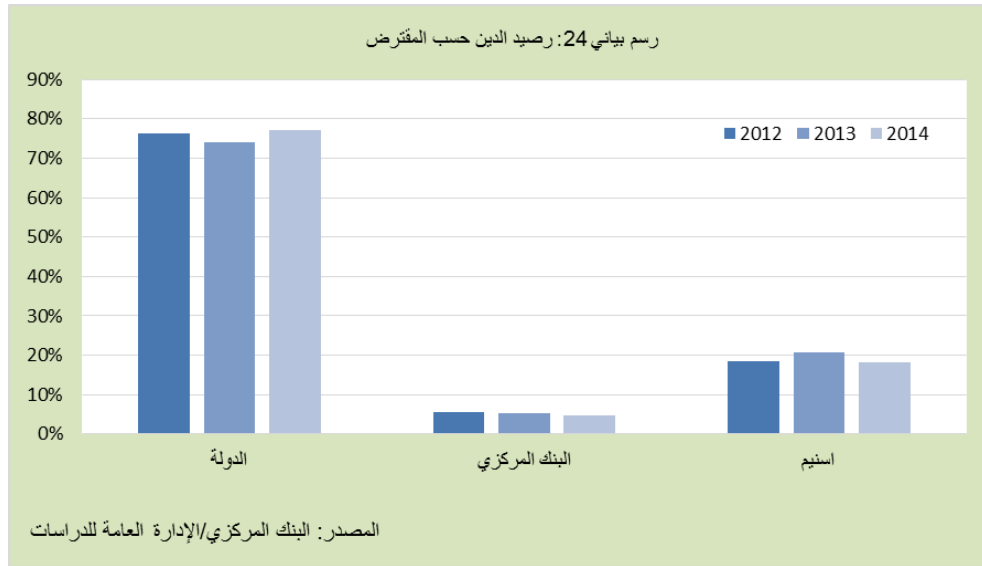
في عام 2014 تميزت بنية الدين الخارجي حسب العملة بزيادة حصة الدين المقيّد باليوان على حساب حصة الديون المقيدة بالدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة. وهكذا فإن نسبة الدين المقيّد باليوان في محفظة الدين الخارجي قد ارتفعت لتنتقل من 7,3% إلى 10,9% من سنة إلى أخرى. أما الدينار الكويتي فقد تعززت حصته لتبلغ 25,9% عام 2014 مقابل 25,0% في السنة السابقة.



ويعزى التغير الحاصل في عام 2014 على مستوى بنية مخزون الدين حسب العملة إلى تطور التدفقات الصافية بعملات الاستدانة الرئيسية وإلى تأثير نسب صرفها مقارنة بالدولار.

4-1-4. رصيد الدين حسب المقترض

في عام 2014 تبرز بنية مخزون الدين حسب المدين زيادة في حصة الدولة التي مثلت 77,2% من مجموع الدين الخارجي بدل 73,9%. وبالمقابل سجلت حصة البنك المركزي الموريتاني انخفاضا خفيفا حيث تراجعت من 5,3% إلى 4,6%. أما المؤسسات العمومية الأخرى فقد انتقل نصيبها من إجمالي مخزون الدين العام من 20,7% عام 2013 إلى 18,3% عام 2014 وذلك عائد أساسا إلى انخفاض ديون شركة اسنيم التي تراجعت حصتها من المديونية خلال عام واحد من 20,6% إلى 18,2%.



2-4. خدمة الدين الخارجي

في عام 2014 بلغت التكاليف المرتبطة بسداد خدمة الدين الخارجي وفوائده 241,7 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 53,9% مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع من جهة إلى حلول أجل بعض القروض التي أصبحت مستحقة الوفاء من حيث أصل الدين ومن جهة أخرى إلى زيادة أعباء سداد الفوائد المتعلقة بعمليات السحب التي تمت خلال العام. وفي ما يتعلق بسداد خدمة الدين المترتبة على الأصل فقد مثلت 73,5% من المجموع، أما نسبة الفوائد فقد كانت 26,5% وذلك مقابل، على التوالي، نسب 63,6% و 36,4% خلال العام السابق. وبالقيااس إلى صادرات السلع والخدمات، فإن خدمة الدين انتقلت من 5,6% عام 2013 إلى 11,7% عام 2014 بالارتباط مع انخفاض الصادرات من جهة وزيادة أعباء الدين من جهة أخرى.

جدول 7: تطور خدمة الدين العمومي							
2014				2013			
مليون دولار أمريكي	الأصل	الفوائد	المجموع	% إلى المجموع	الأصل	الفوائد	المجموع
مجموع	99,9	57,1	157,0	100,0%	177,7	63,9	241,7
أ. ثنائيين	25,6	21,3	46,9	29,9%	54,9	24,2	79,2
ب. متعدد الأطراف	74,4	35,7	110,1	70,1%	122,8	39,7	162,5
الدولة	66,2	35,5	101,6	64,7%	78,9	37,3	116,1
أ. ثنائيين	9,1	11,8	20,9	13,3%	22,7	13,7	36,4
ب. متعدد الأطراف	57,0	23,7	80,7	51,4%	56,2	23,5	79,7
البنك المركزي	10,0	0,0	10,0	6,4%	10,9	0,0	10,9
أ. ثنائيين	1,1	0,0	1,1	0,7%	2,2	0,0	2,2
ب. متعدد الأطراف	8,9	0,0	8,9	5,7%	8,6	0,0	8,6
شركة سيم	23,7	21,6	45,3	28,9%	88,0	26,7	114,7
أ. ثنائيين	15,3	9,6	24,9	15,8%	30,0	10,5	40,5
ب. متعدد الأطراف	8,4	12,0	20,4	13,0%	58,0	16,2	74,2

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

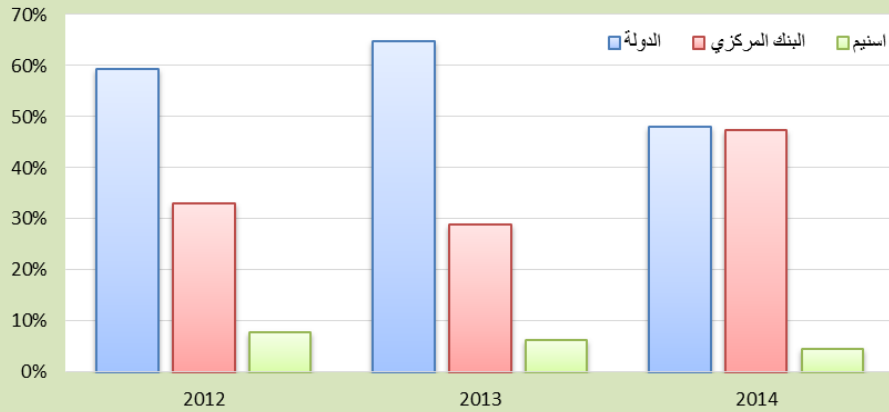
4-2-1. خدمة الدين حسب الدائن

تبرز بنية خدمة الدين الخارجي أن الدفعات التي تمت عام 2014 كانت موجهة بنسبة 67,2% إلى دائنين متعددي الأطراف و32,8% إلى دائنين ثنائيين مقابل 71,1% و29,9% على التوالي عام 2013. ومن أصل مجموع خدمة الدين الثنائي فإن 54,5% من المدفوعات كانت لصالح دائنين أعضاء في نادي باريس و23,1% لشركاء ثنائيين عرب و21,5% لصالح الصين.

4-2-2. خدمة الدين حسب المدين

مثلت الدفعات التي قامت بها الدولة على أساس خدمة مديونيتها لعام 2014 نحو 48,1% من إجمالي خدمة الدين الخارجي مقابل 64,7% عام 2013. ومن جانبها بلغت خدمة الدين المدفوع من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم 47,4% مقابل 28,9% عام 2013. أما خدمة الدين المدفوع من قبل البنك المركزي فإن حصتها من مجموع خدمة الدين قد انخفضت قليلا لتستقر عند 4,5% عام 2014 مقابل 6,4% في العام السابق نتيجة تراجع سداد أصل الدين الذي تم لصالح صندوق النقد العربي.

رسم بياني 25: خدمة الدين حسب المدين

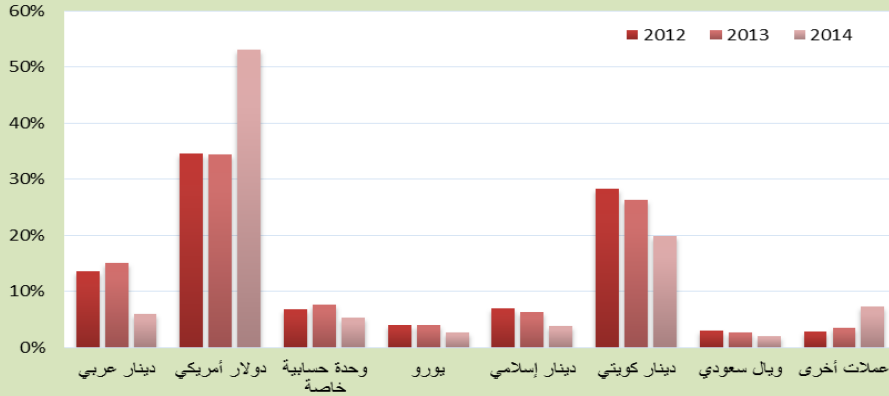


المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

3-2-4. خدمة الدين حسب العملة

يشير توزيع خدمة الدين الخارجي حسب العملة إلى تنامي حصة الدولار الأمريكي في دفعات عام 2014 حيث انتقلت من سنة إلى أخرى من 34,4% إلى 53,2% بعد حلول أجل بعض القروض المقيدة بالدولار والتي أصبحت مستحقة الوفاء من حيث الأصل. وبالمقابل فإن حصص الدينار الكويتي والدينار العربي تراجعت على التوالي من 26,3% و 15,0% عام 2013 إلى 19,9% و 5,9% عام 2014.

رسم بياني 26: خدمة الدين حسب العملة



3-4. السحب على القروض الخارجية

في عام 2014 سجلت السحوبات على القروض الخارجية انخفاضا خفيفا قدره 0,6% مقارنة بأرقام 2013 حيث استقرت عند 326 مليون دولار أمريكي بعد تراجع الموارد الخارجية التي عبأتها شركة اسنيم والتي عوضتها جزئيا السحوبات التي قامت بها الدولة.

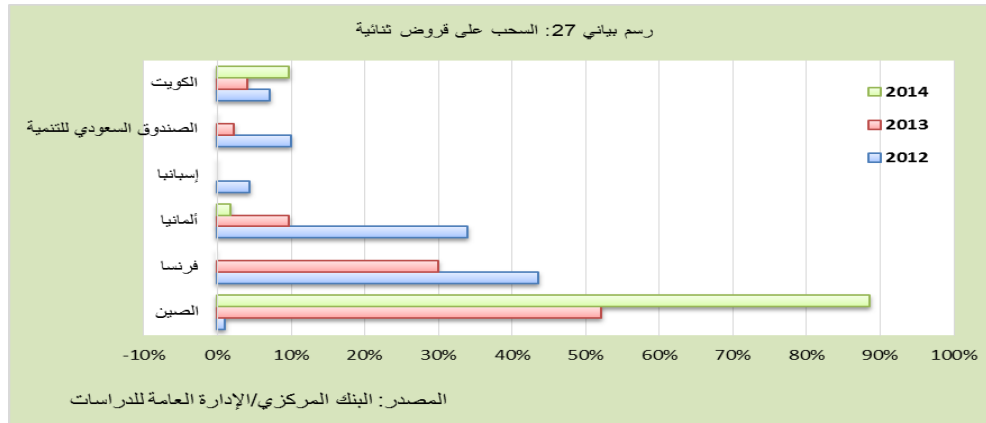
وتميزت بنية السحوبات حسب فئة الدائن بتنامي حصة السحوبات الثنائية التي بلغت 46,7% مقابل 53,3% لمتعددي الأطراف عام 2014 وذلك بدل 34,8% و 65,2% على التوالي عام 2013.

جدول 8: تطور السحوبات						
2014		2013		2012		
إلى	%	إلى	%	إلى	%	مليون دولار
المجموع		المجموع		المجموع		
100,00%	326,0	100,00%	328,1	100,00%	550,5	مجموع
46,70%	152,3	34,80%	114,1	41,00%	225,7	أ. ثنائيين
53,30%	173,6	65,20%	214	59,00%	324,8	ب. متعددي الأطراف
96,00%	313	51,00%	167,2	44,30%	243,8	الدولة
45,90%	149,7	20,90%	68,7	19,20%	105,9	أ. ثنائيين
50,10%	163,2	30,00%	98,5	25,10%	137,9	ب. متعددي الأطراف
0,00%	0	5,20%	17	6,20%	34,1	البنك المركزي
0,00%	0	0,00%	0	0,00%	0	أ. ثنائيين
0,00%	0	5,20%	17	6,20%	34,1	ب. متعددي الأطراف
4,00%	13	43,90%	143,9	49,50%	2,6	مجموع شركة سنيم
0,80%	2,6	13,80%	45,4	21,80%	119,8	أ. ثنائيين
3,20%	10,4	30,00%	98,5	27,80%	152,8	ب. متعددي الأطراف

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

4-3-1. السحب على القروض الثنائية

زادت السحوبات على القروض الثنائية بنسبة 33% لتبلغ 152,3 مليون دولار أمريكي عام 2014 مقابل 114,1 مليون دولار عام 2013 بعد ارتفاع المبالغ المعبأة لدى الصين والتي بلغت 134 مليون دولار أمريكي أي 41,4% من مجموع المبالغ المسحوبة.

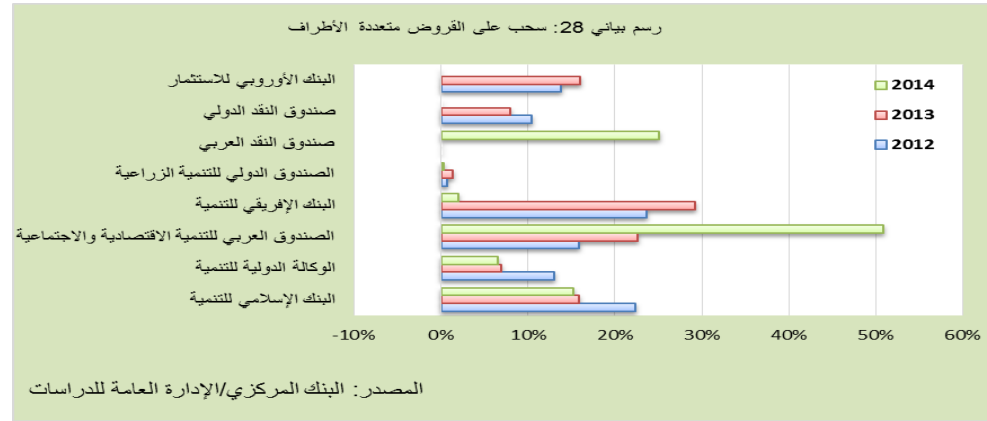


وفي 2014 توزعت السحوبات التي تمت على قروض ثنائية بنسب 98,3% لصالح الدولة و 1,7% لصالح شركة اسنيم. مقابل 60,2% و 39,7% على التوالي عام 2013.

وفيما يتعلق بالسحوبات لصالح الدولة كانت الصين هي المصدر الأساسي وذلك في إطار تنفيذ مشاريع توسيع ميناء نواكشوط المستقل وبناء طريق أفطوط الشرقي. أما السحوبات التي قامت بها شركة اسنيم لدى شركاء ثنائيين فقد شهدت تراجعاً كبيراً عام 2014 تحت تأثير انخفاض التدفقات المالية المتأتية من الوكالة الفرنسية للتنمية والهيئة الألمانية للتعاون. بالارتباط مع التقدم الكبير الحاصل في تنفيذ المشاريع المتعلقة بتوسيع منجم الكلب رقم 2 وبناء الميناء المنجمي الجديد في نواذيبو.

4-3-2. السحب على القروض متعددة الأطراف

بلغت الأموال المعبأة عام 2014 في إطار التعاون متعدد الأطراف 173,6 مليون دولار أمريكي مقابل 214,0 مليون دولار عام 2013 أي بانخفاض 18,9%. حيث ظل المانحون متعددي الأطراف في صدارة الجهات المانحة لصالح الاقتصاد الوطني عام 2014 على غرار السنوات السابقة.

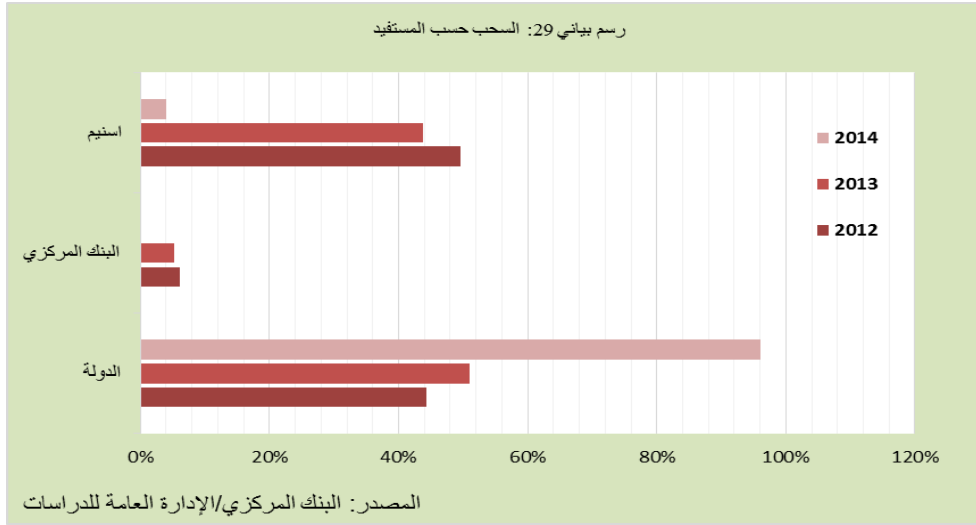


ويبرز توزيع عمليات السحب لدى مانحين متعددي الأطراف لعام 2014 هيمنة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـ 27,1% من مجموع السحوبات يليه صندوق النقد العربي ثم البنك الإسلامي للتنمية بحصص بلغت على التوالي 13,3% و 8,1%. أما التوزيع حسب المستفيد من سحوبات المانحين متعددي الأطراف فيظهر أن معظم التمويلات المعبأة كانت لصالح الدولة بنسبة 94% وشركة اسنيم بنسبة 6%.

وبلغت الموارد المسحوبة من طرف المانحين متعددي الأطراف لصالح الدولة 163,2 مليون دولار أمريكي عام 2014 أي بانخفاض 65,7% مقارنة بعام 2013. وكان مصدر أكثر من نصف هذه الأموال هو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشاريع إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء. في حين عبا صندوق النقد العربي نسبة 25% من هذه الموارد على شكل دعم للميزانية.

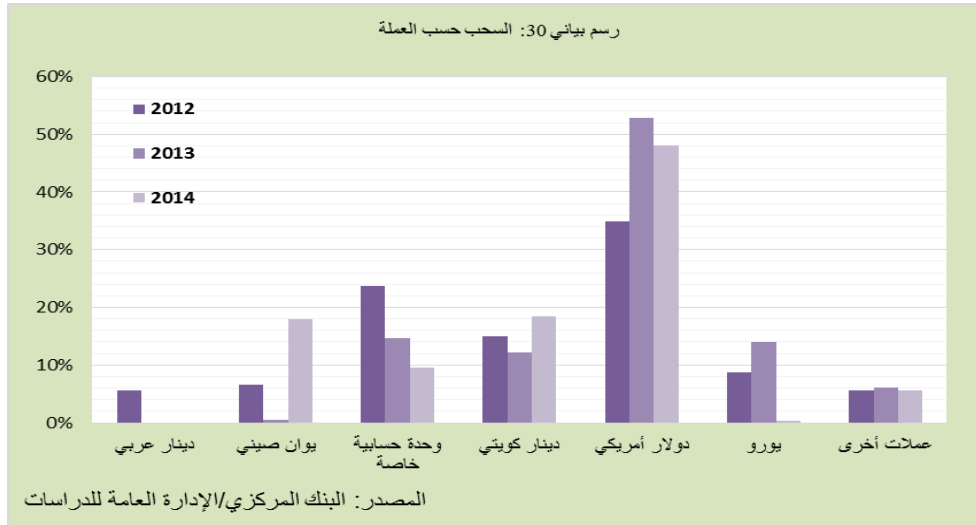
4-3-3. توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

يبرز توزيع عمليات السحب حسب المستفيد في عام 2014، تغيراً كبيراً لصالح الدولة التي انتقلت حصتها من السحوبات إلى 94% بدل 51% عام 2013. بينما تراجع نصيب شركة سنيم إلى 4,0% بدل 43,9%. وهكذا فإن السحب لحساب الدولة بلغ 313 مليون دولار عام 2014 مقابل 167,2 مليون في العام السابق. أما السحب من طرف شركة سنيم لعام 2014 فقد بلغ 13,0 مليون دولار أمريكي مقابل 143,9 مليون عام 2013. وقد تمت تعبئة هذه الموارد لدى كل من البنك الإسلامي للتنمية والهيئة الألمانية للتعاون في إطار تمويل توسيع ميناء انواذيبو المنجمي.



4-3-4. السحب حسب العملة

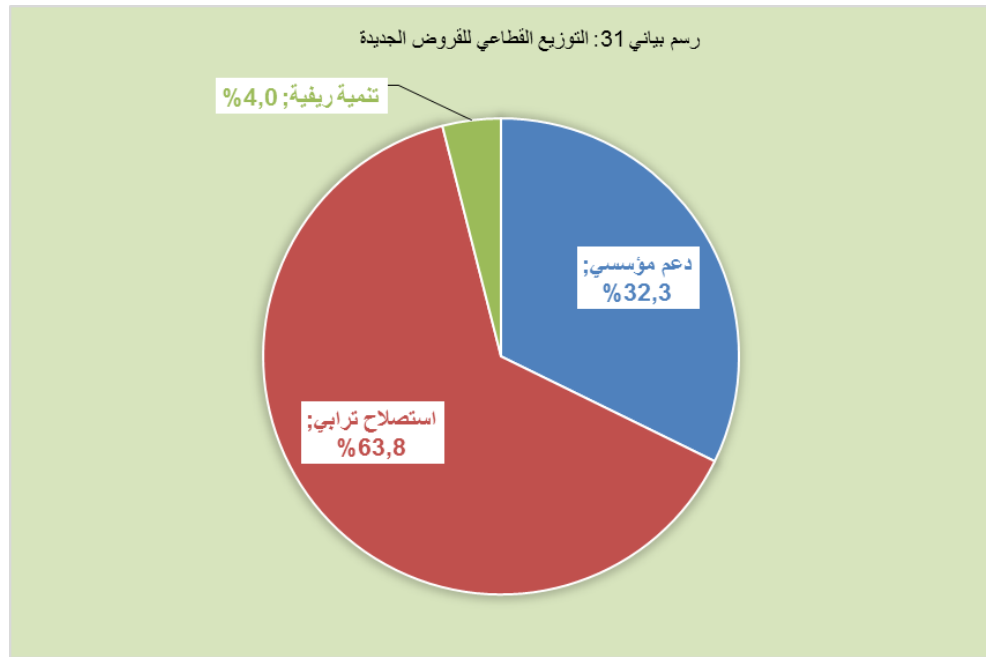
سجلت تركيبة السحوبات حسب العملة تغيراً ملحوظاً عام 2014 بفعل ارتفاع نصيب اليوان من مجموع السحوبات والانخفاض القوي في حصة الدولار حيث انتقلت على التوالي من 18,1% إلى 41,4% ومن 49,3% إلى 7,1%. ويعكس هذا التطور من جهة الزيادة الكبيرة في السحوبات على اليوان لدى الصين ومن جهة أخرى انخفاض السحب المقيد بالدولار مقارنة بالسنة السابقة.



4-4. الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2014، أبرمت اتفاقيات قرض جديدة بمبلغ 424,4 مليون دولار منها 11,8% مع دائنين ثنائيين و88,2% مع هيئات متعددة الأطراف. وخصص هذا الغلاف بنسبة 63,8% لتمويل مشاريع الاستصلاح الترابي و32,3% للدعم المؤسسي و4,0% للتنمية الريفية.

وتمت هذه الالتزامات الجديدة بشروط مالية ميسرة جدا من حيث الكلفة والأجال. وهكذا فإن متوسط الفائدة قدر بنسبة 2,2% لفترة سداد 23 عاما منها 6 سنوات سماح.



٧. المالية العمومية



في عام 2014 ظلت السياسة المعتمدة في مجال المالية العامة مركزة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم النشاط الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز أجهزة الإنتاج ومواصلة ترقية التشغيل ومحاربة الفقر وفقا لأهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2011 - 2015.

1-5. قانون المالية لعام 2014

تجسدت توجيهات سياسة الميزانية من خلال قانون المالية لعام 2014 في تنفيذ إصلاحات ضريبية وميزانية تشجع توسيع الوعاء الضريبي لزيادة الموارد المالية الكافية لضمان تمويل مشاريع البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية مع الحرص على الإبقاء على رصيد الميزانية بمستوى قابل للاستمرار على المدى المتوسط والطويل.

وقد تزايدت نفقات الاستثمار بشكل ملحوظ نظرا لتأثيرها على ديناميكية النمو الاقتصادي وترقية التشغيل ومكافحة الفقر. كما أن التدخلات ذات الطابع الاجتماعي قد تعززت عبر استمرار تخصيص الموارد اللازمة لبرنامج أمل وبوجه خاص الإعانات لدعم أسعار المواد الضرورية لصالح السكان ذوي الدخل المنخفض.

ونص قانون المالية كذلك على إصلاحات ضريبية وجمركية في إطار حماية الصناعات الصغيرة للنهوض بأدوات الإنتاج الوطني. وتناولت هذه الترتيبات على وجه الخصوص: (1) إستحداث رسوم استهلاك على المياه المعدنية تطبق على القيمة الجمركية؛ (2) زيادة الضريبة على بعض منتجات الألبان؛ و(3) إستحداث رسم على استهلاك الألبان طويلة المدة يطبق على القيمة الجمركية. و قد تمت المصادقة على قانون الميزانية المعدل لسنة 2014 من أجل الأخذ بالإعتبارا لتطورات المسجلة في مجالي إيرادات و نفقات الميزانية وذلك بالمقارنة مع قانون الميزانية الأصلي.

2-5. تنفيذ الميزانية

تميز تنفيذ قانون المالية لعام 2014 بتسريع وتيرة الإنفاق العمومي في الوقت الذي سجلت إيرادات الميزانية استقرارا شبه كامل تحت تأثير انخفاض الإيرادات غير الضريبية. وفي هذه الظروف تعمق عجز الميزانية ليلبلغ 55,1 مليار أوقية أي 3,7% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 13,9 مليار أي 0,9% من نفس الناتج خارج النفط لعام 2013. وباستبعاد الهبات فإن عجز الميزانية استقر عند 57,2 مليار أوقية أي 3,9% من الناتج

55

التقرير السنوي 2014
البنك المركزي الموريتاني

المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 25,2 مليار أي 1,7% من نفس الناتج خارج النفط عام 2013.

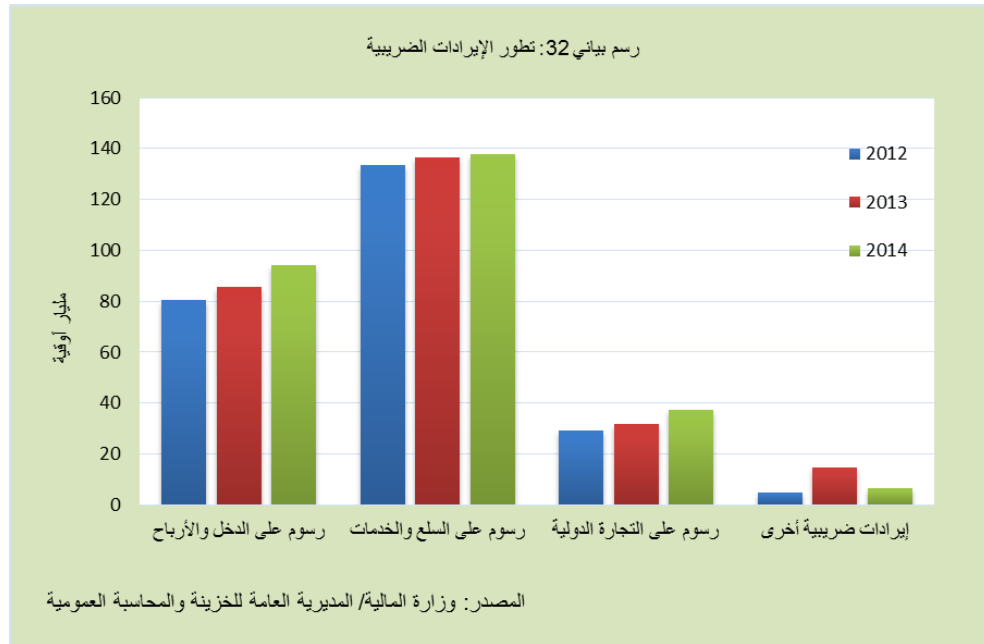
وقد تمت تغطية العجز باللجوء إلى الموارد المتراكمة في الخزينة العامة لدى البنك المركزي وبواسطة تعبئة الموارد الخارجية وبدرجة أقل عن طريق اللجوء إلى السوق النقدي. وسمح كل من تحسين العائدات المتأتية من القطاع المنجمي خلال السنتين الأخيرتين والحيطة التي انتهجتها الحكومة لدى استخدام هذه الموارد بالحصول على هوامش ساهمت في الحفاظ أو الرفع من مستوى النفقات لعام 2014 رغم انخفاض الإيرادات غير الضريبية.

5-2-1. إيرادات الميزانية

بلغ إجمالي إيرادات الميزانية عام 2014 ما يقارب 424 مليار أوقية أي زيادة 0,3% مقارنة مع العام السابق. وتعزى هذه الزيادة البسيطة أساسا إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية بما فيها الهبات بنسبة 10,2% أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت بنسبة 4,2% وفيما يخص نسبة التحصيل قياسا إلى التقديرات البالغة 435,3 مليار أوقية فقد بلغت 97,4% نتيجة تحسن الإيرادات.

5-2-1-1. الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خارج النفط بنسبة 4,2% عام 2014 حيث بلغت 280,4 مليار أوقية. ويعزى هذا التطور إلى زيادة الإيرادات بنسبة 10% اعتمادا على الضرائب المباشرة التي بلغت 94,4 مليار أوقية بعد تحسن الإيرادات المتأتية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأرباح غير التجارية التي زادت بـ 18,4% لتبلغ 32,6 مليار أوقية إثر تحسن الظرفية الاقتصادية عام 2014. كما أن الإيرادات المتأتية من الضرائب على الرواتب والأجور قد بلغت 38 مليار أوقية أي زيادة سنوية قدرها 13,2% مصدرها الأساسي هو تحسن الاستقطاعات على مستوى الفئات الأخرى من العمال غير الموظفين.

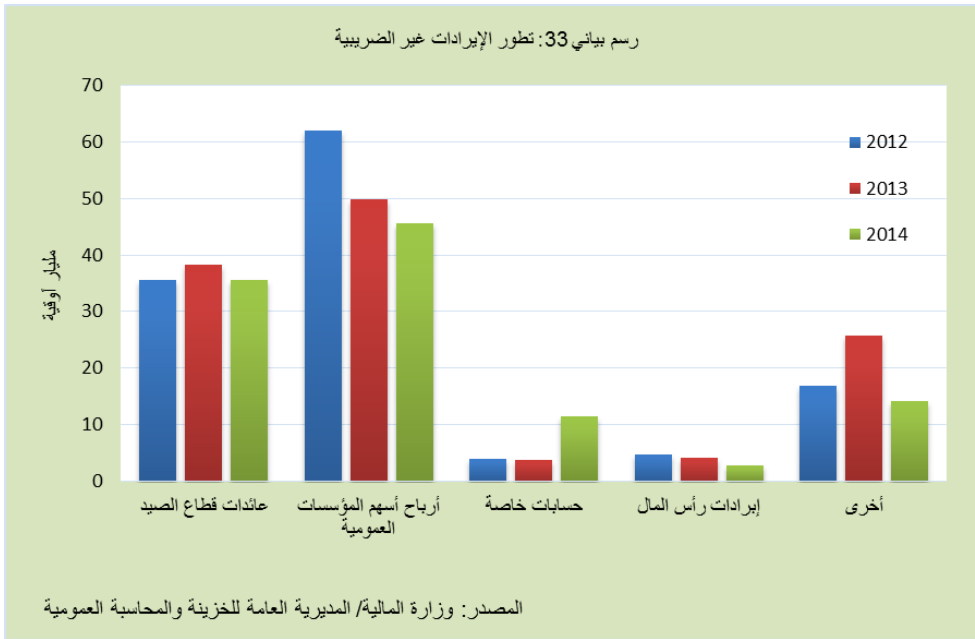


وفيما يتعلق بالإيرادات المتحصلة من الضرائب غير المباشرة فقد بلغت 182,1 مليار أوقية أي بانخفاض 0,6% مقارنة مع مستواها في العام السابق رغم تحسن الرسوم على السلع والخدمات ورسوم التجارة الدولية. ويعود سبب هذا التطور إلى انخفاض "الإيرادات الضريبية الأخرى" وخاصة الانخفاض البالغ 9,4 مليار على مستوى "التحصيل في السنوات السابقة والإيرادات غير الموزعة" التي شهدت زيادة قدرها 11,3 مليار أوقية عام 2013.

وقد ارتفعت الرسوم على التجارة الدولية بـ 16,7% حيث بلغت 37,3 مليار أوقية بفضل تحسن الإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية لدى الاستيراد والتي وصلت إلى 32 مليار أوقية أي بزيادة 17,8% بالارتباط مع ارتفاع استيراد السلع (خارج واردات الصناعات الاستخراجية). ومن جانبها زادت الإيرادات المتحصلة من الرسوم على السلع والخدمات بنسبة 1,2% عام 2014 لتستقر عند 138 مليار أوقية. ومن أصل هذا المجموع سجل المبلغ المتأتي من ضريبة القيمة المضافة على الواردات ارتفاعا بنسبة 7,5% وبلغ 63,2 مليار أوقية أما المبلغ المتأتي من حقوق الاستهلاك فقد زاد بنسبة 52,2% واستقر عند 8,7 مليار أوقية. وبالمقابل فإن الضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي بلغت 39,5 مليار أوقية فقد سجلت انخفاضا بنسبة 9,1%. أما الرسم الوحيد على شركة اسنيم ورسم أداء الخدمات فإنهما بلغا 20 مليار أوقية أي بانخفاض 14,1% بسبب التراجع القوي في رقم أعمال شركة اسنيم.

2-1-2-5. الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات

انتقلت الإيرادات غير الضريبية من 121,6 مليار أوقية عام 2013 إلى 117,3 مليار عام 2014 أي بانخفاض 3,4 مليار أوقية أو 3,5%. ويعكس هذا التطور الانخفاض المسجل على مستوى الأرباح الموزعة من طرف المؤسسات العمومية وإيرادات الصيد والإيرادات الأخرى غير الضريبية. وهكذا فإن المداخل المتأتية من مقسوم أرباح المؤسسات العمومية قد تراجعت من 49,9 مليار أوقية عام 2013 إلى 45,5 مليار عام 2014 بعد انخفاض الأرباح الموزعة من طرف البنك المركزي الموريتاني مقارنة مع المستوي المرتفع لسنة 2013.



وفيما يتعلق بعائدات قطاع الصيد، فقد تراجعت بنسبة 7% لتبلغ 35,5 مليار أوقية. وبالنظر إلى عدم دفع أتاوة الصيد من طرف الاتحاد الأوروبي بسبب عدم تجديد اتفاقية الصيد فإن انخفاض عائدات الصيد كان يتوقع له أن يكون أكبر غير أن ارتفاع العائدات نتيجة إصدار رخص حرة قد عوض مبلغ أتاوة الصيد بحدود 88%. ومن جانبها بلغت العائدات الرأسمالية 2,7 مليار أوقية بانخفاض 1,4 مليار نتيجة انخفاض العائدات المتأنتية من بيع القطع الأرضية. كما أن العائدات المختلفة قد شهدت تراجعاً بنسبة 23,3% لتبلغ 14,2 مليار أوقية

بالمقابل فإن الإيرادات المتأنتية من الحسابات الخاصة قد ارتفعت بحوالي 8 مليار أوقية لتبلغ 11,4 مليار نتيجة إعادة الدفع التي قامت بها شركات توزيع الوقود على أساس الفارق بين سعر المضخة والسعر لدى الاستيراد. ووجهت هذه الموارد المالية لتغذية صندوق المساعدة والتدخل من أجل التنمية لتمويل التدخلات في قطاع التعليم والصحة والطاقة والبنى التحتية.

وفيما يتعلق بالإيرادات المنجمية فقد شهدت ارتفاعاً خفيفاً من 7,3 مليار أوقية إلى 7,7 مليار من سنة إلى أخرى. أما العائدات النفطية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 16,2% عام 2014 لتبلغ 24,1 مليار أوقية رغم انخفاض الكميات المباعة بنسبة 27,7% وهبوط أسعار النفط الخام خلال النصف الثاني من السنة. ويعود هذا التطور إلى كون الشحنة التي بيعت في شهر دجنبر 2013 قد تم استلام ثمنها في يناير 2014.

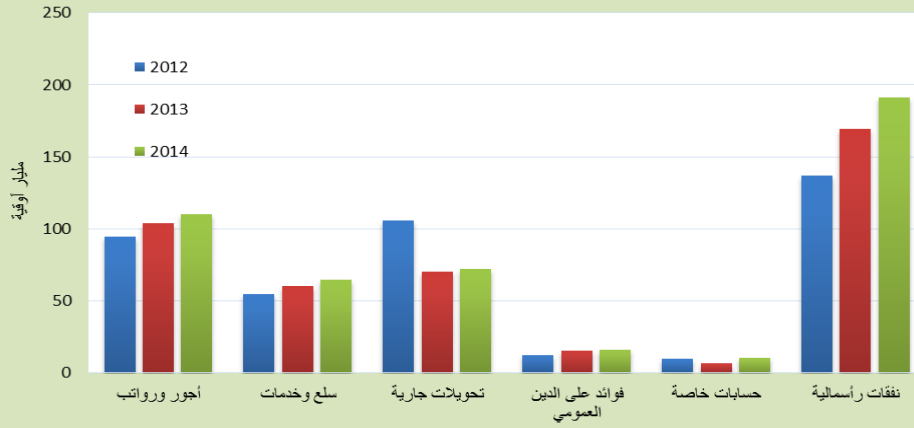
3-1-2-5. الهبات

تقلص الرصيد الإجمالي للهبات بقوة (81%) ليستقر عند 2,2 مليار أوقية مقابل 11,3 مليار عام 2013. ويرتبط ضعف تعبئة الهبات أساساً بانخفاض مساعدات دعم الميزانية التي لم تبلغ سوى 0,5 مليار مقابل توقعات قدرت بـ 8 مليار في قانون المالية الأصلي عام 2014. كما أن هبات المشاريع بلغت مجملها 1,6 مليار أوقية مقابل 1,8 مليار عام 2013 أي بانخفاض 11%.

2-2-5.. نفقات الميزانية

في عام 2014 بلغت نفقات الميزانية الإجمالية 497,1 مليار أوقية أي بزيادة 9,7% مقارنة بالعام السابق. ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط، فقد مثلت 32,4% مقابل 29,5% عام 2013. ويشمل هذا التطور زيادة كل من نفقات الاستثمار ونفقات التشغيل.

رسم بياني 34: تطور نفقات الميزانية



المصدر: وزارة المالية/ المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية

5-2-2-1. النفقات الجارية

إن النفقات الجارية التي قدرت بـ 287,6 مليار أوقية عام 2014 سجلت ارتفاعا بنسبة 7,6% متأثرة بزيادة أعباء العمال وكذلك بالإنفاق في السلع والخدمات والإنفاق من الحسابات الخاصة. وهكذا فإن الرواتب والأجور قد زادت بـ 6,7 مليار أوقية عام 2014 لتبلغ 110,4 مليار أوقية كنتيجة لعمليات الاكتتاب في قطاع الصحة والتعليم.

وسجلت نفقات السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 7,7% مقارنة مع عام 2013 وبلغت 64,7 مليار أوقية عام 2014 نتيجة الأعباء التي ترتبت على تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وزادت التحويلات الجارية بـ 2,2 مليار أوقية عام 2014 لتبلغ 72,5 مليار وهو ما يعبر عن مواصلة تمويل البرامج الاجتماعية في إطار برنامج أمل وخاصة دعم أسعار المواد الضرورية لصالح الفئات الأكثر هشاشة. وشهدت كذلك النفقات المقام بها على الحسابات الخاصة زيادة ملحوظة حيث انتقلت من 6,5 مليار أوقية عام 2013 إلى 10,3 مليار عام 2014 بعد زيادة الإنفاق في إطار صندوق المساعدة والتدخل من أجل التنمية. أما النفقات المرتبطة بقوائد الدين فقد بلغت 15,8 مليار عام 2014 وهو ما يعادل مستواها عام 2013.

5-2-2-2. نفقات الاستثمار والقروض الصافية

تجسيدا لتوجيهات قانون المالية الرامية إلى تعزيز الاستثمار العمومي ودفع النمو إلى الأمام وخلق فرص العمل وتخفيف الفقر فقد سجلت نفقات التجهيز والقروض الصافية ارتفاعا بمبلغ 21,9 مليار أوقية عام 2014 أي 13% لتستقر عند 91,5 مليار أوقية. ويشمل هذا التطور ارتفاعا على مستوى كل من نفقات الاستثمار الممولة بموارد خارجية والنفقات الممولة بموارد داخلية. وقد زادت هذه الأخيرة بـ 12,7 مليار وبلغت بذلك 133,6 مليار أوقية أي بارتفاع 10,5% مقارنة مع عام 2013.

أما نفقات الاستثمار بتمويل خارجي فقد بلغت 57,9 مليار أوقية أي بزيادة 9,2 مليار وهو ما يعادل 18,9% من سنة إلى أخرى. وقد ظلت بنية نفقات الاستثمار تعكس هيمنة النفقات التي تعتمد على موارد ذاتية والتي مثلت 70% من المبلغ الإجمالي لنفقات الاستثمار.

تميز تنفيذ الميزانية عام 2014 بتزايد العجز الإجمالي الذي استقر عند 55,2 مليار أوقية بدل 13,9 مليار أوقية عام 2013. وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع النفقات الإجمالية بالتزامن مع شبه استقرار في مستوى إيرادات الميزانية الإجمالية. وتمت تغطية عجز الخزينة العامة باللجوء إلى موارد داخلية وخارجية. وهكذا فإن التمويل الداخلي قد تم أساسا عن طريق اللجوء إلى الودائع لدى البنك المركزي وبدرجة أقل إلى اللجوء إلى السوق النقدي. وهكذا فإن الرصيد الصافي للحكومة اتجه البنك المركزي قد سجل انخفاضا بمبلغ 46,3 مليار أوقية على شكل انخفاض ودائع الخزينة لدى هيئة الإصدار. أما صافي التدفق للموارد المتأتية من أذونات الخزينة فقد بلغ 9,7 مليار منها 4,4 مليار متأتية من البنوك و5,3 مليار متأتية من القطاع غير المصرفي. وهكذا فإن مخزون أذونات الخزينة قد انتقل من 69,7 مليار أوقية عام 2013 إلى 79,4 مليار عام 2014 ومنها 37,6 مليار لدى البنوك و41,8 مليار لدى القطاع غير المصرفي.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي الصافي فقد استقر عند 50,1 مليار أوقية مقابل 25,8 مليار عام 2013 أي بزيادة 24,4 مليار وهو ما يعكس اللجوء المكثف إلى التمويل الخارجي بشروط ميسرة. وهكذا فإن السحب على الإقراض الخارجي قد انتقل من 46,9 مليار ليستقر عند 69,9 مليار أوقية في حين أن عمليات السداد لم ترتفع إلا بـ 0,8 مليار أوقية. ومن جانبه فإن الصندوق الوطني لتسيير موارد الوقود قد تلقى 24,1 مليار أوقية كعائدات نفطية عام 2014 في حين أن عمليات السحب لأغراض الإسهام في تمويل الميزانية قد بلغت 24,9 مليار أوقية وهي عبارة عن تمويل صافي بمبلغ 0,8 مليار أوقية. وأخيرا فإن المبلغ الإجمالي للتمويل الاستثنائي على أساس تخفيف المديونية الخارجية قد بلغ ما يعادل 3,7 مليار أوقية مقابل 3,1 مليار لعام 2013.



6-1. السياسة النقدية

في عام 2014 ظلت السياسة النقدية للبنك المركزي موجهة نحو استقرار الأسعار. وفي ظرفية تميزت بالسيطرة النسبية على التضخم ومرونة شروط تمويل الاقتصاد بقيت السياسة النقدية دون تغيير في عام 2014 وتم الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي ونسبة الاحتياطي الإلزامي على التوالي عند 9% و 7%.

وعلى الصعيد العملي، واصلت السلطات النقدية متابعة تطور السيولة عن كثب حيث تم ضبطها أساسا عبر إصدار أسبوعي لأذونات الخزينة. ويحدد حجم السيولة التي يتعين تداولها كل أسبوع على أساس تقديرات العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية. وتعلقت أذونات الخزينة التي تم طرحها خلال جلسات البيع بأجل قدرها 4، 13، 26 و 50 أسبوعا. وكما هو الحال في عام 2013 بقي متوسط سعر الفائدة التوجيهي لطرح أذونات الخزينة في الأسواق منخفضا في عام 2014 حيث تراوح بين حد أدنى قدره 3,2% وحد أعلى قدره 3,7%. ويعود ذلك من جهة، إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية الإجمالي مقارنة مع المبالغ المعلن عنها لإصدار الأذونات، ومن جهة أخرى، إلى محدودية فرص للإقراض تستوفي شروط الملاءة لدى البنوك.

وفيما يتعلق بعمليات السوق المفتوح والتدخلات بمبادرة من البنك المركزي على شكل استعادة السيولة عبر طرح أذونات خزينة لأجل قدره 7 أيام، فقد ظلت محدودة إلى حد كبير لأن السلطات النقدية لم ترتب ضرورة اللجوء إليها لضبط السيولة المصرفية على المدى القصير جدا.

وبالنسبة لكلفة الائتمان المصرفي، فقد ظلت ثابتة نسبيا عام 2014 وهكذا وبعد انخفاض كلفة الإقراض من 15,1% عام 2012 إلى 11,1% عام 2013 نتيجة تزايد التنافس بين البنوك، كان المعدل التوجيهي للإقراض المصرفي عند 11,4% عام 2014. وهكذا استمر البنك المركزي في متابعة نشاط البنوك عن كثب لمواجهة خطر احتمال تسارع الإقراض لصالح القطاع الخاص تحت تأثير التنافس المتزايد بين البنوك التي تزايد عددها بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية.

6-2. المجاميع النقدية

في عام 2014 سجلت الكتلة النقدية ارتفاعا بنسبة 8,6% كانزلاق سنوي مقابل 13,6% عام 2013. ويعود هذا التطور أساسا إلى توسع الائتمان الداخلي علما بأن صافي الموجودات الخارجية سجل انخفاضا قويا بالمقارنة مع السنة السابقة.

2-6-1. الكتلة النقدية M2

استقرت الكتلة النقدية في نهاية 2014 عند 510,2 مليار أوقية بزيادة مطلقة قدرها 40,5 مليار وهو ما يعادل نسبة 8,6%. وذلك بوتيرة تسارع أقل مما كانت عليه في السنة الماضية حيث سجلت زيادة بنسبة 13,6%. وعلى مستوى مكونات الكتلة النقدية انعكس هذا الارتفاع في زيادة معتبرة للودائع تحت الطلب وبدرجة أقل على مستوى الودائع لأجل. أما النقود المتداولة بشكليها المعدني والورقي فقد سجلت تراجعاً خفيفاً. وهكذا فإن الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي قد استقرت في نهاية 2014 عند 309,2 مليار أوقية أي بزيادة 13,7% مقارنة مع العام السابق وكانت حصتها في الكتلة النقدية قد ارتفعت من 58% إلى 61% من سنة إلى أخرى. ومن جانبها فإن الودائع لأجل التي بلغت 70,1 مليار أوقية قد سجلت زيادة سنوية بنسبة 7,9% عام 2014 في حين أن حصتها من الكتلة النقدية بقيت ثابتة عند 13,8%. وكانت النقود المتداولة بشكليها قد تقلصت بنسبة 1,4% لتستقر عند 130,9 مليار بينما تراجعت حصتها من الكتلة النقدية إلى 25,6% بدل 28,3% عام 2013.

الجدول 9: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)						
	2014	تغير (13 / 14)	2013	2012	2011	
النقود (M1)	440,1	8,75%	404,7	361,8	323,8	
حركة النقود الورقية والمعدنية	130,9	-1,36%	132,7	115,3	100,9	
ودائع تحت الطلب	309,2	13,68%	272	246,5	222,9	
ودائع لأجل وادخار	70	7,86%	64,9	51,62	50,3	
الكتلة النقدية (M2)	510,1	8,62%	469,6	413,42	374,1	
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

2-6-2. مقابلات الكتلة النقدية

فيما يتعلق بمصادر خلق النقود فإن تباطؤ وتيرة الزيادة في الكتلة النقدية الملاحظ عام 2014 جاء نتيجة انخفاض في صافي الموجودات الخارجية مع تسجيل ارتفاع في الإقراض الداخلي و صافي البنود الأخرى.

جدول 10: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية)						
	2014	تغير (13 / 14)	2013	2012	2011	
العائدات الخارجية الصافية	108	-45,1%	196,8	192,4	70,8	
قروض داخلية صافية	609,3	17,9%	516,6	458,9	502,8	
ديون صافية على الدولة	166,4	40,8%	118,2	100,3	187,2	
قروض للاقتصاد	442,9	11,2%	398,4	358,5	315,6	
صافي البنود الأخرى	-207,2	-14,9%	-	-237,6	-199,4	
			243,6			
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

2-6-1. العائدات الخارجية الصافية

سجل صافي الموجودات الخارجية للنظام المصرفي تراجعاً عام 2014 حيث بلغ 108 مليار أوقية أي بانخفاض 88,6 مليار كنتيجة لعجز ميزان المدفوعات. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير لتراجع صافي الموجودات الخارجية للبنك المركزي حيث سجل انخفاضاً قدره 93,9 مليار أوقية عام 2014 في حين ارتفعت موجودات البنوك بـ 5,3 مليار.

جدول 11: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
تغير (13/14)	2014	تغير (12/13)	2013	2012	
-42,68%	126,1	2,66%	220	214,3	موجودات خارجية صافية البنك المركزي الموريتاني
-32,93%	199,8	2,44%	297,9	290,8	موجودات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-5,39%	-73,7	1,83%	-77,9	-76,5	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
-21,98%	-18,1	5,94%	-23,2	-21,9	موجودات خارجية البنوك
11,24%	38,6	11,58%	34,7	31,1	موجودات خارجية البنوك
-2,07%	-56,7	9,25%	-57,9	-53	التزامات خارجية البنوك
-45,12%	108	2,29%	196,8	192,4	أصول خارجية صافية
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

2-2-2-6. القروض الداخلية

سجل صافي القروض الداخلية ارتفاعا سنويا بنسبة 17,9% لتستقر عند 609,3 مليار أوقية في نهاية 2014 بسبب ارتفاع الديون الصافية على الدولة بنسبة (40,7%) والقروض إلى الاقتصاد (11,2%).

جدول 12: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)						
تغير (13/14)	2014	تغير (12/13)	2013	2012	2011	
18,0%	609,4	12,6%	516,6	458,8	502,9	قروض داخلية
40,8%	166,4	17,8%	118,2	100,3	187,3	ديون صافية على الدولة
50,4%	138,1	80,4%	91,8	50,9	145,5	ديون صافية للبنك المركزي الموريتاني
7,2%	28,3	-46,6%	26,4	49,4	41,8	ديون صافية للبنوك
11,2%	443	11,1%	398,4	358,5	315,6	قروض للاقتصاد
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات						

1-2-2-2-6. المستحقات الصافية على الدولة

بلغت الديون الصافية على الدولة 166,3 مليار أوقية في نهاية 2014 أي بزيادة سنوية كبيرة قدرها 48,1 مليار أوقية أي 40,7%. ويعكس هذا التطور ارتفاع الديون الصافية للبنك المركزي على الدولة بمبلغ 46,5 مليار أوقية لتستقر في نهاية شهر دجمبر عند 138,1 مليار أوقية بعد انخفاض ودائع الخزينة لدى البنك المركزي نتيجة استخدام هذه الموارد لتغطية احتياجات تمويل الخزينة .

وفيما يتعلق بالديون الصافية للبنوك إتجاه الدولة، فقد سجلت ارتفاعا قدره 1,8 مليار أوقية نتيجة لزيادة مستحقات أدوات الخزينة .

2-2-2-2-6. قروض للاقتصاد

ارتفع حجم القروض المقدمة إلى الاقتصاد إلى 443,0 مليار أوقية في نهاية دجمبر 2014 أي بزيادة 11,2%. وقد واکب تطور القروض إلى الاقتصاد وتيرة النشاط الاقتصادي الملاحظ عام 2014.

وقد بلغت القروض قصيرة الأجل التي تمثل المكونة الأهم من مجموع القروض الموجهة إلى الاقتصاد 339,0 مليار أوقية أي بزيادة 11,5% مقارنة مع عام 2013. وقد بلغت حصتها من إجمالي القروض إلى الاقتصاد في نهاية 2014 ما يقارب 77,3% بدل 76,2% عام 2013.

أما القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل فقد بلغت 82,0 مليار أوقية في نهاية 2014 أي بزيادة سنوية قدرها 4,8 مليار أو 5,8%. وقد بلغت حصتها من مجموع القروض 18,7% عام 2014 مقابل 23,8% عام 2013.

VII. سوق رؤوس الأموال



خلال عام 2014 شمل نشاط سوق رأس المال طرح أذونات الخزينة في السوق والعمليات المصرفية البيئية وتدخلات البنك المركزي في السوق وكذلك عمليات غرفة المقاصة وعمليات التنقيد الالكتروني. وتميز سوق أذونات الخزينة بانخفاض الإصدارات في حين عرف السوق المصرفي البيئي مزيدا من النشاط وإن كان حجم التبادلات قد ظل ضعيفا نسبيا. وفي نفس الوقت سجل حجم القيم المتداولة في غرفة المقاصة تباطؤا بينما كان حجم وعدد المعاملات المتعلقة بالتنقيد الالكتروني في تزايد مستمر.

1-7. سوق أذونات الخزينة

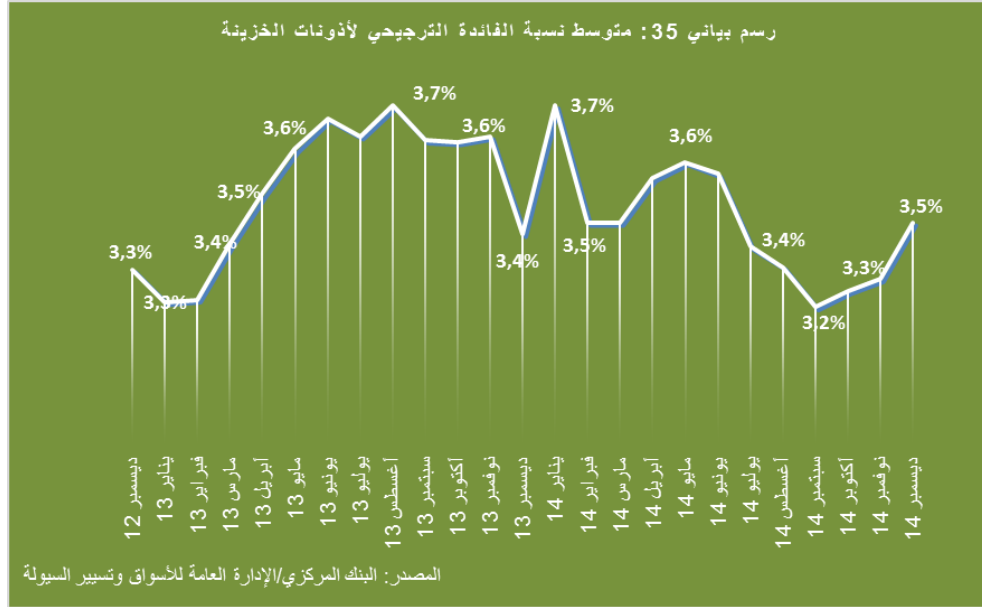
خلال عام 2014 بلغت الإصدارات من أذونات الخزينة 411,6 مليار أوقية مقابل 467,1 مليار أوقية عام 2013 أي بانخفاض 11,9%. ومثلت حصة القطاع المصرفي 70% من المبلغ الإجمالي للإصدارات في حين بلغت إصدارات القطاع غير المصرفي 30% عام 2014 مقابل 27,2% و72,8% على التوالي عام 2013.

ومثلت حصة أذونات الخزينة التي يزيد أجلها عن 13 أسبوعا نحو 4,4% عام 2014 من المبلغ الإجمالي المكتتب مقابل 2,9% عام 2013. أما حصة أذونات الخزينة التي لا يتجاوز أجلها 13 أسبوعا فقد بقيت مرتفعة جدا رغم تراجع خفيف لتستقر عند 95% مما يعكس تفضيل المكتتبين للأجل القصيرة. ويعرض الجدول التالي حالة بيع أذونات الخزينة لعام 2014.

جدول 13: الأذونات المعروضة (مليون أوقية)													
الأجل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
أذونات 4 أسابيع	18 100	18 080	18 900	22 718	14 975	18 020	16 700	18 000	24 900	17 300	16 300	23 600	227 593
مبالغ مطروحة	54	50	51	64	43	50	46	48	61	45	43	63	618
فوائد محسنة	16 600	12 520	14 000	13 582	11 500	12 000	16 200	12 000	12 400	15 600	12 400	17 000	165 802
أذونات 13 أسبوعا	149	101	118	115	98	106	131	94	104	125	100	148	1 389
مبالغ مطروحة	2 200	200	400	600	1 400	1 000	0	1 300	600	400	1 200	600	9 900
فوائد محسنة	43	4	7	11	26	18	0	23	11	7	22	11	183
أذونات 26 أسبوعا	2 100	1 800	200	2 800	0	0	0	1 000	200	0	200	0	8 300
مبالغ مطروحة	77	65	7	94	0	0	0	31	7	0	6	0	287
فوائد محسنة	39 000	32 600	33 500	39 700	27 875	31 020	32 900	32 300	38 100	33 300	30 100	41 200	411 595
مجموع													

1-7. نسبة الفائدة على أذونات الخزينة

بقي معدل نسبة الفائدة الترجيحي المعمول به عند إصدار الأذونات ضعيفا نسبيا على امتداد السنة حيث تراوح بين 3,74% كحد أعلى و3,20% كحد أدنى. ويعزى هذا الوضع إلى ضعف المبالغ المعلن عنها لدى إصدار أذونات الخزينة مقارنة بمستوى السيولة المصرفية. وعلى مدار عام 2014 سجل المعدل الترجيحي انخفاضا خفيفا ليستقر عند 3,5%.



ومن جانبه بلغ مخزون أذونات الخزينة لغاية 2014 ما مجموعه 79,4 مليار أوقية مقابل 69,7 مليار أوقية في العام السابق أي بزيادة 13,9%. وبقيت الحصة التي بحوزة القطاع غير المصرفي مستقرة في حدود 52% مقابل 48% للقطاع المصرفي.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مصرفي	52840	54125	69950	49971	56615	33200	37600
غير مصرفي	28015	22117	19752	29516	28206	36497	41800
مجموع	80855	76242	89702	79487	84821	69697	79400

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

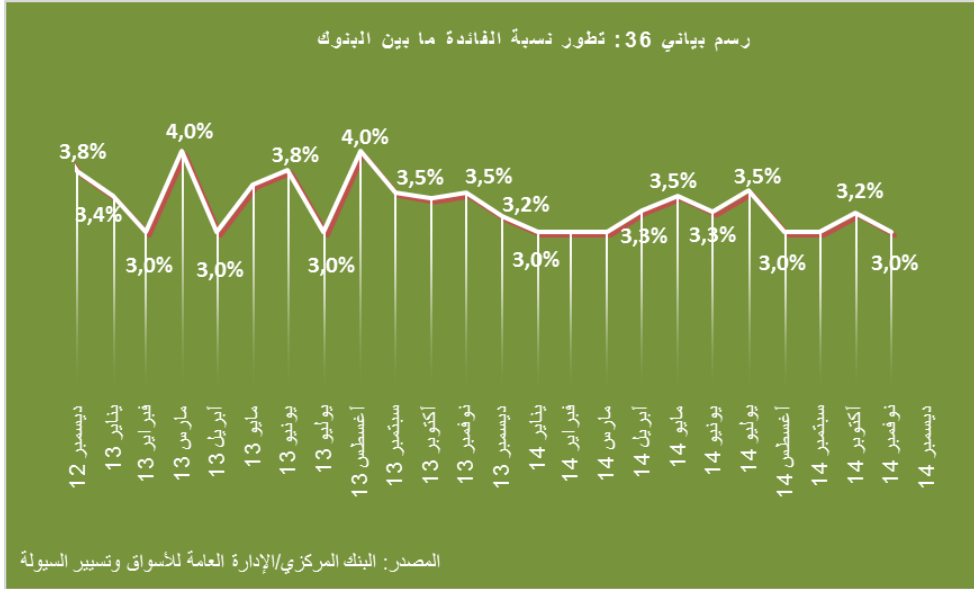
2-7. السوق المصرفي البيني

بلغت مبادلات السيولة بين البنوك التجارية 88 مليار أوقية عام 2014 مقابل 61 مليار عام 2013 في إطار عمليات مبادلة السندات بالسيولة.

وبالنسبة لعمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي فقد بلغت 1,6 مليار أوقية عام 2014 مقابل 5,7 مليار عام 2013.

7-2-1. نسبة الفائدة في السوق المصرفي البيئي

تحسن نشاط السوق المصرفي البيئي عام 2014 لكنه ظل ضعيفا بشكل عام. وعلى مدار السنة بلغت مبادلات السيولة المصرفية في هذا السوق 88 مليار أوقية مقابل 61 مليار عام 2013 أما مبادلة السيولة بين البنوك فقد كانت بأجل تتراوح بين 1 إلى 5 أيام ونسبة فائدة مرجحة في تراجع من 3,5% عام 2013 إلى 3,2% عام 2014.



7-3. عمليات غرفة المقاصة

كما هو الحال في عام 2013 تميزت عمليات غرفة المقاصة بالتباطؤ عام 2014 وهكذا فإن عدد المعاملات التي عالجتها هذه الغرفة بلغت 125,9 ألف معاملة أي بزيادة 2,1% مقابل 6% عام 2013. وبلغت قيمة هذه المعاملات 883 مليار أوقية مقابل 860,5 مليار أوقية عام 2013 أي بتراجع بسيط بنحو 2,6% بدل 13% عام 2013.

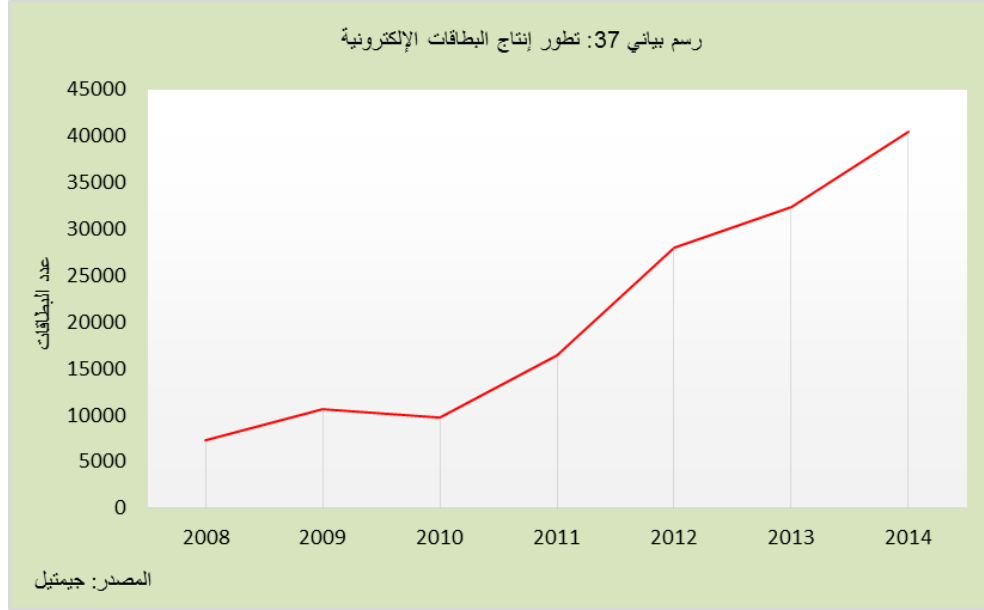
ويبقى الشيك هو السند الأكثر استخداما بين وسائل الدفع أي بحدود 81% من إجمالي العمليات والتي بلغت 676,5 مليار أوقية أي ما يمثل 77% من إجمالي القيم التي جرت معالجتها.

جدول 15: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة						
2014		2013		2012		
نوع العملية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية
شيك	95,8	592,0	98,6	664,1	101,6	676,5
حوالة	19,2	133,0	24,0	165,0	23,6	166,7
كمبيالة	0,8	34,0	0,7	31,5	0,8	39,8
مجموع	115,9	759,0	123,3	860,5	125,9	883,0

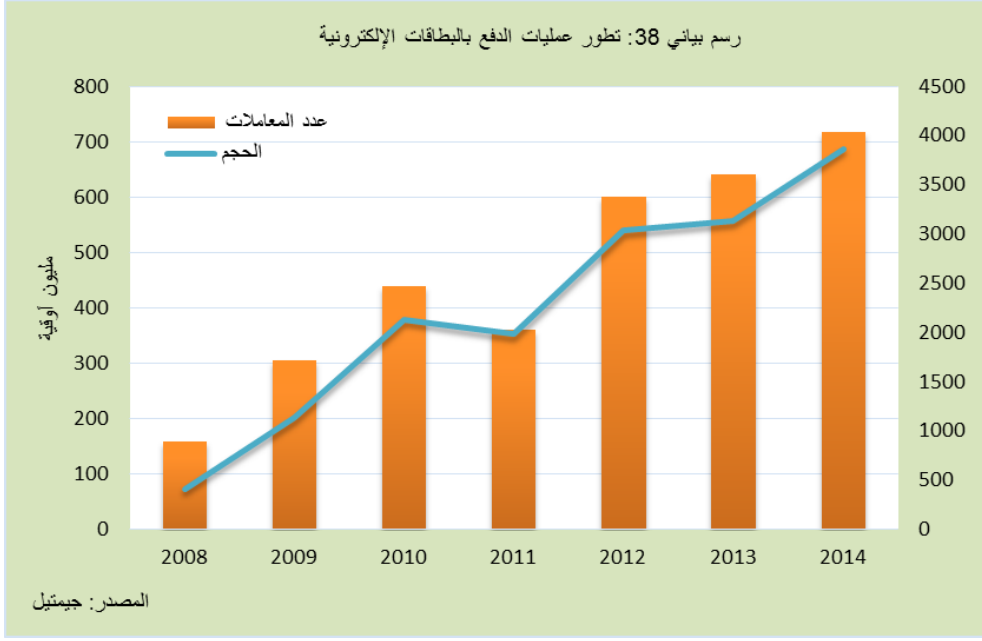
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للأسواق

4-7. عمليات التنقيد الالكتروني

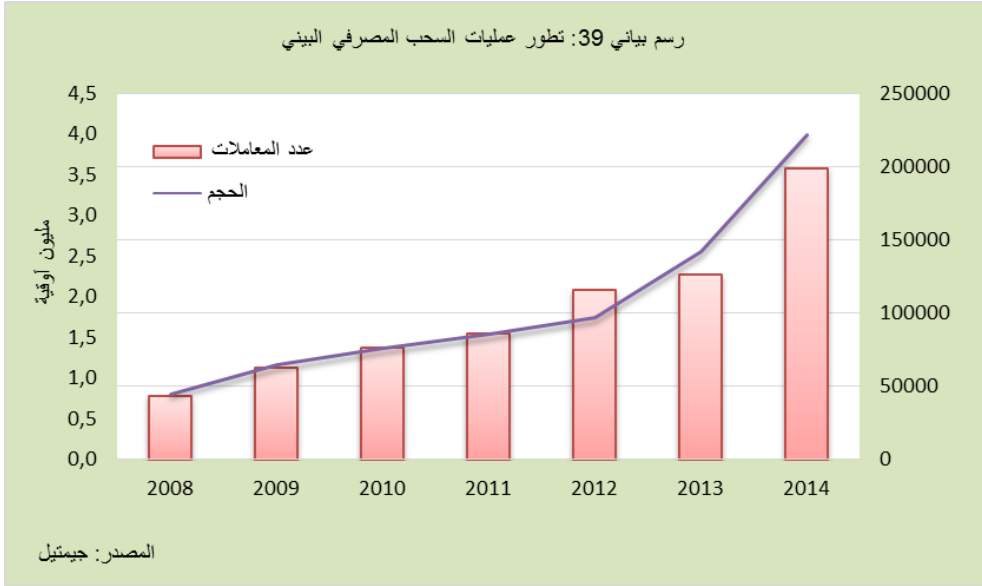
في عام 2014 تميز نشاط التنقيد الالكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة عبر توسيع الشبكة المصرفية البينية عن طريق ربط جديد لإثنين من البنوك. ومن ناحية أخرى بدأت الخدمة بموقع جديد بعيدا عن مركز التنقيد الالكتروني وذلك في مدينة انواذيبو بما يعزز أمن وشمول البيانات الخاصة بالتنقيد الالكتروني المصرفي البيني. ومن جهة أخرى بدأت خمسة بنوك تستعمل نقطة النفاذ إلى شبكة "فيزا" عبر منظومة جيمتيل حيث وضعت تحت تصرف حاملي بطاقات "فيزا" أكثر من 100 نقطة توزيع نقود أوتوماتيكية تقع في العديد من مدن موريتانيا.



وفي الوقت الحالي هناك 4 بنوك تصدر بطاقات الكترونية دولية عبر شبكة جيمتيل. كما أن 11 بنك يجري ربطها الآن بالشبكة حيث يجري بين هذه البنوك تعامل بالنقود الالكترونية. وفي مجال إصدار البطاقات المصرفية البينية شهد إنتاج هذه البطاقات زيادة ملحوظة مقارنة مع السنوات السابقة.



وقارب عدد المعاملات المصرفية البنينة هذه السنة 200 ألف معاملة بحجم 4 مليارات أوقية. و ذلك دون احتساب عمليات السحب المحلي (حامل البطاقة الذي يسحب نقودا من جهاز التوزيع الاتوماتيكي في مصرفه الخاص).



وفيما يتعلق بالعمليات التجارية، فقد استوعبت شبكة جيمتل عام 2014 عددا من معاملات الدفع بلغ حجمها 687,4 مليون أوقية. ومثلت المعاملات التي تمت بواسطة بطاقات "فيزا" لحاملين أجانب أكثر من 95% من هذا المبلغ.

VIII. الإشراف المصرفي



تواصلت الجهود الرامية إلى عصنة وتقوية القطاع المالي عام 2014 في إطار استراتيجية القطاع المالي التي أقرتها الحكومة عام 2013. وفي هذا الاتجاه تم اعتماد عدد من الإجراءات عام 2014 لدعم منظومة للحيطه من قبل مؤسسات الإقراض. وصادق مجلس السياسة النقدية على عدد من التعليمات التي تتناول: (1) تصنيف الديون؛ (2) حكامه المؤسسة داخل هيئات الإقراض؛ (3) القروض الممنوحة للخواص لتفادي الاستدانة المفرطة؛ و(4) التصريح لدى مركزية المخاطر الذي تم تخفيضه من 500.000 أوقية إلى 3.000 أوقية.

وفي إطار تحسين رفع التقارير بالبيانات المصرفية، يجري العمل على المعالجة الآلية لنقل البيانات المصرفية. كما أن البنك المركزي شرع في عصنة مركزية المخاطر عن طريق العمل بخطط أمن بين البنوك التجارية والبنك المركزي بما يسمح بتبادل البيانات بين البنوك على مدار الساعة.

وتواصل تعزيز الإشراف المصرفي على مستوى المصادر البشرية عبر اكتتاب 14 من الأطر الجدد الذين تلقوا تكويناً وتم تحويلهم إلى مفتشية البنوك. ومن ناحية أخرى تميز عام 2014 بتطبيق صارم للقانون المصرفي واتخاذ إجراءات عقابية (سحب لرخص الاعتماد) للمخالفين.

وعلى الصعيد التشريعي والتنظيمي تم في عام 2014 اعتماد قانون جديد ينظم تحصيل الديون المصرفية. وتم إدخال تعديلات على مستوى القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سعياً إلى تحسينه ورفع مستواه ليوافق التوصيات والمقاييس الدولية المتعارف عليها. وبالنظر كذلك إلى التطور الحاصل في المالية الإسلامية، يجري إعداد إطار قانوني وتنظيمي ملائم للعمليات المصرفية الإسلامية وذلك بمساعدة شركاء متخصصين في هذا المجال.

ومن جهة أخرى سمح تقييم القطاع المالي الذي أنجز عام 2014 من قبل المصالح المختصة في صندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي بتحديد المخاطر وعوامل الهشاشة التي يواجهها القطاع المالي الموريتاني وكذلك جودة الرقابة وقد صدر عن هذه المهمة التي أشادت بمدى التطور السريع الذي شهده القطاع المصرفي منذ آخر تقييم في عام 2006 عدد من التوصيات التي تهدف إلى تمكين واستقرار النظام المالي حيث سيجري التنفيذ وفقاً لخطة عمل تم رسمها تمشياً مع الأولويات في هذا المجال. وفي هذا الإطار يجري إعداد مشاريع لتعديل الأمر القانوني المصرفي والنظام الأساسي للبنك المركزي من منطلق تعزيز دور البنك المركزي في مجال مراقبة مؤسسات الإقراض وزيادة استقلاليتها من النواحي القانونية والمؤسسية.

1-8. مكونات القطاع المالي

لا يزال القطاع المصرفي يتصدر النظام المالي الموريتاني حيث يضم القطاع حوالي 15 بنكاً تجارياً عاملاً منها خمسة بنوك إسلامية كما اعتمد مجلس السياسة النقدية عام 2014 بنكاً إسلامياً و3 شركات للإيجار المالي. أما قطاع التمويل الخفيف فإنه يضم 3 شبكات و21 مؤسسة معتمدة في مجال التمويل الخفيف. ويضم القطاع المالي كذلك صندوقاً للإيداع والتنمية ومصالح مالية تابعة للبريد وحوالي 12 شركة تأمين ونظامين (2) للضمان الاجتماعي و31 مكتب صرف معتمد.

ويتألف النظام المصرفي من 15 بنكاً تجارياً منها 5 بنوك في معظمها برؤوس أموال أجنبية. وقد انتقل عدد الوكالات المصرفية من 138 وكالة عام 2013 إلى 155 في عام 2014 بفضل تزايد المنافسة بين البنوك وضرورة الاقتراب من الزبناء. كما أن عدد شبائيك توزيع النقود الآتوماتيكية قد تضاعف ما بين 2011 و2014 ليبلغ 185 جهاز توزيع آتوماتيكي على امتداد التراب والوطني.

وبالرغم من تزايد عدد البنوك (6,8 لكل مليون من البالغين) فإن مستوى الشمول المالي لا يزال ضعيفاً نسبياً كما تدل على ذلك نسبة الصيرفة التي تقل عن 14% عام 2014. ويتوقع أن يؤدي تطوير القطاع المصرفي وتزايد المنافسة بين البنوك إلى تحسن مستوى صيرفة السكان وإلى تعزيز الاندماج المالي.

2-8. نشاط الرقابة والإشراف المصرفي

تواصل تعزيز الإشراف المصرفي من أجل ضمان استقرار القطاع المالي وفي هذا الإطار جرى تعزيز قدرات المصادر البشرية المكلفة بالإشراف المصرفي بعد اكتتاب 14 إطاراً جديداً تلقوا تكوينهم وتم تحويلهم إلى مفتشية البنوك وتجسد ضبط الإشراف المصرفي وتطبيق النظم المصرفية بشكل صارم بسحب اعتماد أحد البنوك وإحدى المؤسسات المالية المختصة في نهاية عام 2014 والبدء في تصفيتهما قانونياً. ولم تؤثر هذه الإجراءات مع ذلك على سير نظام الدفع وعلى استقرار القطاع المالي في مجمله نظراً لضعف حصة المؤسسات في السوق. وسيجري سداد ودائع البنك قيد التصفية بحدود 3 مليون أوقية من طرف صندوق ضمان الودائع على أن يتم دفع البقية بواسطة الأموال المتأتية من عملية التصفية.

وقد استمر التوجه نحو الإشراف القائم على المخاطرة في الوقت الذي جرى فيه إعداد إطار مفاهيم جديد للتفتيش ومنهجية جديدة للرقابة وذلك بمساعدة هيئة AFRITAC de l'ouest.

1-2-8. قواعد الحيلة

تقيدت البنوك على العموم بقواعد الحيلة التي وضعتها السلطات النقدية ضماناً لمتين واستقرار النظام المصرفي.

1-1-2-8. السيولة

استقرت نسبة السيولة التي تعبر عن قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها على المدى القصير عند 40% في نهاية شهر دجنبر 2014 حيث سجلت تراجعاً خفيفاً بالمقارنة مع مستواها لعام 2013 ومع ذلك تفوق هذه النسبة بكثير العتبة القانونية الدنيا التي حددت بـ 20%. وهو ما يعني أن مستوى السيولة المصرفية يعتبر عالياً نسبياً.

جدول 19: تغطية المخاطر					مطلوب	(مليار أوقية)
2014	2013	2012	2011	2010		
115,1	114,4	99,1	79,1	77,1		1. أموال خاصة صافية مصححة
467,1	382,9	291,9	257,7	223,1		2. التزامات مرحلة
24,6%	29,9%	34,0%	30,7%	34,5%	حد أدنى 10%	قسيمة (2/1)
المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

3-8. ربحية البنوك

في عام 2014 بلغت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي 7,7 مليار أوقية بدلا من 7,1 مليار أوقية عام 2013. وكانت نسبة الربحية المؤقتة للأموال الخاصة تعادل 5,4% مقابل 6,8% عام 2013.

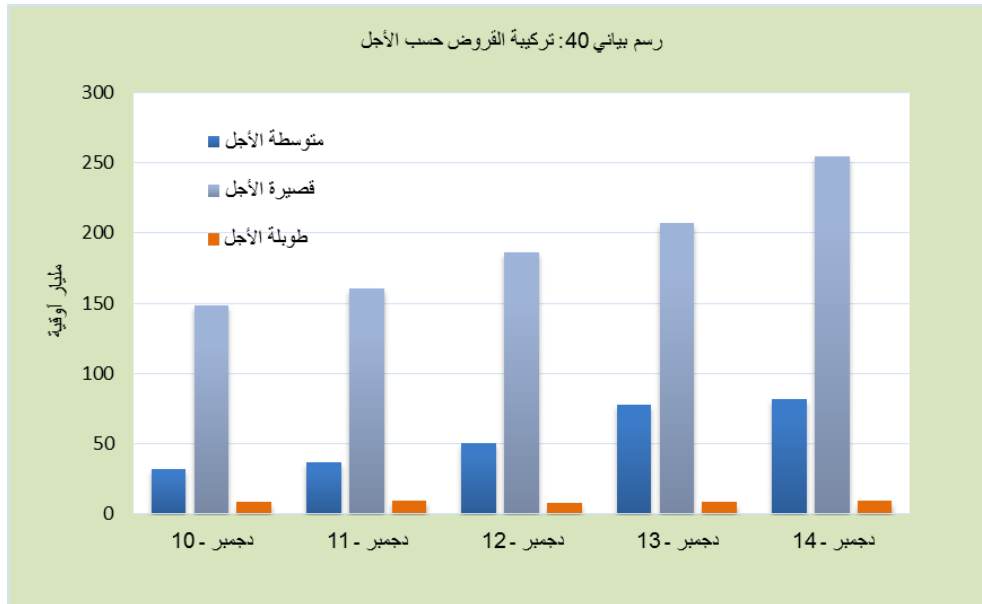
جدول 20: نتائج البنوك التجارية				
(مليون أوقية)				
دجمبر 14	دجمبر 13	دجمبر 12	دجمبر 11	
23 984	22 594	14 961	15 508	عوائد مالية لعمليات الزبناء
2 765	4 879	2 203	4 474	- أعباء مالية لعمليات الزبناء
21 219	17 715	12 758	11 034	= هامش مالي
18 375	16 052	15 532	15 028	+ عمولات
39 594	33 767	28 290	26 062	أ = هامش تشغيل البنوك
2 118	2 158	1 703	4 073	عوائد على استثمار السيولة
1 294	1 5	795	1 983	- أعباء على اقتراض السيولة
824	586	908	2 090	ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة
647	687	115	96	عائدات تكميلية
0	8	0	0	إعانات تم استلامها
647	695	115	96	ج = عوائد تكميلية
41065	35048	29 313	28 248	أ+ب+ج = عائد مصرفي صافي
10 195	8 476	7 5	6 401	تكاليف العمال
453	528	430	540	ضرائب ورسوم
116	11086	10 388	10 794	مصاريف تسيير متفرقة
358	136	876	494	- أعباء مسترجعة
21962	19954	17 667	17 241	= مصاريف التشغيل
19 103	15 094	11 646	11 007	= ربح التشغيل المصرفي
4 260	3 746	2 482	2 038	- مخصصات الائتثار
390	197	1 3	913	ديون ميئوس منها
9687	8756	9 356	6 6	- مخصصات تغطية
2 969	5 029	5 151	3 458	+ استرجاع مخصصات الحيلة
7 735	7 424	3 236	4 788	= ربح جاري
563	559	1 800	1 007	أرباح وخسائر عن السنوات السابقة
2126	1243	2 751	1 110	خسائر وأرباح استثنائية
2 694	1 881	1 429	1 350	- ضرائب على الشركات
7 721	7 116	6 358	5 555	= ربح صافي
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

4-8. نشاط القطاع المالي

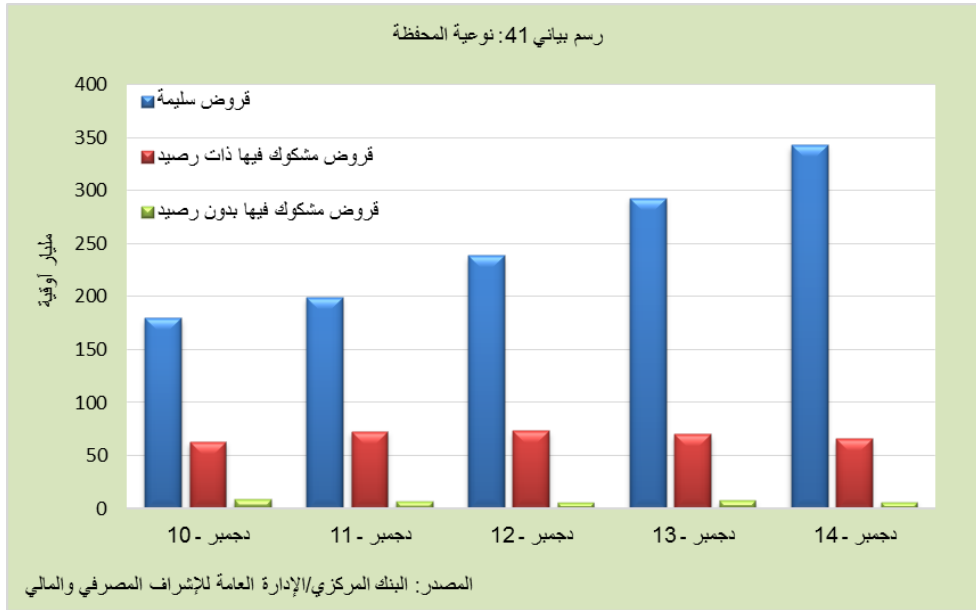
1-4-8. البنوك

1-1-4-8. التوزيع المصارفي للقروض

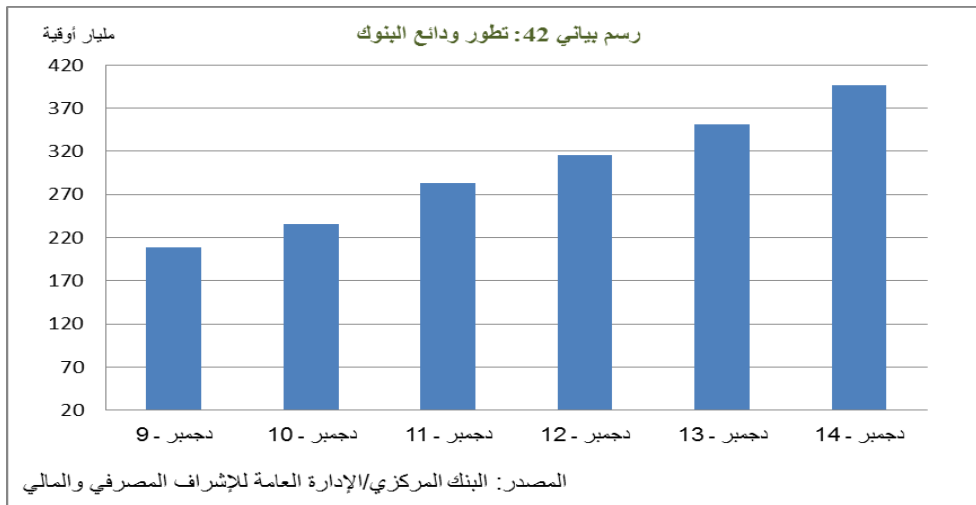
سجلت القروض المصرفية المجمعة الصافية للبنوك زيادة بنسبة 17,9% حيث انتقلت من 292,7 مليار أوقية عام 2013 إلى 345,2 مليار عام 2014. وظلت حصة القروض قصيرة الأجل مهيمنة بنسبة 73% عام 2014 مقابل 70,7% عام 2013 بالارتباط مع ضعف الموارد طويلة الأجل لدى البنوك الموريتانية. وفيما يتعلق بشروط الإقراض سجلت نسبة الفائدة المدينة الترحيحية انخفاضا حيث انتقلت من 15,1% عام 2012 إلى 11,4% عام 2014 بسبب تزايد عدد البنوك وتكثيف المنافسة فيما بينها من جهة وضعف مستوى الفوائد على أذونات الخزينة من جهة أخرى.



تواصل تنقية محفظة البنوك بالرغم من الإرتفاع النسبي لحجم الديون المشكوك فيها، حيث انتقلت من 25,7% عام 2012 إلى 21% من إجمالي القروض عام 2014. ومن شأن هذه النسبة أن تتناقض بشكل ملحوظ عندما يتم إستبعاد الديون المشكوك فيها والتي يتم التحوط لها بشكل كامل في موازنة البنوك.



وفي عام 2014 يشير التوزيع القطاعي للقروض إلى ديناميكية مطردة للقروض الموجهة إلى الاستهلاك التي مثلت 47% من إجمالي القروض أما القروض الموجهة للتجارة والخدمات الأخرى فقد بلغت على التوالي 15,5% و 10,4% في حين استفاد نشاط البناء من 11,6% من القروض إلى الاقتصاد وكانت حصة قطاع الصيد 7%. وبقيت القروض الموجهة إلى النشاط المنجمي والصناعات المعملية والنقل والزراعة وتنمية المواشي ضعيفة جدا.



2-1-4-8. بنية وتطور الودائع

بقيت تركيبة الودائع بدون تغيير عام 2014 حيث مثلت الودائع تحت الطلب 87% من المجموع أما الودائع لأجل وحسابات الادخار فقد بقيت عند 13% من المجموع.

جدول 21: بنية وتطور الودائع					(مليار أوقية)
دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12	دجمبر 13	دجمبر 14	
196,6	249,0	279,9	306,5	346,9	ودائع تحت الطلب (أ)
20,6	11,2	9,7	13,0	18,7	ودائع لأجل (ب)
18,8	22,9	26,3	32,1	31,5	حساب ادخار (ج)
236,0	283,1	315,8	351,5	397,0	ودائع
83%	87,9%	88,6%	87%	87%	نسبة مئوية لـ (أ) / مجموع الودائع
9%	4,0%	3,1%	4%	5%	نسبة مئوية لـ (ب) / مجموع الودائع
8%	8,1%	8,3%	9%	8%	نسبة مئوية لـ (ج) / مجموع الودائع
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

انتقلت الودائع العمومية قياسا إلى مجموع الودائع من 20,2% من المجموع في نهاية 2014 بدل 19% عام 2013. أما ودايع الخواص فقد استقرت عند 316,8 مليار أي بارتفاع 11,2% مقارنة مع عام 2013 وهو ما يرفع حصتها إلى 79,8% من المجموع.

جدول 22: توزيع الودائع					(مليار أوقية)
دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12	دجمبر 13	دجمبر 14	
24,0	27,1	35,3	66,7	80,3	ودائع عمومية (أ)
200,0	256,0	280,6	284,8	316,8	ودائع خصوصية (ب)
224,0	283,1	315,8	351,5	397,0	مجموع الودائع
10,7%	9,6%	11,1%	19,0%	20,2%	% لـ (أ) / مجموع الودائع
89,3%	90,4%	88,9%	81,0%	79,8%	ودائع عمومية (أ)
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

انتقلت نسبة تغطية القروض الخام بالودائع من 94,8% عام 2013 إلى 96,6% عام 2014 أما نسبة الودائع لأجل إلى القروض الخام فقد بقيت ثابتة عند 15% خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

جدول 23: تغير الودائع والقروض					(مليار أوقية)
دجمبر 10	دجمبر 11	دجمبر 12	دجمبر 13	دجمبر 14	بيان
8,4	9,2	7,9	8,2	8,8	قروض لأجل طويل
31,7	37,2	50,6	77,6	82,2	لأجل متوسط
148,4	160,3	186,0	206,9	254,2	لأجل قصير
188,5	206,7	244,5	292,7	345,2	قروض صافية
63,4	7	73,3	77,9	66,0	مخصصات تحوطية
251,9	279,4	317,8	370,7	411,2	مجموع القروض الخام
196,6	249,0	279,9	306,5	346,9	ودائع تحت الطلب
39,4	34,1	35,9	45,0	50,1	لأجل
236,0	283,1	315,8	351,5	397,0	مجموع الودائع
-15,9	3,7	-2,0	-19,1	-14,2	فرق ودايع - قروض خام
47,5	76,4	71,3	58,8	51,8	فرق : ودايع - قروض صافية
93,7%	101,3%	99,4%	94,8%	96,6%	نسبة مئوية: ودايع / قروض خام
125,2%	136,9%	129,2%	120,1%	115,0%	نسبة مئوية : ودايع / قروض صافية
21,0%	17,0%	15,0%	15,0%	15,0%	نسبة مئوية : ودايع لأجل / قروض خام

وفيما يتعلق بالسيولة لدى البنوك فقد بلغ رصيدها 173,3 مليار أوقية في دجمبر 2014 مقابل 169,4 مليار في دجمبر 2013 أي بزيادة 2%.

جدول 24: تطور سيولة البنوك				(مليار أوقية)
دجمبر 11	دجمبر 12	دجمبر 13	دجمبر 14	
164,1	175,7	169,5	173,3	1- استخدامات السيولة
81,2	92,1	103,6	99,8	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
32,9	24,7	32,0	35,9	وكلاء محليون وأجانب
0,0	4,4	1,5	0,0	سوق نقدي
50,0	54,6	33,8	37,6	سندات خزينة
14,5	24,3	34,9	32,5	2- موارد السيولة
0,7	1,9	1,5	0,5	هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
10,7	16,8	32,1	30,8	وكلاء محليون وأجانب
0,3	4,4	0,0	0,0	سوق نقدي
2,7	1,3	1,3	1,3	إعادة تمويل البنك المركزي
149,6	151,4	134,6	140,8	رصيد عمليات الخزينة (1 - 2)
164,1	175,7	169,5	173,3	2- موارد السيولة
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي				

5-8. هيئات التمويل الصغيرة

تواصل إصلاح قطاع التمويل الخفيف من أجل تحسين جدارته وفي هذا الإطار تقرر، بعد إجراء تدقيق ميداني، سحب اعتماد 8 هيئات للتمويل الخفيف خلال عام 2014. وفي نفس الوقت تم اعتماد شبكة جديدة تضم 30 هيئة تمويل خفيف. وتغطي هذه الشبكة جزءا هاما من التراب الوطني وتعمل بوجه خاص في المناطق الريفية حيث يتوقع أن تساهم في توسيع نفاذ سكان الريف إلى الخدمات المالية القاعدية.

ومع نهاية 2014 كان قطاع التمويل الخفيف يتألف من 3 شبكات و21 مؤسسة تمويل خفيف يوجد أكثر من نصفها في نواكشوط. وقد تم إلحاق اتحاد التعاونيات الزراعية للإقراض والادخار في موريتانيا بصندوق الإيداع والتنمية في مسعى إلى تحسين تسيير الموارد المخصصة لتمويل القطاع الزراعي الذي يشكل أولوية من أولويات العمل الحكومي.

5-8.1. القروض

في نهاية 2014، بلغت مستحقات القروض 1,4 مليار أوقية أي بانخفاض 90,6% مقارنة مع 2013. وهو ما يعزى إلى إلحاق اتحاد التعاونيات الزراعية للإقراض والادخار في موريتانيا بصندوق الإيداع والتنمية. ومثلت القروض التي وزعتها صناديق الإيداع والقروض 43,5% في حين كانت حصة الهيئات الأخرى حوالي 56,5%. وبلغت مستحقات القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الخفيف 0,4% فقط من إجمالي قروض النظام المصرفي عند 31 دجمبر 2014.

جدول 25: أنشطة هيئات التمويل الصغرى					(مليار أوقية)
2010	2011	2012	2013	2014	بيان
13,3	14,1	14,8	15,5	1,5	قروض صافية
5,2	4,9	5,5	6,3	5,8	ادخار
8,0	7,5	11,6	11,2	1,0	تسليف
1,5	2,0	0,8	0,6	-2,9	أموال خاصة
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

8-5-2. الودائع

سجلت الودائع لدى هيئات التمويل الصغيرة انخفاضا سنويا قدره 7,8% لتستقر عند 5,8 مليار أوقية في دجمبر 2014 بعد ضم اتحادية القروض الزراعية إلى صندوق الإيداع والتنمية. وتستحوذ صناديق الادخار والقرض على أكثر من 91% من هذه الودائع التي لا تمثل سوى 1,5% من إجمالي الودائع لدى النظام المصرفي لغاية 2014/12/31.

IX. الكشف المالية للبنك المركزي

تحليل حسابات البنك المركزي برسم 2014

بلغت موازنة البنك المركزي في نهاية دجنبر 2014 ما مجموعه 454 344,5 مليون أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 83 443 مليون أوقية أي 15,5% بدل ارتفاع بلغ 21 658 مليون أوقية أي 4,2% عام 2013. ونتج هذا التطور أساسا، في جانب الأصول، عن انخفاض ملموس في الموجودات من العملات الصعبة، وفي جانب الخصوم عن انخفاض قوي في الحسابات الجارية وودائع الخزينة والمؤسسات العمومية.

I. حسابات الموازنة

أ. الأصول

1. الذهب والموجودات من العملات الصعبة

بلغت قيمة هذه الموجودات 200 302,1 مليون أوقية وهو ما يعادل 44,1% من مجموع الأصول وهو ما يمثل انخفاضا بـ 97 797,3 مليون أوقية أي 32,8% بفعل تقلص الموجودات من العملات الصعبة بـ 97 969,2 مليون أوقية أو 33,3% والبالغة 196 016,4 مليون أوقية. وبالعكس سجلت موجودات الذهب زيادة 171,9 مليون أوقية نتيجة ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالأوقية وهو ما عوض انخفاض قيمة الذهب التي انتقلت من 1201,50 دولار أمريكي للأونصة بتاريخ 2013/12/31 إلى 1 197,50 دولار للأونصة بتاريخ 2014/12/31.

2. الموجودات لدى الهيئات المالية الدولية

يسجل هذا البند أساسا اكتتاب البنك المركزي في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي. وفي نهاية 2014 بلغ إجمالي الاكتتابات 44 560,1 مليون أوقية مقابل 40 149,9 مليون أوقية في نهاية 2013 أي بزيادة 4.410,2 مليون أوقية أي ما يمثل 11% كقيمة نسبية نتيجة زيادة قيمة حقوق السحب الخاصة بـ 2,4% مقارنة مع الأوقية (ما بين 30 ابريل 2013 و30 ابريل 2014) وخاصة زيادة 34% التي سجلها الاكتتاب في رأس مال صندوق النقد العربي عام 2014 بعد أن تم خلال السنة المالية تحرير القسط الأول من مساهمة موريتانيا في زيادة رأس مال صندوق النقد العربي التي تقررت في 2013.

3. ديون على الدولة

استقرت مستحقات البنك المركزي على الدولة عند 180 046,9 مليون أوقية لدى ختم السنة المالية مقابل 178 309,1 مليون أوقية عام 2013 أي بزيادة 1%، وذلك نتيجة تقييد البنك المركزي الموريتاني أعباء تسيير أذونات الخزينة خلال العام 2014 كديون على الدولة.

4. ديون على مؤسسات الإقراض

بلغت الديون المستحقة على مؤسسات الإقراض والمؤسسات المشابهة 2 447 مليون أوقية أي بانخفاض سنوي بنسبة 12% يعزى أساسا إلى سداد سلف ممنوحة للبنوك وغيرها من المؤسسات.

5. سندات المساهمة

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وقد بلغت في عام 2014 ما مجموعه 225 مليون أوقية أي بانخفاض 46,7 مليون أوقية بعد ملاحظة أن التحوطات المخصصة لمواجهة الانخفاض في قيمة سندات



المؤسسات الوطنية كانت أعلى من الاكتتابات الجديدة في رأس مال الهيئات المالية الأجنبية.

6. الأصول الثابتة الصافية

بلغ إجمالي الأصول الثابتة الصافية من الاندثارات مع نهاية السنة المالية 1297,1 مليون أوقية أي بانخفاض 25,4 مليون أي بنسبة 2% كنتيجة لمستوى اندثار كان أكبر من قيمة ما تم اقتنائه من أصول جديدة.

7. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

استقرت الحسابات النظامية والأصول المتفرقة والتي تتألف أساساً من السلف والقروض الممنوحة لعمال البنك ومن تكاليف إصدار النقود وعناصر الأصول المتفرقة، عند 24 541,4 مليون أوقية في نهاية دجيمبر 2014 أي بزيادة 46% مقارنة مع المستوى الذي تحقق في السنة المالية السابقة. وتعزي هذه الزيادة إلى ارتفاع العائدات المستحقة على أساس الاتفاقية المبرمة مع الدولة.

ب. الخصوم

1. الأوراق والنقود المعدنية في التداول

في نهاية دجيمبر 2014 بلغت قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة 156 600,6 مليون أوقية أي بزيادة معتدلة قدرها 0,2% مقارنة مع الارتفاع الذي بلغ 20% في السنة المالية السابقة.

2. الحسابات الجارية والودائع

يضم هذا البند جميع الودائع التي تعود للبنوك التجارية والمؤسسات العمومية والهيئات المالية الأجنبية المقيمة في موريتانيا وعمال البنك المركزي. وبرصيد يبلغ 146 001 مليون أوقية، تمثل الحسابات الجارية والودائع ثاني أهم بند في الخصوم بنسبة 32% من المجموع.

وفي عام 2014 سجلت انخفاضا بلغ 84 676,5 مليون أوقية أي 37% نتيجة التراجع الحاصل على مستوى الحساب الجاري للخرينة العامة وودائع المؤسسات العمومية الأخرى والبالغة على التوالي 49 213,5 مليون أوقية و33 421,1 مليون أوقية. وهكذا فإن الرصيد الدائن للحساب الجاري للخرينة العامة بلغ 24 449,8 مليون أوقية في نهاية 2014 أي بانخفاض سنوي بنسبة 76%. أما بند "الإدارة، شركات الدولة والمؤسسات العمومية" والذي تقيد فيه ودائع المجموعات والهيئات العمومية المستقلة وودائع المؤسسات غير المصرفية فقد بلغ رصيده 47 001 مليون أوقية في نهاية العام أي بانخفاض بلغ 33 421,1 مليون أوقية أي 42%.

3. صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة الوطنية كمقابل لاكتتابات في الأصول وكذلك مبلغ المخصصات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2. وإجمالاً استقر البند الخاص بصندوق النقد الدولي في جانب الخصوم عند 57 741,4 مليون في نهاية دجيمبر 2014 مسجلاً زيادة بنسبة 0,3% كنتيجة لتغير سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقارنة بالأوقية.

أما فيما يتعلق ببند صندوق النقد العربي فقد بلغ رصيده 111,1 مليون أوقية وهو ما يمثل الاكتتاب المحرر بالأوقية في رأس مال صندوق النقد العربي.

4. ديون مستحقة لبنوك وهيئات خارجية

يسجل هذا البند الودائع لأجل ثابت وقروض متأتية من بنوك وهيئات أجنبية، وبيروز رصيدا محينا يبلغ 45 665,9 مليون أوقية في نهاية 2014 بتراجع 3 648,3 مليون أوقية أي 7% مقارنة مع عام 2013 نتيجة سداد أقساط من أصل الدين مستحقة عام 2014.

5. رأس المال و الاحتياط

بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية السنة المالية 16 625,3 مليون أوقية أي بزيادة 3 923,3 مليون وهي ناتجة أساسا عن زيادة الاحتياطي بعد ملاحظة منح أسهم مجانية في رأس مال صندوق النقد العربي كاحتياطي بمبلغ 3 095,3 مليون أوقية في إطار زيادة رأس مال هذه الهيئة بعد إدماج احتياطات من جهة، وتخصيص جزء من الربح على شكل احتياطي اختياري بمبلغ 809,6 مليون أوقية من ناحية أخرى.

6. الحسابات النظامية والمتفرقة

يحتوي هذا البند على العمليات الغيرمبوبة وتلك التي يتعين تسويتها في جانب الخصوم وكذلك مخصصات الخسارة والأعباء ومخصصات صندوق المساعدات والحيطة الاجتماعية وغير ذلك من الحسابات النظامية كالقيم المقبوضة وحسابات الارتباط والمبالغ المهيأة للدفع والعمليات التي يتعين خصمها. وبلغت مختلف عناصر الخصوم 17 356,3 مليون أوقية أي بزيادة 26%.

II. حساب النتائج

بلغت أعباء تشغيل البنك 11.751,8 مليون أوقية عام 2014 أي بانخفاض 56% مقارنة مع عام 2013 ويعود هذا الانخفاض القوي أساسا إلى تغيير أساليب احتساب تقييم التحوطات. وهكذا فإن التحوطات برسم السنة المالية بلغت 1.548,1 مليون أوقية بدل 16 256,8 مليون عام 2013 وتعلقت أساسا بتحوطات لأخطار الصرف بحدود 925 098 ألف أوقية وإعادة تقييم بعض المخصصات التحوطية بزيادة بمبلغ 620,8 مليون أوقية. وجاء هذا الانخفاض القوي نتيجة تطبيق مبدأ فصل السنوات المالية الذي يتمثل في أن تسجل ضمن الأعباء فقط التحوطات الجديدة أو تعديل بالزيادة في تحوطات سابقة.

وفيما يخص النواتج فقد بلغت 13 204,6 مليون أوقية أي بتقلص 53% يعزى أساسا إلى تغيير طريقة المعالجة المحاسبية لتحوطات 2014.

وفيما يخص الأعباء خارج التشغيل، فقد بلغت 202,4 مليون أوقية عام 2014 أي بتقلص 6% مقارنة مع 2013 في حين أن النواتج خارج التشغيل زادت بـ 1 193,1 مليون لتستقر عند 2 974,1 مليون تحت تأثير الزيادة بنسبة 68% التي سجلت كأرباح استثنائية ناتجة عن اعتماد موارد مالية لضمان سوق الصرف لعام 2014 كأرباح بمبلغ 1 611,8 مليون أوقية مع إلغاء بعض الأقساط المستحقة لصندوق النقد العربي في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

ونظرا لهذه التطورات فإن النتيجة الصافية لعام 2014 سجلت رابحا صافيا بلغت 4 224,5 مليون أوقية أي بزيادة 1 391,6 مليون أوقية مقارنة مع ما تحقق في عام 2013.

جدول I. موازنة البنك المركزي لغاية 2014/12/31 (أوقية)			
2014/12/31	الأصول	2014/12/31	الخصوم
4 285 674 397,35	موجودات وودائع بالذهب	156 600 633 360,58	النقد الورقية والمعدنية في التداول
196 016 368 342,65	موجودات وودائع بالعملة الصعبة	146 000 973 539,63	حسابات جارية وودائع
44 560 122 891,24	موجودات لدى هيئات مالية دولية	24 449 753 992,77	حساب جاري في الخزينة العامة
		47 000 993 814,31	الإدارة، شركات الدولة والمؤسسات العمومية بنوك ومؤسسات مالية
29 825 308 994,78	اكتتاب في صندوق النقد الدولي	617 912 215,02	حسابات جارية للعمال
14 734 813 896,46	اكتتاب في صندوق النقد العربي	1 862 731 651,67	حسابات أخرى
180 046 870 035,58	ديون على الدولة	69 581 865,86	ودائع البنوك الخارجية
7 475 776,92	حسابات شيكات بريدية	45 665 882 5,93	اتفاقيات قرض ومقاصة
22 681 020 756,36	مخصصات بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي / الدولة	6 175 078 558,91	ديون على الدولة للتسوية
4 387 775 000,00	ديون على الدولة	57 741 456 939,63	ديون على الدولة اتفاقية 2013
152 970 598 502,30	ديون على مؤسسات القرض وما شابهها	111 136 452,00	التزامات اتجاه صندوق النقد الدولي
2 446 984 165,00	سلف دون فوائد (شبكة جيمتل)	17 356 273 833,10	التزامات اتجاه صندوق النقد العربي
8 800 000,00	قرض موريس بانك	3 843 380 222,08	حسابات نظامية وخصوم متفرقة
1 145 184 165,00	قرض أورابنك	20 887 989,49	احتياطي لإعادة تقييم الذهب
1 293 000 000,00	فارق صرف	16 625 259 214,47	رأس مال واحتياطي
925 098 791,22	قيم ثابتة	200 000 000,00	رأس مال
1 297 060 128,79	سندات مساهمة	100 000 000,00	احتياطي قانوني
224 999 840,94	حسابات نظامية وأصول متفرقة	16 304 371 224,98	احتياطي اختياري
24 541 366 306,47	نتيجة السنة المالية	20 887 989,49	ترحيل من جديد
454 344 544 899,24	مجموع أصول	454 344 544 899,24	مجموع خصوم

جدول II. حساب الناتج العام للبنك المركزي لغاية 2014/12/31 (أوقية)			
نواتج	2014/12/31	أعباء	2014/12/31
فوائد على موجودات بالعملة الصعبة	412 423 978,92	صيانة السيولة النقدية	1 313 767 514,36
فوائد على اتفاقية البنك المركزي / الدولة	5 444 204 627,09	مصاريف العمال	6 545 901 830,09
فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية	77 756 980,40	مصاريف التسيير العام	2 026 024 384,51
عمولة الصرف	3 397 564 896,91	أعباء مالية	63 148 349,65
نواتج سوق الصرف	1 385 129 198,00	خسارة الصرف	69 878 600,69
نواتج أخرى	2 224 687 099,25	تحوطات الاندثار	185 026 358,79
فوائد على مبادلة السيولة والسندات - البنك المركزي	17 702 755,10	احتياطات تحوطية	1 548 100 163,57
استرجاع تحوطات	179 257 321,16		
نواتج غير عادية	29 610 000,00		
أرباح صرف	36 264 946,51		
مجموع نواتج التشغيل	13 204 601 803,34	مجموع أعباء التشغيل	11 751 847 201,66
		أرباح التشغيل	1 452 754 601,68
أرباح السنوات السابقة	18 255 535,81	خسائر السنوات السابقة	202 287 118,81
أرباح استثنائية	2 955 841 487,23	خسائر استثنائية	94 300,00
مجموع الأرباح خارج التشغيل	2 974 097 023,04	مجموع الخسائر خارج التشغيل	202 381 418,81
		نتيجة خارج التشغيل	2 771 715 604,23
		نتيجة السنة المالية (الربح)	4 224 470 205,91
المجموع	16 178 698 826,38	المجموع	16 178 698 826,38

III. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني

البنك المركزي الموريتاني

تقرير المدقق المستقل الكشوف المالية السنوية للسنة المنتهية يوم 31 ديسمبر 2014 (*)

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني،

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف المجلس العام، قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني والتي تضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذا المذكرات الملحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

مسؤولية الإدارة فيما يتعلق بالكشوف المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيما وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا، ومذكرات مصلحة المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي يراه ضروريا لتحضير كشوف محاسبية، خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

مسؤوليات المدقق

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار رأي انطلاقا من تدقيقنا. وقمنا بتدقيقنا وفقا للقواعد الدولية في هذا الحقل والتي تتطلب منا التقيد بضوابط وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول من أن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

ويستوجب التدقيق العمل بإجراءات لجمع عناصر يعتد بها، تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الكشوف المالية. ويعود اختيار الإجراءات المتخذة بما فيها تقييم المخاطر المترتبة على احتواء الكشوف المالية لاختلالات معتبرة، سواء تعلقت بالاختلاس أو بالخطأ إلى حكم المدقق. وفي تقييمه للمخاطر، يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصور إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للكشوف المالية.

(*) ترجمة الوثيقة



ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لنؤسس عليها رأيًا.

الرأي

في رأينا تعطي الكشوف المالية السنوية صورة وفيّة للوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 دجمبر 2014 وعن أدائه للسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ وفقا للخطة المحاسبية الموريتانية ومذكرات المصالح المحاسبية.

فقرة الملاحظات

- ✓ دون الإخلال بالرأي المعبر عنه أعلاه، نلفت عنايتكم إلى النقاط التالية:
- ✓ تغيير أسلوب احتساب تحوطات 2014 المعروض في الصفحة 5 والمذكرة 19.6 من المذكرات الملحقة بالحسابات المالية؛
- ✓ المذكرة 5 من المذكرات المرفقة بالحسابات السنوية والمتعلقة بالقرض الممنوح للسيد أحمد مكيه.

أبيدجان 22 مايو 2015

**مارك وافي
مشارك**

.x. الملحق

ملحق 1 : المؤشرات الاقتصادية والمالية						2014	2013	2012	2011	2010	2009
النمو ب % ما لم يذكر غير ذلك											
العائد الوطني والأسعار											
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة						6,4	5,7	7,0	4,0	4,3	(1,2)
الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وأسعار ثابتة						7,1	6,4	7,2	4,1	4,8	(1,1)
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي						(5,2)	0,8	(5,6)	14,9	17,4	(5,9)
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول						(5,3)	0,2	(5,3)	14,5	19,0	(3,9)
مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)						3,5	4,1	4,9	5,7	6,3	2,2
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)						4,7	4,5	3,4	5,5	6,1	4,9
القطاع الخارجي											
تصدير السلع قوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)						(27,0)	0,4	(3,9)	33,4	52,0	(23,7)
استيراد السلع قوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)						(13,1)	(2,7)	26,8	28,7	31,4	(22,9)
استيراد السلع قوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي /2)						10,7	15,8	20,2	12,2	18,1	(20,5)
رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)						(29)	(25,1)	(26,1)	(5,1)	(8,2)	(15,1)
الاحتياطيات الرسمية											
الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) /3						639,1	995,6	962	501,6	287,8	238
الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)						4,5	5,7	6,2	3,7	2,5	2,2
النقد والقروض											
النقد وشبه النقد						8,6	13,6	10,5	19,9	12,9	15,2
الأثمان للقطاع الخاص						11,2	11,1	14,3	10,1	16,4	17,4
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط											
العمليات المدعمة للحكومة											
إجمالي العائدات						27,6	27,8	32,2	22,5	22	26,7
عائدات دون الهبات والبترول						25,9	25,7	26,0	20,4	19,9	24,1
المصروفات والقروض الصافية						31,2	28,7	29,9	23,7	23,7	32,1
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات						(3,6)	(0,9)	2,3	(1,2)	(1,6)	(5,4)
الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات						(5,2)	(2,3)	0,8	(2,8)	(2,7)	(5,7)
الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات						(5,3)	(3,0)	(3,9)	(3,3)	(3,7)	(6,0)
للتذكير:											
سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)						312,6	299,0	302,3	287,9	282,1	262,1
تصدير السلع قوب (مليون دولار)						1935,4	2 651,5	2 641,0	2 748,7	2 073,5	1 364,1
استيراد السلع قوب (مليون دولار)/2						2 646,3	3 044,3	3 128,8	2 467,4	1 935,3	1497,8
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار أوقية)						1 533,5	1 520,7	1 437,2	1440,2	1196,8	794
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)						1502,1	1479,4	1393,4	1390,5	1157,0	758
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خارج النفط (مليون دولار)						4978,7	4933	4709	4 009	3 427	2892
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليون دولار)						5072	5124,5	4840	4 147	3 532	3 031
السكان (مليون)						3,6	3,53	3,48	3,42	3,4	3,4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)						1 408,9	1 451,7	1 390,8	1 501,8	1 277,6	898
سعر النفط (دولار/برميل)						96,2	104,1	105,0	104,0	80,0	54
سعر النفط (دولار/برميل)						96,8	135,4	128,5	167,8	146,7	80,0
سعر الذهب (دولار/برميل)						1 266,2	1 411,1	1 668,8	1 568,6	1 224,7	1 224,7
سعر النحاس (دولار/برميل)						6 863,4	7 331,5	7 958,9	8 823,5	7 583,4	7 583,4
الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)						2,17	2,45	2,4	2,8	3,0	4,1
2/ صناعات نفطية ومناجم (خارج سنيمة مستتناة)											
3/ خارج الحساب النفطي											
4/ بما في ذلك علاوة التوقع النفطي											
المصدر: السلطات الموريتانية											

ملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع بأسعار 2004

(مليون أوقية)					
السنوات	2014 **	2013 **	2012 **	2011 **	2010 *
القطاع الأول	251 893	234 743	225 809	212 140	216 576
1. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	251 893	234 743	225 809	212 140	216 576
1.1. الزراعة، الغابات و استغلال الغابات	36 803	36 460	30 381	20 844	31 131
1.2. تنمية المواشي	185 990	180 377	175 000	172 249	167 578
1.3. الصيد	29 100	17 906	20 428	19 047	17 867
القطاع الثاني	225 284	215 748	209 629	202 766	191 398
2. نشاطات استخرافية	98 031	96 327	96 028	98 425	101 614
2.1. استخراج المنتجات النفطية	19 902	24 761	26 181	31 107	33 306
2.2. استخراج معادن	75 147	68 854	67 341	65 209	66 253
حديد	57 132	49 936	46 768	44 848	45 193
نحاس ذهب	18 015	18 918	20 573	20 361	21 060
2.3. نشاطات استخرافية أخرى	2 981	2 712	2 507	2 109	2 055
3. نشاطات معملية	59 040	61 860	59 078	55 962	46 542
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	56 770	59 758	57 145	54 115	44 820
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	2 270	2 102	1 932	1 847	1 723
4. بناء وأشغال عامة	68 214	57 561	54 523	48 380	43 242
القطاع الثالث	297 140	278 531	258 729	246 689	232 945
5. النقل والمواصلات	58 272	53 256	48 468	45 306	42 693
5.1. النقل	14 122	13 004	48 468	45 306	42 693
5.2. المواصلات	44 150	40 251	62 215	56 644	51 795
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	72 270	67 507	62 215	56 644	51 795
7. خدمات أخرى	112 141	104 380	96 955	94 300	88 803
تصحيح SIFIM	-23 375	-21 868	-20 674	-19 369	-18 083
مجموع أنشطة تجارية	696 485	653 765	622 402	591 788	573 183
8. إدارات عمومية	54 457	53 389	51 090	50 438	49 654
الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج	750 942	707 155	673 492	642 226	622 836
رسوم صافية على المنتجات	92 522	85 458	76 648	65 661	55 311
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	843 465	792 613	750 140	707 887	678 147
الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط	823 562	767 852	723 960	676 779	644 841
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرافية	745 434	696 285	654 112	609 462	576 533
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء * شبه نهائية ** مؤقتة					

ملحق 3 : نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
2014 **	2013 **	2012 **	2011 **	2010 *	السنوات
7,3	4,0	6,4	-2,0	5,2	القطاع الأول
7,3	4,0	6,4	-2,0	5,2	2. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
0,9	20,0	45,8	-33,0	14,4	1.1. الزراعة، الغابات و استغلال الغابات
3,1	3,1	1,6	2,8	2,9	1.2. تنمية المواشي
62,5	-12,3	7,2	6,6	13,1	1.3. الصيد
4,4	2,9	3,4	5,9	1,6	القطاع الثاني
1,8	0,3	-2,4	-3,1	1,9	2. نشاطات استخرافية
-19,6	-5,4	-15,8	-6,6	-8,0	2.1. استخراج المنتجات النفطية
9,1	2,2	3,3	-1,6	7,6	2.2. استخراج معادن
14,4	6,8	4,3	-0,8	9,4	حديد
-4,8	-8,0	1,0	-3,3	4,0	نحاس ذهب
9,9	8,2	18,9	2,6	3,1	2.3. نشاطات استخرافية أخرى
-4,6	4,7	5,6	20,2	-1,1	3. نشاطات معملية
-5,0	4,6	5,6	20,7	-1,1	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
8,0	8,8	4,6	7,2	-2,3	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
18,5	5,6	12,7	11,9	3,9	4. بناء وأشغال عامة
6,7	7,7	4,9	5,9	8,0	القطاع الثالث
9,4	9,9	7,0	6,1	15,1	5. النقل والمواصلات
7,1	8,5	9,8	9,4	7,4	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
7,4	7,7	2,8	6,2	6,6	7. خدمات أخرى
6,9	5,8	6,7	7,1	34,7	تصحيح SIFIM
6,5	5,0	5,2	3,2	4,3	مجموع أنشطة تجارية
2,0	4,5	1,3	1,6	5,3	8. إدارات عمومية
6,2	5,0	4,9	3,1	4,4	الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج
8,3	11,5	16,7	18,7	9,1	رسوم صافية على المنتجات
6,4	5,7	6,0	4,4	4,8	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
7,3	6,1	7,0	5,0	5,5	الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط
7,1	6,4	7,3	5,7	5,3	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء * شبه نهائية ** مؤقتة					

ملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (مليون أوقية)					
السنوات	2010 *	2011 **	2012 **	2013 **	2014 **
القطاع الأول	242 864	281 593	284 520	295 616	331 129
3. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	242 864	281 593	284 520	295 616	331 129
1.1 الزراعة، الغابات و استغلال الغابات	34 961	39 140	53 705	62 222	61 370
1.2 تنمية المواشي	186 206	209 729	197 663	206 681	236 289
1.3 الصيد	21 697	32 724	33 152	26 713	33 470
القطاع الثاني	466 898	651 068	589 927	593 780	515 968
2. نشاطات استخرارية	304 345	476 515	381 403	365 674	264 121
2.1. استخراج المنتجات النفطية	39 777	49 660	43 804	41 045	31 413
2.2. استخراج معادن	254 892	416 755	324 187	309 518	215 516
حديد	186 246	330 392	238 001	249 798	166 230
نحاس ذهب	68 646	86 363	86 186	59 719	49 286
2.3. نشاطات استخرارية أخرى	9 676	10 100	13 411	15 111	17 192
3. نشاطات معملية	90 781	99 603	107 999	117 595	116 271
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	85 219	94 331	102 092	111 170	109 332
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	5 562	5 272	5 907	6 425	6 939
4. بناء وأشغال عامة	71 772	74 950	100 525	110 511	135 576
القطاع الثالث	431 700	456 634	499 146	555 727	604 053
5. النقل والمواصلات	53 403	53 266	58 861	64 711	70 707
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	86 825	90 234	105 879	119 631	132 587
7. خدمات أخرى	171 293	184 146	197 312	221 197	246 024
تصحيح SIFIM	-19 813	-22 428	-25 120	-27 329	-30 052
مجموع أنشطة تجارية	1 001 470	1 237 878	1 211 379	1 267 606	1 266 363
8. إدارات عمومية	120 179	128 989	137 094	150 187	154 734
الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج	1 121 649	1 366 867	1 348 473	1 417 793	1 421 097
رسوم صافية على المنتجات	75 122	73 330	88 700	102 981	112 441
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	1 196 771	1 440 197	1 437 173	1 520 774	1 533 538
الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط	1 156 994	1 390 537	1 393 369	1 479 729	1 502 125
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرارية	892 426	963 682	1 055 770	1 155 101	1 269 417
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء * شبه نهائية ** مؤقتة					

ملحق 5: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية					
السنوات	2010 *	2011 **	2012 **	2013 **	2014 **
القطاع الأول	4,8	15,9	1,0	3,9	12,0
4. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	4,8	15,9	1,0	3,9	12,0
1.1. الزراعة، الغابات و استغلال الغابات	24,1	12,0	37,2	15,9	-1,4
1.2. تنمية المواشي	2,7	12,6	-5,8	4,6	14,3
1.3. الصيد	-2,4	50,8	1,3	-19,4	25,3
القطاع الثاني	47,0	39,4	-9,4	0,7	-13,1
2. نشاطات استخراجية	67,9	56,6	-20,0	-4,1	-27,8
2.1. استخراج المنتجات النفطية	38,1	24,8	-11,8	-6,3	-23,5
2.2. استخراج معادن	76,4	63,5	-22,2	-4,5	-30,4
حديد	146,3	77,4	-28,0	5,0	-33,5
نحاس ذهب	-0,4	25,8	-0,2	-30,7	-17,5
2.3. نشاطات استخراجية أخرى	22,0	4,4	32,8	12,7	13,8
3. نشاطات معملية	9,9	9,7	8,4	8,9	-1,1
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	10,6	10,7	8,2	8,9	-1,7
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	0,1	-5,2	12,0	8,8	8,0
4. بناء واشغال عامة	33,5	4,4	34,1	9,9	22,7
القطاع الثالث	18,9	5,8	9,3	11,3	8,7
5. النقل والمواصلات	37,0	-0,3	10,5	9,9	9,3
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	5,7	3,9	17,3	13,0	10,8
7. خدمات أخرى	17,4	7,5	7,1	12,1	11,2
تصحيح SIFIM	43,2	13,2	12,0	8,8	10,0
مجموع أنشطة تجارية	24,8	23,6	-2,1	4,6	-0,1
8. إدارات عمومية	24,9	7,3	6,3	9,6	3,0
الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج	24,8	21,9	-1,3	5,1	0,2
رسوم صافية على المنتجات	20,9	-2,4	21,0	16,1	9,2
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	24,6	20,3	-0,2	5,8	0,8
الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط	24,1	20,2	0,2	6,2	1,5
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية	14,5	8,0	9,6	9,4	9,9
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 6: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع %					
السنوات	2010 *	2011 **	2012 **	2013 **	2014 **
القطاع الأول	20,3	19,6	19,8	19,4	21,6
5. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	20,3	19,6	19,8	19,4	21,6
1.1. الزراعة، الغابات و استغلال الغابات	2,9	2,7	3,7	4,1	4,0
1.2. تنمية المواشي	15,6	14,6	13,8	13,6	15,4
1.3. الصيد	1,8	2,3	2,3	1,8	2,2
القطاع الثاني	39,0	45,2	41,0	39,0	33,6
2. نشاطات استخراجية	25,4	33,1	26,5	24,0	17,2
2.1. استخراج المنتجات النفطية	3,3	3,4	3,0	2,7	2,0
2.2. استخراج معادن	21,3	28,9	22,6	20,4	14,1
حديد	15,6	22,9	16,6	16,4	10,8
نحاس ذهب	5,7	6,0	6,0	3,9	3,2
2.3. نشاطات استخراجية أخرى	0,8	0,7	0,9	1,0	1,1
3. نشاطات معملية	7,6	6,9	7,5	7,7	7,6
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	7,1	6,5	7,1	7,3	7,1
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	0,5	0,4	0,4	0,4	0,5
4. بناء وأشغال عامة	6,0	5,2	7,0	7,3	8,8
القطاع الثالث	36,1	31,7	34,7	36,5	39,4
5. النقل والمواصلات	4,5	3,7	4,1	4,3	4,6
5.1. النقل	0,0	0,0	0,0	1,6	1,8
5.2. المواصلات	0,0	0,0	0,0	2,6	2,8
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	7,3	6,3	7,4	7,9	8,6
7. خدمات أخرى	14,3	12,8	13,7	14,5	16,0
تصحيح SIFIM	-1,7	-1,6	-1,7	-1,8	-2,0
مجموع أنشطة تجارية	83,7	86,0	84,3	83,4	82,6
8. إدارات عمومية	10,0	9,0	9,5	9,9	10,1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الإنتاج	93,7	94,9	93,8	93,2	92,7
رسوم صافية على المنتجات	6,3	5,1	6,2	6,8	7,3
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته (مليون أوقية)				
2014	2013	2012	2011	2010
2 60 5622	2 729 093	2 681 296	2 351 145	1 928 902
1 533 538	1 520 774	1 437 173	1 440 197	1 196 771
1 072 084	1 208 319	1 244 123	910 948	732 131
2 60 5622	2 729 093	2 681 296	2 351 145	1 928 902
1 248284	1 116 720	1 026 611	935 854	870 812
340301	308 799	281 297	252 430	237 921
907983	807 921	745 314	683 424	632 891
688 000	764 576	823 692	576 057	450 793
664 133	740 393	806 529	579 126	437 401
23 867	24 182	17 163	-3 069	13 392
669338	847 798	830 992	839 233	607 298
وزارة الشؤون الاقتصادية / المكتب الوطني للإحصاء				

ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)	2011	2012	2013	2014
ميزان تجاري	281,2	(487,9)	(392,9)	(710,9)
صادرات	2 748,7	2 641,0	2 651,5	1 935,4
حديد	1 470,6	1 130,7	1 358,1	730,7
بنترول	220,7	271,2	216,9	194,8
نحاس	234,1	238,0	216,3	165,8
ذهب	404,2	445,2	471,8	407,4
صيد	408,0	479,0	329,7	377,5
أخرى	11,2	76,7	58,8	59,1
واردات فوب	(2 467,4)	(3 128,8)	(3 044,3)	(2 646,3)
مواد غذائية	(290,8)	(381,5)	(377,0)	(370,5)
منتجات نفطية	(524,9)	(656,5)	(633,8)	(595,9)
منها شركة سنييم	(86,7)	(110,4)	(109,5)	(102,0)
شركة نحاس موريتانيا	(43,5)	(49,7)	(46,1)	(44,4)
شركة تازيبارت	(64,6)	(111,9)	(101,1)	(4,1)
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية	(1 202,8)	(1 625,2)	(1 579,8)	(1 018,8)
منها شركة سنييم	(361,6)	(483,2)	(489,3)	(420,7)
شركة نحاس موريتانيا	(155,1)	(160,4)	(139,5)	(186,7)
شركة تازيبارت	(571,2)	(966,6)	(590,3)	(130,9)
استكشاف نفطي	(114,9)	(15,0)	(360,7)	(280,5)
واردات أخرى	(449,3)	(465,5)	(453,7)	(661,1)
خدمات وعائدات (صافية)	(707,4)	(1 048,9)	(1 016,8)	(873,5)
خدمات (صافية)	(551,8)	(858,3)	(813,7)	(620,7)
منها رخص صيد	58,2	11,7	27,7	110,3
عائدات صافية	(155,6)	(190,6)	(203,2)	(252,8)
منها تعويضات الصيد	104,3	89,0	91,2	0,0
تحويلات جارية صافية	151,3	310,7	140,8	113,7
تحويلات صافية خاصة	31,4	42,7	56,9	49,8
تحويلات رسمية	120,0	268,0	83,9	63,9
منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف عن الدول الفقيرة	2,6	0,9	0,0	0,0
ميزان المعاملات الجارية	(274,8)	(1 226,1)	(1 268,9)	(1 470,7)
حساب رأس المال والعمليات المالية	499,2	1 823,3	1 569,6	1 222,6
حساب رأس المال	0,0	40,7	4,8	16,0
أخرى	0,0	40,7	4,8	16,0
حساب العمليات المالية	499,2	1 782,5	1 564,8	1 206,6
استثمار مباشر (صافي)	588,8	1 386,1	1 126,0	501,9
منه : صناعات نفطية (صافي)	76,8	157,4	410,2	265,2
قروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد	243,1	505,8	216,0	123,8
سحوبات	306,8	606,0	316,1	269,6
الدولة	174,3	259,4	176,4	256,8
شركة أسنييم	132,5	286,6	139,7	12,8
أصل الدين مستحق الوفاء	(63,7)	(100,2)	(100,1)	(145,8)
معاملات رأسمالية خصوصية أخرى	(332,6)	(109,3)	222,8	581,0
خطا وسهو	28,6	(108,5)	(285,0)	(61,3)
موازنة إجمالية	253,1	488,7	15,7	(309,4)
تمويل	(253,1)	(488,7)	(15,7)	309,4
أصول خارجية صافية	(267,4)	(402,1)	(26,7)	298,8
البنك المركزي (صافي)	(195,7)	(473,6)	(28,6)	312,1
عائدات	(230,0)	(457,7)	(36,3)	326,1
التزامات	34,2	(15,8)	7,7	(14,0)
بنوك تجارية (صافي)	(25,5)	84,9	5,8	(17,6)
حساب نفطي	(46,2)	(13,5)	(3,9)	4,3
تمويل استثنائي	14,4	(86,6)	11,0	10,6

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)					
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي إيرادات وهبات	263,8	324,1	462,9	422,8	424,0
إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو	238,7	293,5	373,6	390,8	397,7
إيرادات ضريبة	145,6	183,7	250,5	269,2	280,4
إيرادات غير ضريبة خارج الهبات	83,1	109,8	123,1	121,6	117,3
هبات	11,6	7,7	67,8	11,3	2,1
منها: مشاريع	0,6	6,7	2,9	1,8	1,6
نفقات وقروض صافية	283,1	341,4	429,9	436,7	479,1
نفقات جارية	204,5	247,4	293,0	267,2	287,6
رواتب و أجور	83,6	90,1	94,7	103,7	110,4
سلع وخدمات	47,2	51,6	54,6	60,1	64,7
تحويلات جارية	27,0	65,4	105,7	70,2	72,5
فوائد على الدين العام	19,5	18,4	12,6	15,7	15,8
خارجية	7,6	8,4	9,9	12,0	11,9
داخلية	11,9	10,0	2,7	3,6	3,9
حسابات خاصة	12,6	11,0	10,0	6,5	10,3
نفقات تجهيز وقروض صافية	65,2	91,8	136,9	169,6	191,5
استثمارات ممولة خارجيا	13,7	37,1	50,8	48,7	57,9
استثمارات ممولة بموارد داخلية	51,5	54,7	86,1	120,9	133,6
إعادة هيكلة وقروض صافية	13,4	2,2	-	-	-
احتياطي مشترك	13,2	10,9	10,8	11,0	13,8
رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)	(44,4)	(47,9)	(56,3)	(46,0)	(81,4)
رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)	(32,8)	(40,2)	11,4	(34,7)	(79,3)
رصيد اساسي خارج النفط، تحديد البرنامج	(23,1)	(2,4)	4,4	14,8	(11,6)
عائدات نقطية (صافي)	13,5	22,9	21,5	20,7	24,1
رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)	(30,9)	(25,0)	(34,9)	(25,2)	(57,3)
رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)	(19,3)	(17,3)	32,9	(13,9)	(55,2)
تمويل	20,6	18,8	(36,3)	20,3	61,3
تمويل داخلي	12,2	(2,4)	(88,4)	(5,8)	11,3
النظام المصرفي	14,8	(12,4)	(79,5)	18,1	48,1
البنك المركزي	(1,0)	8,5	(89,3)	40,9	46,3
البنوك التجارية	15,8	(20,9)	9,8	(22,8)	1,8
تمويل غير مصرفي	(2,5)	9,8	(1,3)	8,3	5,3
خصوصية وأخرى	(2,8)	(2,8)	(2,2)	(26,7)	(6,6)
تغير المتأخرات الداخلية	2,7	3,0	(5,4)	(5,5)	(8,8)
تمويل خارجي	8,4	21,2	52,1	26,2	50,0
حساب نقطي (صافي)	(0,5)	(13,3)	(4,2)	(1,3)	0,8
إيرادات نقطية (صافي)	(13,5)	(22,9)	(21,5)	(20,7)	(24,1)
مساهمة الحساب النقطي	13,0	9,6	17,3	19,4	25,0
أخرى (صافية)	8,9	34,5	56,3	27,5	49,2
سلف خارجية (صافي)	3,1	30,4	53,0	23,8	46,1
تمويل خارجي/استثنائي	5,8	4,1	3,3	3,7	3,1

ملحق 10: جدول العمليات المالية للدولة					
(% إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج النقط)					
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي إيرادات وهبات	27,2	28,2	33,2	28,6	28,7
إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبتروول	24,6	25,6	26,8	26,4	26,9
إيرادات ضريبية	15,0	16,0	18,0	18,2	19,0
إيرادات غير ضريبية خارج الهبات	8,6	9,6	8,8	8,2	7,9
هبات	1,2	0,7	4,9	0,8	0,1
منها: مشاريع	0,1	0,6	0,2	0,1	0,1
نققات وقروض صافية	29,1	29,7	30,9	29,5	32,4
نققات جارية	21,1	21,5	21,0	18,1	19,4
رواتب و أجور	8,6	7,8	6,8	7,0	7,5
سلع وخدمات	4,9	4,5	3,9	4,1	4,4
تحويلات جارية	2,8	5,7	7,6	4,7	4,9
قوائد على الدين العام	2,0	1,6	0,9	1,1	1,1
خارجية	0,8	0,7	0,7	0,8	0,8
داخلية	1,2	0,9	0,2	0,2	0,3
حسابات خاصة	1,3	1,0	0,7	0,4	0,7
نققات تجهيز وقروض صافية	6,7	8,0	9,8	11,5	12,9
استثمارات ممولة خارجيا	1,4	3,2	3,6	3,3	3,9
استثمارات ممولة بموارد داخلية	5,3	4,8	6,2	8,2	9,0
إعادة هيكلة وقروض صافية	1,4	0,2	-	-	-
احتياطي مشترك	1,4	0,9	0,8	0,7	0,9
رصيد خارج النقط، هبات غير مشمولة (عجز -)	(4,6)	(4,2)	(4,0)	(3,1)	(5,5)
رصيد خارج النقط بما فيه الهبات (عجز -)	(3,4)	(3,5)	0,8	(2,3)	(5,4)
رصيد أساسي خارج النقط، تحديد البرنامج	(2,4)	(0,2)	0,3	1,0	(0,8)
عائدات نقطية (صافي)	1,4	2,0	1,5	1,4	1,6
رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)	(3,2)	(2,2)	(2,5)	(1,7)	(3,9)
رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)	(2,0)	(1,5)	2,4	(0,9)	(3,7)
تمويل	2,1	1,6	(2,6)	1,4	4,1
تمويل داخلي	1,3	(0,2)	(6,3)	(0,4)	0,8
النظام المصرفي	1,5	(1,1)	(5,7)	1,2	3,3
البنك المركزي	(0,1)	0,7	(6,4)	2,8	3,1
البنوك التجارية	1,6	(1,8)	0,7	(1,5)	0,1
تمويل غير مصرفي	(0,3)	0,9	(0,1)	0,6	0,4
خصوصية وأخرى	(0,3)	(0,2)	(0,2)	(1,8)	(0,4)
تغير المتأخرات الداخلية	0,3	0,3	(0,4)	(0,4)	(0,6)
تمويل خارجي	0,9	1,8	3,7	1,8	3,4
حساب نقطي (صافي)	(0,1)	(1,2)	(0,3)	(0,1)	0,1
إيرادات نقطية (صافي)	(1,4)	(2,0)	(1,5)	(1,4)	(1,6)
مساهمة الحساب النقطي	1,3	0,8	1,2	1,3	1,7
أخرى (صافية)	0,9	3,0	4,0	1,9	3,3
سلف خارجية (صافي)	0,3	2,6	3,8	1,6	3,1
تمويل خارجي استثنائي	0,6	0,4	0,2	0,2	0,2
خطا وسهو	0,1	0,1	(0,2)	0,4	0,4

ملحق 11: جدول العمليات المالية للدولة					
(% إلى الناتج الداخلي الإجمالي)					
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي إيرادات وهيئات	22,0	22,5	32,2	27,8	27,6
إجمالي الإيرادات بدون الهيئات والبنوك	19,9	20,4	26,0	25,7	25,9
إيرادات ضريبة	12,2	12,8	17,4	17,7	18,3
إيرادات غير ضريبة خارج الهيئات	6,9	7,6	8,6	8,0	7,6
هيئات	1,0	0,5	4,7	0,7	0,1
منها: مشاريع	0,1	0,5	0,2	0,1	0,1
نفقات وقروض صافية	23,7	23,7	29,9	28,7	31,2
نفقات جارية	17,1	17,2	20,4	17,6	18,8
رواتب و أجور	7,0	6,3	6,6	6,8	7,2
سلع وخدمات	3,9	3,6	3,8	4,0	4,2
تحويلات جارية	2,3	4,5	7,4	4,6	4,7
قوائد على الدين العام	1,6	1,3	0,9	1,0	1,0
خارجية	0,6	0,6	0,7	0,8	0,8
داخلية	1,0	0,7	0,2	0,2	0,3
حسابات خاصة	1,1	0,8	0,7	0,4	0,7
نفقات تجهيز وقروض صافية	5,4	6,4	9,5	11,2	12,5
استثمارات ممولة خارجيا	1,1	2,6	3,5	3,2	3,8
استثمارات ممولة بموارد داخلية	4,3	3,8	6,0	8,0	8,7
إعادة هيكلة وقروض صافية	1,1	0,2	0,0	0,0	0,0
احتياطي مشترك	1,1	0,8	0,8	0,7	0,9
رصيد خارج النقط، هيئات غير مشمولة (عجز -)	-3,7	-3,3	-3,9	-3,0	-5,3
رصيد خارج النقط بما فيه الهيئات (عجز -)	-2,7	-2,8	0,8	-2,3	-5,2
رصيد أساسي خارج النقط، تحديد البرنامج	-1,9	-0,2	0,3	1,0	-0,8
عائدات نقطية (صافي)	1,1	1,6	1,5	1,4	1,6
رصيد إجمالي، هيئات غير مشمولة (عجز -)	-2,6	-1,7	-2,4	-1,7	-3,7
رصيد إجمالي بما فيه الهيئات (عجز -)	-1,6	-1,2	2,3	-0,9	-3,6
تمويل	1,7	1,3	-2,5	1,3	4,0
تمويل داخلي	1,0	-0,2	-6,2	-0,4	0,7
النظام المصرفي	1,2	-0,9	-5,5	1,2	3,1
البنك المركزي	-0,1	0,6	-6,2	2,7	3,0
البنوك التجارية	1,3	-1,5	0,7	-1,5	0,1
تمويل غير مصرفي	-0,2	0,7	-0,1	0,5	0,3
حوصصة وأخرى	-0,2	-0,2	-0,2	-1,8	-0,4
تغير المناحرات الداخلية	0,2	0,2	-0,4	-0,4	-0,6
تمويل خارجي	0,7	1,5	3,6	1,7	3,3
حساب نقطي (صافي)	0,0	-0,9	-0,3	-0,1	0,1
إيرادات نقطية (صافي)	-1,1	-1,6	-1,5	-1,4	-1,6
مساهمة الحساب النقطي	1,1	0,7	1,2	1,3	1,6
أخرى (صافية)	0,7	2,4	3,9	1,8	3,2
سلف خارجية (صافي)	0,3	2,1	3,7	1,6	3,0
تمويل خارجي استثنائي	0,5	0,3	0,2	0,2	0,2
خطا وسهو	0,1	0,1	-0,2	0,4	0,4

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)				
السنوات	2010	2011	2012	2013
الأصول الخارجية الصافية	9,4	70,8	192,2	195,9
البنك المركزي	13,3	67,2	214,1	219,2
بنوك	(3,9)	3,7	(21,9)	(23,3)
أصول داخلية صافية	298,1	303,3	221,2	273,7
قرض داخلي صافي	465,9	502,8	458,8	516,6
القرض الصافي للدولة	182,0	187,2	100,3	118,2
ديون	215,1	204,6	210,3	206,1
ودائع	(33,1)	(17,4)	(109,9)	(87,8)
قروض للاقتصاد	283,8	315,6	358,5	398,4
بنود أخرى صافية	(167,7)	(199,4)	(237,6)	(242,9)
عمليات بالمفهوم الواسع	307,5	374,2	413,4	469,6
نقود ورقية ومعدنية متداولة	86,7	100,9	115,3	132,7
ودائع تحت الطلب	172,0	222,9	246,5	272,0
ودائع لأجل وللاذخار	48,8	50,3	51,6	64,9
سلطات نقدية				
أصول خارجية صافية	13,3	67,2	214,1	220,0
أصول	81,2	144,7	290,8	297,9
خصوم	(67,9)	(77,5)	(76,7)	(77,9)
أصول داخلية صافية	113,5	110,7	(1,8)	10,9
قروض داخلية صافية	141,0	164,4	66,4	96,6
قروض صافية للدولة	122,3	145,5	50,9	91,8
ديون	155,4	162,1	159,0	178,2
ودائع	(33,1)	(16,6)	(108,0)	(86,4)
منها حساب جاري للخرينة	14,0	(5,6)	(70,1)	(73,6)
ديون على القطاع الخاص	15,5	14,8	15,5	4,4
ديون صافية على البنوك	4,2	4,2	-	0,4
بنود أخرى صافية	(27,5)	(53,7)	(68,3)	(85,7)
قاعدة نقدية	126,8	177,9	212,3	230,9
نقود ورقية ومعدنية متداولة	86,7	100,9	115,3	132,8
احتياطيات البنوك	40,1	77,0	97,0	98,1
منها: سيولة البنوك	10,0	12,8	14,8	23,5
ودائع البنوك بالأوقية	22,0	55,5	60,2	47,4
ودائع البنوك من العملات الصعبة	8,1	8,6	21,9	27,1
البنوك التجارية				
أصول خارجية صافية	(3,9)	3,7	(21,9)	(23,3)
أصول	31,0	38,6	31,1	34,7
خصوم	(34,9)	(35,0)	(53,0)	(58,0)
أصول داخلية صافية	193,4	194,3	236,8	259,4
قرض صافي للدولة	64,5	43,3	53,2	26,4
ديون	64,5	42,6	51,3	27,8
منها: سندات خزينة	70,0	50,0	56,6	33,8
سندات مضمونة	(5,5)	(7,4)	(5,3)	(5,9)
ودائع	0,0	0,7	1,9	1,4
ديون على القطاع الخاص	269,5	300,8	343,0	393,9
بنود أخرى صافية	(140,6)	(149,8)	(159,5)	(160,9)



شارع الاستقلال
ص ب: 623 نواكشوط - موريتانيا
هاتف:

+ 222.45.25.22.06

+ 222. 45.25.28.88

فاكس:

+ 222.45.25.27.59

info@bcm.mr

www.bcm.mr

